



الأمم المتحدة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث

مركز التجارة الدولية

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الملحق رقم 5



الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث
مركز التجارة الدولية



الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	كتبا الإحالة
7	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
10	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
10	موجز
14	ألف- الولاية والنطاق والمنهجية
14	باء - الاستنتاجات والتوصيات
14	1 - متابعة التوصيات السابقة
15	2 - الاستعراض المالي العام
18	3 - الإدارة المالية
20	4 - خطة استمرارية تصريف الأعمال
20	5 - إدارة الموارد البشرية
24	6 - إدارة السفر
26	7 - عمليات الشراء
28	8 - تنفيذ المشاريع
31	جيم - إفصاحات الإدارة
31	1 - شطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض والممتلكات
31	2 - الهبات
31	3 - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية
32	دال - شكر وتقدير
33	المرفق حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

39	التالث - تصديق البيانات المالية
40	الرابع - التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
40	ألف - مقدمة
42	باء - لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
52	الخامس - البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
52	أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
54	ثانيا - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
55	ثالثا - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
56	رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
57	خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
58	ملاحظات على البيانات المالية

رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس
مراجعي الحسابات

وفقا للبند 2-6 من النظام المالي، أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد أنجز المراقب المالي البيانات المالية وصدّق على صحتها من جميع الجوانب الجوهرية.

وتُحال أيضاً نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

رسالة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس
مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للسنة
المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(توقيع) كاي شيلر
رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية الصادرة عن مركز التجارة الدولية (المركز)، والتي تشمل بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، فضلاً عن الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز لأهم السياسات المحاسبية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأداءه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبنية في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن مركز التجارة الدولية، وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد اضطلعنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى فيما عدا البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

الأمين العام هو المسؤول عن المعلومات الأخرى، التي تتألف من التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 المدرج في الفصل الرابع أدناه، لكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي استقينها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو في ما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خالصنا، استناداً إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيده به في هذا الصدد.

مسؤوليات الأمين العام والمكلفين بإدارة شؤون البيانات المالية

يتحمل الأمين العام المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما يتحمل المسؤولية عن الرقابة الداخلية حسب ما يراه الأمين العام ضرورياً لتيسير إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن غش أم خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، يتولى الأمين العام المسؤولية عن تقييم قدرة مركز التجارة الدولية على الاستمرار كمؤسسة قائمة تفصح، عند الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمؤسسة قائمة وتستخدم أساس المحاسبة لدى المؤسسة القائمة، ما لم يعترف الأمين العام إما تصفية مركز التجارة الدولية أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديه أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

أما المكلفون بالإدارة فيتحملون المسؤولية عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لمركز التجارة الدولية.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أم خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف الخطأ الجوهري إذا كان موجوداً. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع أن تؤثر على نحو معقول، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلّى بالحكمة المهنية ونتبع منهجاً يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن غش أم خطأ، ووضع وتطبيق إجراءات المراجعة استجابة لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساساً كافياً ومناسباً لإبداء رأينا بشأنها. ثم إن احتمال عدم الكشف عن أخطاء جوهرية ناجمة عن الغش يفوق احتمال عدم الكشف عن تلك الناجمة عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حالات إغفال متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية يكون ذا صلة بمراجعة الحسابات، من أجل وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون مناسبة في الظروف القائمة، ولا تكون لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لمركز التجارة الدولية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة من جانب الأمين العام.
- استخلاص استنتاجات تتعلق بمدى ملاءمة استخدام الأمين العام الأساس المحاسبي لاستمرارية المؤسسة، واستناداً إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات، معرفة مدى وجود حالة عدم يقين

جوهري متصل بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة بشأن قدرة مركز التجارة الدولية على الاستمرار كمؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى أن الغموض المادي موجود، تعين علينا استعراض الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من المراجعة التي أجريت حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. غير أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المركز عن مواصلة عمله كمؤسسة عاملة.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها والاستنتاجات الهامة المستخلصة منها، بما في ذلك أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية قد نتبين لنا أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نرى أن المعاملات التي أجراها مركز التجارة الدولية، والتي اطلعنا عليها أو فحصناها في إطار مراجعتنا للحسابات، تتفق، من جميع الجوانب الجوهرية، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والسند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) راجيف مهريشي

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديس

المراقب المالي العام في جمهورية شيلي

21 تموز/يوليه 2020

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

رأي مراجعي الحسابات

قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات مركز التجارة الدولية (المركز) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ونرى أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام للمجلس

2 - انخفض صافي أصول المركز عن العام المنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشكل ملحوظ بمقدار 71.65 مليون دولار، من 32,86 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 2018، رغم زيادة كبيرة في إجمالي الأصول قدرها 88,80 مليون دولار (32,46 في المائة) خلال الفترة نفسها. ويعزى أساساً هذا الانخفاض في صافي الأصول إلى خسارة اكتوارية في الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين والالتزامات الإضافية المعترف بها على أساس التبرعات المشروطة في عام 2019. وأدى الانخفاض في صافي الأصول إلى زيادة في إجمالي الخصوم عن إجمالي الأصول قدرها 38,80 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتحول الفائض المتراكم الذي بلغ 23,58 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى عجز متراكم قدره 49,79 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

3 - ولاحظ المجلس أن من الممكن تحسين أداء المركز في مجالات مثل الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة السفر، والمشتريات المنخفضة القيمة، وتنفيذ المشاريع. وقدم المجلس توصيات مناسبة لمعالجة مواطن الضعف تلك.

الاستنتاجات الرئيسية

الإدارة المالية

البيانات المالية

4 - أعلن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) جائحةً في 11 آذار/مارس 2020، وكان ذلك بعد تاريخ الإبلاغ وقبل التصريح بالبيانات المالية. وقدم المركز مذكرة إفصاح بناءً على طلب المجلس، ذكر فيها أن تقييمه لم يقدم أي دليل إضافي على وجود شروط في تاريخ الإبلاغ يستدعي تعديل البيانات المالية. وذكر المركز أيضاً أن العمليات تباطأت في عام 2020 بسبب تفشي كوفيد-19، ولكن من السابق لأوانه تقييم أثر كوفيد-19 على عمليات عام 2020 وأنه لم يكن من الممكن إصدار مذكرة إفصاح حقيقية عن أنشطة عام 2020.

الاحتياطات التشغيلية

5 - ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة لتصريف الأعمال، يُطلب عادةً الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي بمستوى يعادل 15 في المائة من الإنفاق السنوي التقديري المطلوب عادةً الاحتفاظ به أثناء تنفيذ أنشطة الصناديق الاستثمارية لتغطية العجز واستخدامه لتغطية الإنفاق النهائي للصندوق الاستثماري، بما في ذلك أي التزامات بالتصفية. ولدى المركز احتياطات تشغيلية منخفضة إلى حد كبير، حيث تبلغ 10 في المائة من إنفاقه.

خطة استثمارية تصريف الأعمال

6 - تتسم خطة استثمارية تصريف الأعمال بأهمية أساسية لجهود المنظمة التي ترمي إلى ضمان الإبقاء على استثمارية خدمات الأعمال الأساسية والبالغة الأهمية من حيث التوقيت (أو إلى ضمان استئنافها بسرعة) أثناء حالات الطوارئ وبعدها. ولم يكن لدى المركز خطة موقّعة جيداً لاستثمارية تصريف الأعمال بغية التخفيف من مخاطر انقطاع العمل الناجمة عن الأحداث المعطّلة.

إدارة الموارد البشرية

تعيين الاستشاريين

7 - لم تكن عملية التعاقد مع الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تنافسية في 419 حالة بلغ إجمالي قيمتها التعاقدية 5,22 مليون دولار (22 في المائة)، وهو ما لم يكن متفقاً مع الأمر الإداري الصادر عن المركز. ومُنح بعض الاستشاريين عقوداً عدة في عام 2019، سرّت بشكل متزامن في الأيام نفسها (مع ضمان عدم تجاوز مجمل عدد أيام العمل الحد الأقصى لمدة العقود مجتمعة). ولم تكن عمليات الاختيار صارمة، حتى بالنسبة إلى العقود ذات الرسوم المرتفعة.

تدريب الموظفين والأفراد من غير الموظفين

8 - لم يُتمّ موظفو المركز التدريب الإلزامي حتى بعد انقضاء 14 شهراً على صدور الأمر الإداري. وبلغ المعدل الإجمالي لإتمام التدريب الإلزامي نسبة 77 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم يُدرج في مذكرات التفاهم أو العقود المبرمة مع الأفراد من غير الموظفين شرطُ إتمام الدورة الإلزامية عبر الإنترنت للتوعية بإطار مكافحة الغش والفساد. وبلغ المعدل الإجمالي لإتمام التدريب الإلزامي للأفراد من غير الموظفين نسبة 43,9 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

إدارة السفر

9 - ظل المعدل الإجمالي لعدم الامتثال لسياسة شراء تذاكر الطيران قبل 16 يوماً من تاريخ السفر في عام 2019 مرتفعاً، حيث بلغ 61 في المائة. وقد بلغ هذا المعدل 52 في المائة بين موظفي المركز و 65 في المائة للأفراد من غير الموظفين، الذين قاموا بمعظم الرحلات في عام 2019.

عمليات الشراء

عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة

10 - يعتمد المركز في شكل كبير على عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة، التي لا تكون عمليات الشراء فيها صارمة. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات الاستحواذ هذه 7,11 مليون دولار في عام 2019، وهو ما يمثل 34 في المائة من إجمالي المشتريات. وسُجلت بعض الحالات التي جرى تقسيمها بغية الالتفاف على عملية الشراء. وكان من الممكن إدراج بعض المشتريات ضمن عقود إطارية.

تنفيذ المشاريع

تقييم المشاريع

11 - لم تقدّم تقارير عن إنجاز المشاريع في غضون الأشهر الثلاثة المنصوص عليها بعد إقفال المشاريع من الناحية التنفيذية، وكانت التأخيرات كبيرة في كثير من الأحيان. ولم تتخذ إجراءات بشأن توصيات وحدة التقييم المستقل بشأن التقارير وبشأن تقييم المشاريع في إطار زمني محدد.

الإقفال المالي للمشاريع

12 - كان الوقت الذي استغرقه الإغلاق المالي للمشاريع اعتباراً من تاريخ إغلاقها التنفيذي طويلاً، حيث بلغ أكثر من 12 شهراً في عدد من الحالات. ولا تتضمن المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع جدولاً زمنياً محدداً للإغلاق المالي بعد إغلاقها من الناحية التنفيذية.

التقيد بالنموذج المنصوص عليه في مذكرات التفاهم المتعلقة بالمنح

13 - سُجلت حالات خروج على النموذج الموحد لتوقيع مذكرات التفاهم المتعلقة بالمنح مع الجهات الممنوحة. وكان إدراج أحكام موحدة أساسياً لضمان صحة المدفوعات المقدمة إلى المشاركين في البرامج وحلقات العمل التدريبية وللإبلاغ عن المساهمات العينية امتثالاً لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والكشف عنها على النحو المناسب في البيانات المالية.

التوصيات الرئيسية

قدم المجلس التوصيات الرئيسية التالية، التي تنص على أن يقوم المركز بما يلي:

(أ) إجراء مراجعة لاحتياجاته من الاحتياطي التشغيلي والعمل تدريجاً على زيادة احتياطياته التشغيلية بما يتماشى مع الاحتياجات التشغيلية المتغيرة؛

(ب) إعداد خطة موثقة جيداً ومختبرة بشكل كافٍ لاستمرارية تصريف الأعمال بغية العمل على نحو فعال للتخفيف من مخاطر انقطاع العمل الناجمة عن الأحداث المعطّلة؛

(ج) اختيار الخبراء الاستشاريين من خلال عملية تنافسية وإنشاء عملية اختيار رسمية أكثر صرامة للاستشاريين وفرادى المتعاقدين الذين تتجاوز أتعابهم الاستشارية السنوية عتبة مناسبة، وإجراء إدارة المركز استعراض سنوي لما بعد تنفيذ العقود؛

- (د) النظر في وضع جداول زمنية محددة لجميع موظفيه تمهيدا لإتمامهم التدريب الإلزامي؛
- (هـ) إدراج الاعتماد المتعلق بإتمام التدريب الإلزامي للاستشاريين وفرادى المتعاقدين والشركاء المنفذين بشكل واضح في عقودهم، ورصد التنفيذ من قبل المديرين المكلفين بالتعيين أو مديري البرامج؛
- (و) النظر في وضع آليات واضحة للمساءلة على جميع المستويات لضمان تحسين الامتثال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر والاستخدام الفعال لأساليب بديلة، مثل التداول بالفيديو وغير ذلك من ممارسات تسيير الأعمال من بُعد؛
- (ز) النظر في استحداث إجراءات تشغيل موحدة لإجراء استعراض رسمي لما بعد التنفيذ تجريره خدمات الدعم المركزية للإشراف على الامتثال للقواعد التنظيمية التي تحكم عمليات الشراء المنخفضة القيمة واتخاذ إجراءات المتابعة ذات الصلة. وينبغي، في استعراض ما بعد التنفيذ، النظر فيما إذا كانت الخدمات المشتراة للوفاء بالولايات فعالة من حيث التكلفة؛
- (ح) إنفاذ المساءلة على جميع المستويات عن إعداد تقارير عالية الجودة عن إنجاز المشاريع، في حينها وذلك في غضون الأشهر الثلاثة المحددة، فضلا عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم وتقرير التقييم التوليقي السنوي، في حينها، وفقا لجدول زمنية متفق عليها ترد في رد الإدارة؛
- (ط) إدراج جداول زمنية محددة في المبادئ التوجيهية الخاصة بالمركز لإدارة المشاريع من أجل إتمام الإقفال المالي للمشاريع ما بعد إغلاقها التنفيذي؛
- (ي) التقيد بالأحكام الواردة في نموذج مذكرات التفاهم الخاصة بالمنح، ولا سيما الشرط المتعلق بالدفع في حالة المشاريع التي تتضمن عناصر تدريب.

الحقائق الرئيسية

إجمالي الإيرادات في عام 2019، تمثل زيادة عن إيرادات عام 2018 البالغة 120,11 مليون دولار (4,3 في المائة)	125,25 مليون دولار
إجمالي المصروفات في عام 2019، تمثل زيادة عن مصروفات عام 2018 البالغة 98,69 مليون دولار (20,5 في المائة)	118,95 مليون دولار
إجمالي الأصول في عام 2019، تمثل زيادة عن أصول عام 2018 البالغة 273,56 مليون دولار (32,5 في المائة)	362,37 مليون دولار
إجمالي الالتزامات في عام 2019، تمثل زيادة عن الالتزامات لعام 2018 البالغة 240,71 مليون دولار (66,66 في المائة)	401,16 مليون دولار
أصبح صافي الأصول سلبياً في عام 2019، في انخفاض عما كان عليه في عام 2018 والبالغ 32,86 مليون دولار (-218,1 في المائة)	(38,80 مليون دولار)

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

- 1 - مركز التجارة الدولية (المركز) هو وكالة للتعاون التقني تشترك في تمويله الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ويعمل من أجل حفز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- 2 - وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمركز، واستعرض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفقاً لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) المتخذ عام 1946. وأجريت مراجعة الحسابات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن يتقيد المجلس بالمقتضيات الأخلاقية، وأن يقوم بتخطيط عملية المراجعة وتنفيذها للتأكد على نحو معقول من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.
- 3 - وأجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بصورة نزيهة المركز المالي لمركز التجارة الدولية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأدائه المالي، وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت تلك المراجعة تقييماً لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجّلت على النحو السليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.
- 4 - ونظراً لتفشّي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما ترتب عليها من حظر على السفر الدولي، لم يقم المجلس بزيارة مقر المركز في جنيف، وأجريت مراجعة الحسابات من بُعد من الهند. وواصل المجلس العمل بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكفالة التغطية المنسقة.
- 5 - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقش تقرير المجلس مع إدارة المركز التي عُرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

- 6 - أجرى المجلس متابعةً لتنفيذ التوصيات السابقة. ومن 17 توصية غير منفذة حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، نفذ المركز 4 توصيات بالكامل (24 في المائة)، في حين بقيت 13 توصية (76 في المائة) قيد التنفيذ (انظر الجدول الأول من الفصل الثاني). وترد تفاصيل موجزة للتوصيات الـ 13 غير المنفذة في الجدول الأول من الفصل الثاني.

الجدول 1 من الفصل الثاني
التوصيات غير المنفذة

تقرير مراجعي الحسابات				
الحالة	A/72/5 (Vol. III)	A/73/5 (Vol. III)	A/74/5 (Vol. III)	المجموع
التوصيات المفتوحة في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018	5	4	8	17
حالة التنفيذ في عام 2019				
(أ) التوصيات المنفذة بالكامل	1	2	1	4
(ب) التوصيات قيد التنفيذ	4	2	7	13
التوصيات المفتوحة في كانون الأول/ديسمبر 2019	4	2	7	13

7 - يتضمن مرفق هذا التقرير تفاصيل عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة. وجددير بالذكر أن ستاً من التوصيات التي قدمها المجلس في وقت سابق قد أعيد تأكيدها في هذا التقرير بسبب ما تنسم به من طابع هام. وتشمل هذه التوصيات المتعلقة بتعيين الاستشاريين، وإتمام الترتيب الإلزامي، والامتثال لسياسة شراء التذاكر مسبقاً، والتأخير في إعداد تقارير إنجاز المشاريع، والتقيد بأحكام نموذج مذكرات التقاهم الخاصة بالمنح.

2 - الاستعراض المالي العام

المركز المالي

8 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصبح صافي أصول المركز سالبا، حيث بلغ -38,80 مليون دولار (2018: 32,86 مليون دولار). وارتفع إجمالي الأصول من 273,56 مليون دولار في عام 2018 إلى 362,37 مليون دولار في عام 2019، مع زيادة في التبرعات المستحقة القبض (ارتفعت التبرعات المتداولة المستحقة القبض من 72,02 مليون دولار في عام 2018 إلى 95,09 مليون دولار في عام 2019، في حين زادت التبرعات غير المتداولة المستحقة القبض من 102,48 مليون دولار في عام 2018 إلى 120,12 مليون دولار في عام 2019)، والنقدية والمكافئات النقدية (من 8,96 مليون دولار في عام 2018 إلى 36,66 مليون دولار في عام 2019) والاستثمارات (في حين ظلت الاستثمارات المتداولة البالغة 76,45 مليون دولار في عام 2019 قريبة من مستواها لعام 2018 البالغ 76,72 مليون دولار، وزادت الاستثمارات غير المتداولة من 5,94 مليون دولار في عام 2018 إلى 23,81 مليون دولار في عام 2019). ويعكس هذا التغيير زيادة كبيرة في الأنشطة التي يضطلع بها المركز.

9 - وأفاد المركز بأن مجموع الخصوم بلغ 401,16 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (في عام 2018: 240,71 مليون دولار). ويعزى هذا الارتفاع الكبير بصفة خاصة إلى زيادة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، من 88,90 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 170,13 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي الخصوم المقيدة للتبرعات المشروطة، من 142,04 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 217,30 مليون دولار في 31 كانون الأول/

ديسمبر 2019. ويعزى ارتفاع التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين إلى تغييرات في الافتراضات المالية⁽¹⁾ تبلغ قيمتها 78,78 مليون دولار.

الأداء المالي

10 - أبلغ المركز عن فائض قدره 6,30 مليون دولار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (في عام 2018: بلغ الفائض 21,42 مليون دولار). وبلغ مجموع الإيرادات لتلك السنة 125,25 مليون دولار (في عام 2018: 120,11 مليون دولار)، وقد جرى تحصيل معظمها من اشتراكات مقررة بلغت 35,89 مليون دولار (37,36 مليون دولار في عام 2018)، ومن التبرعات البالغة 82,87 مليون دولار (76,82 مليون دولار في عام 2018).

11 - وأبلغ المركز عن مصروفات قدرها 118,95 مليون دولار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (عام 2018: 98,69 مليون دولار). وعلى غرار السنوات السابقة، فإن معظم المصروفات تتصل بمرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم (55,59 مليون دولار). وأفيد بأن التكاليف غير المتصلة بالموظفين (تكاليف الاستشاريين والمتعاقدين) بلغت 25,93 مليون دولار، في حين بلغت مصروفات التشغيل الأخرى 20,49 مليون دولار. وتشير زيادة في التكاليف غير المتصلة بالموظفين إلى زيادة في استخدام غير الموظفين. وشمل رصيدُ التكاليف السفر والمنح والاستهلاك والإهلاك واللوازم والمواد الاستهلاكية. ويبين الجدول 2 من الفصل الثاني تحليل المجلس لمصروفات المركز.

الجدول 2 من الفصل الثاني

مصروفات مركز التجارة الدولية في السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

2018		2019		نوع المصروفات
بآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	
52,41	51 726	46,73	55 592	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
14,77	14 573	19,09	22 707	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم، باستثناء تكاليف السفر
9,13	9 012	9,60	11 415	السفر، بما في ذلك سفر غير الموظفين
2,47	2 439	3,65	4 340	المنح والتحويلات الأخرى
0,51	502	0,31	371	اللوازم والمواد الاستهلاكية
0,42	419	0,31	370	الاستهلاك
0,65	642	0,69	824	الإهلاك
16,82	16 599	17,23	20 491	مصروفات التشغيل الأخرى
2,82	2 784	2,38	2 837	المصروفات الأخرى

(1) كان تنقيح الافتراضات المالية الاكتوارية يتصل بالتبرعات المقدمة إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (29,93 مليون دولار)، والمطالبات الفردية (20,29 مليون دولار)، ومعدلات الخصم (30,88 مليون دولار)، والتضخم الطبي (-2,31 مليون دولار)، والإعانات المقدمة إلى جزئي الرعاية الطبية بآ و دال (-0,006 مليون دولار).

2018		2019		نوع المصروفات
بالآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بالآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بالآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	بالآلاف دولارات النسبة المئوية من المجموع	
(0,01)	(9)	-	5	الحصة في الترتيب المشترك
100	98 687	100	118 952	المجموع

المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات لبيانات الأداء المالي لمركز التجارة الدولية للعامين 2018 و 2019. أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام 2018 لأغراض المقارنة.

التحليل المالي

12 - أجرى المجلس، في إطار التحليل المالي، تقييماً للنسب المالية للمركز وأصوله وخصومه الرئيسية (انظر الجدول 3 من الفصل الثاني).

الجدول 3 من الفصل الثاني

تحليل النسب

المعدل	31 كانون الأول / ديسمبر 2019	31 كانون الأول / ديسمبر 2018
النسبة المتداولة ^(أ) (نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	2,98	3,52
مجموع الأصول: مجموع الخصوم ^(ب) (نسبة الأصول إلى الخصوم)	0,90	1,14
نسبة النقدية ^(ج) (النقدية + نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	1,57	1,86
نسبة السيولة السريعة ^(د) (النقدية + الاستثمارات + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	2,88	3,43

المصدر: البيانات المالية للمركز لعام 2019.

(أ) يدل تسجيل نسبة مرتفعة على قدرة كيان على دفع التزاماته القصيرة الأجل.

(ب) النسبة المرتفعة مؤشر جيد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ إنها تقيس حجم النقدية أو المكافآت النقدية أو الأموال المستثمرة المتوفرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. وتدل النسبة المرتفعة على مركز تداول يتسم بقدر أكبر من السيولة.

13 - ولاحظ المجلس أن النسبة المتداولة، ونسبة النقدية، ونسبة السيولة السريعة انخفضت مقارنةً بالعام السابق. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة في الخصوم المتداولة مقارنةً بالعام السابق. بيد أنه بالنظر إلى الوضع السليم للنسب المتداولة ونسب النقدية ونسب النقدية السريعة، فإن المركز لا يواجه أي خطر مباشر على سيولته. ورغم انخفاض نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الخصوم من 14:1 في عام 2018 إلى 90:0 في عام 2019، فإن المجلس يوافق على تأكيد المركز أنه لا يزال مؤسسة عاملة.

3 - الإدارة المالية

البيانات المالية

14 - قبل المركز الملاحظات التالية لمراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لعام 2019 ووافق على اتخاذ الإجراء التصحيحي المطلوب في السنة المحاسبية 2020:

(أ) كانت لدى المركز إيرادات من الفوائد قدرها 208 664 دولارا من مساهمة غير مشروطة يمكن تصنيفها على أنها "تبرع إضافي" ومبلغ 123 073 دولارا يمكن تصنيفه على أنه "مستحق الدفع للمانحين"، متاحان للاستخدام بعد موافقة الجهة المانحة. غير أن المركز صنف كامل المبلغ وقدره 331 736 دولارا بوصفه "إيرادات استثمار"، مبالغاً بذلك في حساب إيراداته الاستثمارية بمبلغ 331 736 دولارا، ومقللاً من حساب "تبرعاته" بمبلغ 208 664 دولارا و "الحسابات المستحقة الدفع" بمبلغ 123 073 دولارا. وأوضح المركز أنه سيلتمس توضيحا بشأن تلك الملاحظة من الأمانة العامة، وأن المركز سيتبع هذه التوجيهات لضمان اتساق المعاملة والعرض بين بيانات المجلد الأول وبيانات المركز؛

(ب) أنشأ المركز اعتمادا منخفضا لتسوية مطالبة قانونية لموظف سابق أمام محكمة المنازعات التابعة للأمم المتحدة، مع أنه سبق للمركز أن مر بتجربة تسوية قضية مماثلة. وبلغ الاعتماد المرصود ما مقداره 65 000 دولار ولكن كان ينبغي أن يكون بمقدار 94 764 دولارا. وأدى هذا الاعتماد الضئيل إلى التقليل من احتساب قيمة الخصوم غير المتداولة، فضلا عن المبالغة في احتساب الفائض لعام 2019 بمبلغ 29 764 دولارا. وكان المجلس أشار أيضا إلى ذلك خلال مراجعة البيانات المالية لعام 2018. ووافق المركز على زيادة الاعتماد إلى 94 764 دولارا إذا لم تتم تسوية القضية قبل إعداد البيانات المالية لعام 2020؛

(ج) وجرى التوصل إلى السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين التي أفصح عنها في الملاحظة 7 من البيانات المالية بعد تسوية رصيد دائن قدره 176 964 دولارا، وهو ما لا يتماشى مع المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية: عرض البيانات المالية. ولذلك، كان هناك تقليل في الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع بمبلغ 176 964 دولارا. وأوضح المركز أن الرصيد الدائن البالغ 176 964 دولارا كان نتيجة خطأ بشري في إدخال تاريخ نشر مستند المقاصة، والذي أدى إلى تقسيم الصفقة بين عامي 2019 و 2020. وقد أُجري التصحيح اللازم في عام 2020 من خلال المقاصة التلقائية؛

(د) شملت المبالغ المستردة من الموظفين التي أفصح عنها في الملاحظة 7 مبلغ 13 407 دولارات غير مسددين منذ أكثر من سنتين من اثنين من الموظفين. ونظرا لعدم حدوث استرداد على مدى السنتين الماضيتين، طُلب رصد بذلٍ مناسب لتغطية مبلغ مشكوك في تحصيله. وأكد المركز أن جهودا متواصلة قد بُذلت لاسترداد المبالغ المستحقة القبض المعنية وأنها لم تُعتبر بعد مشكوكا في تحصيلها. ونظرا لأن المبالغ المستحقة القبض لم تسدد على مدى سنتين، وفقا لسياسات المركز، فإن الاعتماد سيشكل 25 في المائة من المبالغ، أو ما مقداره 3 351,75 دولارا.

جائحة كوفيد-19

15 - في الفقرة 5 من المعيار المحاسبي الدولي 14: الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ، تُعرّف الأحداث التي تقع بعد تاريخ الإبلاغ بأنها الأحداث المؤتية وغير المؤتية على حد سواء، التي تقع بين تاريخ الإبلاغ

وتاريخ الإذن بإصدار البيانات المالية. وتُذكر أيضا أنه يمكن تحديد الأحداث على النحو التالي: (أ) الأحداث التي تقدم أدلة على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ الإبلاغ (الأحداث المفضية إلى تعديل بعد تاريخ الإبلاغ)؛ و (ب) تلك التي تدل على الظروف التي نشأت بعد تاريخ الإبلاغ (الأحداث غير المفضية إلى تعديل بعد تاريخ الإبلاغ).

16 - وأعلن كوفيد-19 جائحةً في 11 آذار/مارس 2020، وكان ذلك بعد تاريخ الإبلاغ وقبل التصريح بالبيانات المالية. وقدم المركز مذكرة إفصاح بناءً على طلب المجلس، ذكر فيها أن تقييمه لم يقدم أي دليل إضافي على وجود ظروف في تاريخ الإبلاغ تستدعي تعديل البيانات المالية. وذكر المركز أيضاً أن العمليات تباطأت في عام 2020 بسبب تفشي كوفيد-19، ولكن كان من السابق لأوانه تقييم أثر كوفيد-19 على عمليات عام 2020 وأنه لم يكن من الممكن إصدار مذكرة إفصاح حقيقية عن أنشطة عام 2020.

الاحتياطات التشغيلية

17 - وفقاً للأمر الإداري للأمم المتحدة ST/AI/285، وفي حال وجود عدة صناديق استثمارية للمشاريع، يُطلب عادةً الاحتفاظ باحتياطي نقدي تشغيلي بنسبة 15 في المائة من الإنفاق السنوي التقديري أثناء تنفيذ أنشطة الصناديق الاستثمارية لتغطية العجز واستخدامه لتغطية الإنفاق النهائي للصندوق الاستثماري، بما في ذلك أي التزامات تصفية. غير أن المركز احتفظ بمستوى أقل بكثير من الاحتياطات التشغيلية، بلغ 10 في المائة، وهو أقل من الهدف المطلوب المحدد بنسبة 15 في المائة المنصوص عليه في الأمر الإداري.

18 - وردّ المركز بأن زيادة مطردة طرأت في مستوى الاحتياطي التشغيلي من 5,5 ملايين دولار في عام 2014 إلى 9,34 مليون دولار في عام 2019، وأن تدابير كافية كانت قد اتخذت أصلاً، وهي بند موحد في اتفاقات الجهات المانحة لكي يحافظ المركز على الفوائد المتراكمة؛ التفاوض الناجح على إدراج المدفوعات المسبقة في معظم اتفاقات الجهات المانحة؛ إقناع جميع الجهات المانحة بالدفع مقدماً عوض الدفع المتأخر؛ واتفاقات متعددة السنوات مع دفعات أولى كبيرة مَسَّطَة أدت إلى زيادة في النقدية والمكافآت النقدية والفوائد المتراكمة. وأكد المركز أيضاً أنه لم تكن هناك حالات لم يتمكن فيها من تلبية طلبات الحصول على سلف من الاحتياطات التشغيلية.

19 - ولاحظ المجلس أن حالة الاحتياطات التشغيلية المعروضة على اللجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري للمركز في أيار/مايو 2019 أظهرت أن نحو 94 في المائة من الاحتياطات التشغيلية كانت استُخدمت للسلف حتى نيسان/أبريل 2019. وهذا يدل على أن الحفاظ على مستوى أقل من المستوى المحدد للاحتياطات التشغيلية يشكل خطراً محتملاً في مواجهة أوجه النقص في الإيرادات بالنسبة إلى المصروف النهائي للصناديق الاستثمارية، وكذلك للمشاريع الممولة بشكل مؤقت في انتظار وصول التدفقات النقدية من الجهات المانحة.

20 - ويوصي المجلس بأن يجري المركز مراجعة لاحتياجاته من الاحتياطي التشغيلي وبأن يعمل تدريجاً على زيادة احتياطياته التشغيلية بما يتماشى مع الاحتياجات التشغيلية المتغيرة.

21 - وقد قَبِلَ المركز تلك التوصية.

4 - خطة استمرارية تصريف الأعمال

22 - إن خطة استمرارية تصريف الأعمال أساسية لجهود المنظمة فهي ترمي إلى ضمان الإبقاء على استمرارية خدمات الأعمال الأساسية والبالغة الأهمية من حيث التوقيت (أو على ضمان استئنافها بسرعة) أثناء حالات الطوارئ وبعدها. لذا، يتعين على المنظمة أن تجري عمليةً للتخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال تشمل تحديد الخدمات الأساسية والبالغة الأهمية من حيث التوقيت التي يقوم بها الكيان، وتحديد الوحدات أو الموظفين المسؤولين عن تقديم تلك الخدمات؛ ووضع تدابير استمرارية لكل خدمة أعمال أساسية وبالغة الأهمية من حيث التوقيت؛ وتوثيق هذه العملية في خطة لاستمرارية تصريف الأعمال؛ واختبار خطة استمرارية تصريف الأعمال وتحديثها باستمرار.

23 - إن التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال هو واحد من العناصر الأساسية السبعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، الذي يكون في إطاره تنفيذ السياسات العامة في منظومة الأمم المتحدة وفي الميدان إلزامياً. ويلاحظ المجلس أن لدى المركز مباني مكاتب مستقلة وأن الأنشطة المأذون بها تتفد في جميع أنحاء العالم. كما يستخدم عدداً من منصات تكنولوجيا المعلومات ومواقع الإنترنت التي يتعهد بها ويديرها. ولذلك ينبغي أن تكون لديها خطة مؤثقة جيداً ومُختبرة على نحو وافٍ لاستمرارية تصريف الأعمال من أجل التصدي بفعالية للأحداث المعطلة.

24 - وطلب المجلس إلى المركز أن يقدم نسخة من خطة استمرارية تصريف الأعمال السارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بما في ذلك أي تحديثات أُجريت بعد نقشي كوفيد-19، على النحو الذي اقترحه مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2020. بيد أنه يتعذر على المركز إصدار وثيقة لخطة استمرارية تصريف الأعمال. وبعد إجراء مناقشة مع كبار مديري المركز، تبين أنه لم تكن لدى المركز خطة موثقة لاستمرارية تصريف الأعمال.

25 - ويقدر المجلس قدرة المركز على إدارة ومواصلة أعماله من بُعد خلال حالة مثل تلك الناجمة عن كوفيد-19. ومع ذلك، يرى المجلس أنه ينبغي أن تكون لدى المنظمة وثيقة رسمية ومحدثة بشأن خطة استمرارية تصريف الأعمال تتناول مخاطر استمرارية تصريف الأعمال في مواجهة الأحداث المعطلة.

26 - ويوصي المجلس بأن يعد المركز خطة موثقة جيداً ومختبرة بشكل كافٍ لاستمرارية تصريف الأعمال بغية العمل على نحو فعال للتخفيف من مخاطر انقطاع العمل الناجمة عن الأحداث المعطلة.

27 - وقد قبل المركز بالتوصية ووافق على تحديث وثائقه المتعلقة بخطة استمرارية تصريف الأعمال والإجراءات التي وضعها واستمرارية نظم الأعمال الأساسية، وعلى إدراج الإنجازات والدروس المستفادة بشأن جائحة كوفيد-19.

5 - إدارة الموارد البشرية

1-5 تعيين الاستشاريين

28 - يتضمن الأمر الإداري المؤرخ 3 آذار/مارس 2014 بشأن الاستشاريين وفرادى المتعاقدين (ITC/AI/2014/04)، وكذلك الفقرة 4-3 من المبادئ التوجيهية (السياسة العامة) التي وضعها المركز لعام 2017، قائمة بقواعد تسيير الأعمال في ما يتعلق بتعيين وإدارة شؤون الاستشاريين وفرادى المتعاقدين.

وتشكل تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم (التكاليف غير المتصلة بالموظفين) المتكبدة على الاستشاريين وفرادى المتعاقدين نفقات مالية كبيرة، سواء من حيث الكمية أو كنسبة من إجمالي مصروفات المركز. وزادت التكاليف غير المتصلة بالموظفين بنسبة تفوق الضعفين على مدى سنتين، من 11,31 مليون دولار في عام 2017 إلى 25,928 مليون دولار في عام 2019. كما ارتفعت نسبة تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم في إجمالي مصروفات المركز من 12,83 في المائة عام 2017 إلى 21,80 في المائة عام 2019.

29 - وكان المجلس أبرزَ في تقاريره عن السنوات الثلاث الماضية أوجه قصور في تعيينات الاستشاريين وفرادى المتعاقدين. ومن الشواغل التي جرى تسليط الضوء عليها تعيين استشاريين من دون عملية تنافسية، مقابل رسوم أعلى من الحد الأقصى للرسوم المرتبطة برتبة التعيين. ورأى المجلس أن الملاحظة السابقة، التي سبق الإبلاغ عنها، لا تزال صالحة.

منح العقود على أساس الترشيح

30 - لم تكن عملية تعيين الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تنافسية في 419 عقدا بلغت قيمتها 5,22 مليون دولار (22 في المائة)، مُنحت على أساس الترشيح في عام 2019. وتشمل تلك العقود 48 عقدا تزيد قيمة كل منها عن 25 000 دولار، بقيمة إجمالية قدرها 1,81 مليون دولار، بينها 11 عقدا تزيد قيمة كل منها عن 50 000 دولار تبلغ قيمتها 0,66 مليون دولار. ولم يكن ذلك متمشيا مع الأمر الإداري للمركز، التي حُدد فيه أنه ينبغي تقييم ما لا يقل عن ثلاثة من مقدمي الطلبات ضمانا للشفافية في عملية الاختيار. كما تشمل 21 عقداً بقيمة 1,52 مليون دولار مُنحت بدايةً على أساس الترشيح ومُددت في عام 2019.

31 - ووفقاً للفقرتين 5 (ج) و 70 من الوثيقة ITC/AI/2014/04 المؤرخة 3 آذار/مارس 2014 والفرع 1-7 من المبادئ التوجيهية للمركز، يكون المدير المكلف بالتعيين الذي يطلب خدمات استشاري أو متعاقد فردي مسؤولاً بالكامل عن الاستعانة بالاستشاري أو المتعاقد، بدءاً من اختياره مروراً بالإشراف على عمله وصولاً إلى تنفيذه لكل الواجبات والمسؤوليات المدرجة في العقد. ويبلغ متوسط قيمة كل من عقود الترشيح في المركز (عام 2019) 12 452 دولاراً، والحد الأقصى هو 75 000 دولار. ويفوق هذا المبلغ عتبة الـ 10 000 دولار المحددة لعمليات الشراء التنافسية للسلع والخدمات من خلال عملية استدراج العروض وبعد التدقيق من جانب لجنة المشتريات، وكذلك عتبة الـ 30 000 دولار المحددة للتحويل إلى الشركاء المنفذين، بعد التدقيق من قبل مدير الشعبة أو لجنة الإدارة العليا، مشفوعة بموافقة شعبة دعم البرامج. ويحيط المجلس علماً بادعاء المركز أن المديرين المكلفين بالتعيين يصرفون المدفوعات بعد استيفاء الشروط الواردة في الاختصاصات على نحو مرض، ولكنه يشير أيضاً إلى أنه لا يجري استعراض رسمي لما بعد التنفيذ لتعيين الاستشاريين أو فرادى المتعاقدين بهدف رصد امتثال المديرين المكلفين بالتعيين لكل أحكام وشروط ومتطلبات ITC/AI/2014/04.

منح عقود عدة لنفس الاستشاريين وفرادى المتعاقدين

32 - من العقود التي مُنحت للاستشاريين وفرادى المتعاقدين البالغ عددهم 2 010 عقود في عام 2019، رسا 1 296 عقداً (64 في المائة) على 459 من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين (39 في المائة)، بلغت

قيمتها الإجمالية 15,02 مليون دولار. ولاحظ المجلس أن كلاً من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الـ 459 قد مُنح أكثر من عقد واحد خلال السنة. وأدى تحليل إضافي لتلك العقود الـ 296 إلى إبداء الملاحظات التالية:

(أ) مُنح 7 من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين 67 عقداً، ومُنح كلٌّ من الاستشاريين أو فرادى المتعاقدين ما بين 8 عقود و 13 عقداً خلال السنة. ولاحظ المجلس حالات صدر فيها عقدان أو أكثر لاستشاري محدد أو متعاقد محدد خلال الفترة نفسها بالضبط، تحمل تواريخ البدء أو الانتهاء نفسها. وذكر المركز أنه عمد أحياناً إلى تقسيم أيام الخبرة الاستشارية السنوية على عقود ذات فترات زمنية أقصر بحيث لا يُمنح استشاري في نظام أوموجا من الاضطلاع بمهام أخرى. ولاحظ المجلس أيضاً أن 77 من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين مُنحوا أكثر من عقد خلال السنة؛

(ب) لاحظ المجلس أن 29 استشارياً ومتعاقدًا فردياً مُنحوا 133 عقداً بلغت قيمتها 1,84 مليون دولار، وأنهم كانوا يعملون بموجب عقود عدة في الوقت نفسه، كما يتضح من فترة التعاقد في عقود كل منهم؛

(ج) ولاحظ المجلس أيضاً أن 81 من المتعاقدين وفرادى الاستشاريين الذين مُنحوا عقوداً عدة خلال عام 2019 (294 عقداً بقيمة 3,55 مليون دولار) كانوا قد اختيروا من خلال عملية تنافسية مفتوحة لبعض العقود وعلى أساس الترشيح لعقود أخرى. وبدل اختيارهم من خلال عملية تنافسية لبعض العقود على وجود أكثر من مرشحٍ واحد مؤهل، مما يثير شكوكاً بشأن مدى الحاجة إلى اختيارهم في وقت واحد على أساس الترشيح.

33 - وردَّ المركز بأنه كناية عن وكالةٍ تُعنى ببناء القدرات تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستشاريين، وأنه لديه بالفعل مجموعة كبيرة من الاستشاريين في قائمته. وذكر أيضاً أن سياسته لا تحظر تداول العقود ما دامت مجمل مدة انتداب العمل تقع ضمن الحد الأقصى البالغ 24 شهراً في غضون فترة 36 شهراً.

34 - وينبغي النظر في هذا الرد في ضوء العدد الكبير من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الذين يُستعان بهم على أساس الترشيح، والقيمة الكبيرة لتلك العقود، مما يشير إلى ضرورة استعراض عملية الاستعانة بهم على أساس الترشيح. ولاحظ المجلس أيضاً أن سياسة المركز لا تسمح تحديداً بازدواجية العقود. وقد ورد في الفرع 4-1 من المبادئ التوجيهية الصادرة عن المركز في شباط/فبراير 2018 بشأن استقدام وإدارة الاستشاريين وفرادى المتعاقدين أن الاستخدام المتكرر للاستشاريين أو فرادى المتعاقدين أنفسهم يجب أن يكون محدوداً. وينطوي منح عقود عدة لاستشاري أو متعاقد فردي، لما يصل عدده إلى 13 عقداً في السنة يسري بعضها في وقت واحد، على خطر المساس بجودة الخدمة وفعاليتها.

35 - ويكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بمراجعة الحسابات بشأن اختيار الاستشاريين وفرادى المتعاقدين من خلال عملية تنافسية، ويوصي كذلك بأن يستحدث المركز عملية اختيار رسمية أكثر صرامة للاستشاريين وفرادى المتعاقدين الذين يفوق بدلُ أتعابهم السنوية عتبة مناسبة، إلى جانب قيام إدارة المركز سنوياً باستعراضٍ لما بعد التنفيذ للعقود في جميع الحالات.

36 - ووافق المركز على مبدأ وروح توصية المجلس واقترح أن ينفذ نقاط العمل التالية:

(أ) حيثما تُطبَّق اللامركزية في التعيين على مديري المشاريع، التأكيد من أن مبررات التعيين مدعومة بمبررات واضحة، بما تشمل أسباب عدم اختيار المرشحين الاثنین الآخرين؛

- (ب) بالنسبة إلى العقود التي تتجاوز قيمتها عتبة معينة تقررها الإدارة العليا، يقوم موظف/رئيس قسم التصديق والموارد البشرية باستعراض مدى ملاءمة الاستشاري وقدراته. ويمكن أن يشمل ذلك طلب التثبيت من صحة المراجع المذكورة أو إجراء مقابلات غير رسمية مع المرشح المقترح؛
- (ج) أن يجري موظفو الإدارة العليا استعراضا سنويا للاستشاريين وفرادى المتعاقدين، بما في ذلك للعقود الصادرة، والتنوع الجغرافي، وبديل الأتعاب والأداء.

2-5 تدريب الموظفين والاستشاريين والشركاء المنفذين

تدريب الموظفين

37 - في أمر إداري مؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (ITC/AI/2018/06)، أدرج المركز برامج تدريبية إلزامية للموظفين يتعين إتمامها في غضون ستة أشهر من صدور الأمر الإداري أو في غضون ستة أشهر من انضمام الموظف إلى المركز أو من اضطراره بدور كان التعلم الإضافي إلزامياً من أجل القيام به (باستثناء البرامج الإلزامية المتصلة بالأمن، التي تحدّد لها مواعيد زمنية مختلفة). وكان المجلس أفاد في عام 2018 بأن المعدل الإجمالي لإتمام التدريب الإلزامي في نيسان/أبريل 2019، أي في غضون ستة أشهر من صدور الأمر الإداري، بلغ 66,9 في المائة.

38 - ولاحظ المجلس أنه حتى بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، لم يتمكن موظفو المركز من إتمام الدورات التدريبية الإلزامية التي كان من المقرر إتمامها بحلول 30 نيسان/أبريل 2019. وبلغ معدل إتمام التدريب الإلزامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 نسبة 77,0 في المائة، نسبة 63,8 في المائة منها ضمن الجدول الزمني المحدد. وبلغت نسبة إتمام الدورات الجديدة 67,4 في المائة بالنسبة إلى التدريب في مجال التوعية بإطار مكافحة الغش والفساد و 56,6 في المائة للتدريب في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبلغ معدلاً إتمام الدورتين التدريبيتين الإلزاميتين الأخريين (اللتين كان منصوصاً عليهما حتى قبل الأمر الإداري الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، وهما التدريب على مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والتدريب في مجال التوعية بأمن المعلومات - دورة تأسيسية، 55,8 في المائة و 69,1 في المائة، على التوالي. ولاحظ المجلس أن 47 موظفاً (50,5 في المائة) فقط من 93 موظفاً من رتب تتولى الإشراف، أموا التدريب على مهارات الإشراف، مع أنه أوصي بقوة بإتمام تلك الدورات.

39 - ولاحظ المجلس أن حالة إتمام البرامج التدريبية الإلزامية ستعكس في تقييم أداء الموظفين، وكذلك في تقييم كل من الرؤساء والمديرين، وسيستعرضها المدير التنفيذي تمهيدا لإنفاذ المساءلة على موظفي الإشراف. ولوحظ أيضاً أن رئيس الموارد البشرية أطلع جميع الموظفين وموظفي الإدارة العليا على حالة الامتثال كل شهر. ورغم وجود هذه الإجراءات، لم يتمكن المركز من بلوغ معدل امتثال بنسبة 100 في المائة للتدريب الإلزامي.

تدريب الأفراد من غير الموظفين

40 - تنص أيضاً قواعد تسيير الأعمال الخاصة بالمركز على أنه يتعين على الأفراد من غير الموظفين إتمام بعض التدريب الإلزامي. وينبغي للمديرين المكلفين بالتعيين أو مديري البرامج أو مديري المشاريع المسؤولين أن يكفلوا توسيع نطاق التدريب الإلزامي من خلال إدراج بنود مناسبة في الاتفاقات الموقعة مع الاستشاريين وفرادى المتعاقدين والشركاء المنفذين من أجل إتمام دورة التوعية بإطار مكافحة الغش والفساد قبل بدء العمل مع المركز.

- 41 - واستعرض المجلس 35 مذكرة تفاهم موقعة مع الشركاء المنفذين وتبيّن له أن البند المتعلق بالدورة التدريبية الإلزامية عبر الإنترنت للتوعية بإطار مكافحة الغش والفساد لم يكن مدرجا في تلك المذكرات. واستعرض المجلس سجلات 92 عقدا مُنحت لـ 46 من الاستشاريين وفرادى المتعاقدين وتبيّن له أن نطاق التدريب الإلزامي لم يكن مدرجا فيها.
- 42 - وأبلغ المجلس بأن 702 من الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الـ 257 1 الذين جرى التعاقد معهم بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانوا أتموا التدريب قبل بدء العمل مع المركز. وبلغ المعدل الإجمالي لإتمام التدريب الإلزامي للأفراد من غير الموظفين 43,9 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 43 - يوصي المجلس بأن ينظر المركز في وضع جداول زمنية محددة لجميع موظفيه لإتمام التدريب الإلزامي.
- 44 - وقبل المركز بالتوصية وذكر أنه سياتأكد من إتمام جميع الموظفين الجدد تدريبهم الإلزامي في غضون ستة أشهر من وصولهم، على أن يُتمّه الآخرون في موعد يوافق عليه موظفو الإدارة العليا.
- 45 - ويوصي المجلس أيضا بأن يدرج المركز بشكلٍ واضحٍ بندا يتعلق بإتمام التدريب الإلزامي للاستشاريين وفرادى المتعاقدين والشركاء المنفذين في عقودهم، وبأن يقوم المديرين المكلفون بالتعيين أو مديرو البرامج برصد التنفيذ.
- 46 - وقبل المركز بالتوصية وأفاد بأن جميع رؤساء الأقسام سياتأكدون من إتمام الاستشاريين وفرادى المتعاقدين التدريب الإلزامي في موعد يتفق عليه موظفو الإدارة العليا. وأفاد أيضا أن إتمام التدريب الإلزامي سيكون شرطا مسبقا لتجديد العقود.
- 47 - وأقر المركز بضرورة وضع إطار أكثر صرامة يكفل إتمام التدريب الإلزامي للموظفين والاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وأفاد بأن موظفي الإدارة العليا سيستعرضون معدلات الامتثال لإتمام التدريب الإلزامي كل سنتين. وسيعمل المركز أيضا على تحديث سياسته لتحديد الدورات التدريبية للشركاء المنفذين.

6 - إدارة السفر

استخدام التداول بالفيديو والمؤتمرات الصوتية وغيرها من ممارسات تسيير الأعمال من بُعد

- 48 - جرى التأكيد في الفقرة 3-2 من الأمرين الإداريين ITC/AI/2018/07 المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2018 و ITC/AI/2019/03 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على أنه قبل الإنذّن بأي سفر رسمي، يُطلب من مديري البرامج أن يصادقوا في نظام أوموجا على أن أساليب بديلة، مثل التداول بالفيديو أو عقد المؤتمرات الصوتية أو غيرها من ممارسات تسيير الأعمال من بُعد، بما في ذلك عقد الاجتماعات عبر الإنترنت، قد استُعرضت بعناية وتبيّن أنها غير فعالة وأن السفر كان، تاليا، ضروريا. ولوحظ أثناء مراجعة الحسابات أن هذه المصادقة تقدّم بصورة روتينية في نظام أوموجا من دون أي إشارة إلى كيفية توصّل مديري البرامج إلى ذلك الاستنتاج. كما لوحظ أن تكاليف السفر تشكل نفقات كبيرة بالنسبة إلى المركز: 7,3 في المائة من إجمالي المصروفات في عام 2017، وارتفعت إلى 9,6 في المائة في عام 2019. ويتوفّر وسائل عقد المؤتمرات من بُعد مثل التداول بالفيديو وغير ذلك من ممارسات تسيير

الأعمال من بُعد كبداية جيدة من السفر، من الضروري وضع مبادئ توجيهية لرصد الحاجة إلى السفر وزيادة استخدام ممارسات تسيير الأعمال من بُعد.

عدم الامتثال لسياسة شراء التذاكر قبل 16 يوما من تاريخ السفر

49 - وفقا للقاعدة 7-8 من النظام الإداري للموظفين، والبند 3-3 من الأمر الإداري ST/AI/2013/3 المؤرخ 12 آب/أغسطس 2013، فضلا عن البند 3-3 من ITC/AI/2018/07 والبند 3-3 من ITC/AI/2019/03، ينبغي إتمام كل ترتيبات سفر الأفراد المسافرين باسم الأمم المتحدة، بما في ذلك حجز وشراء تذاكر السفر قبل 16 يوما تقويميا من تاريخ السفر في مهام رسمية. ويُطلب من مديري البرامج تقديم مسوّغات بالنسبة لكل ترتيبات السفر في مهام رسمية التي لم تتم ضمن هذا الإطار الزمني. ومنذ بدء تطبيق النظام المركزي لتخطيط الموارد، بات يتعين على المسافرين أن يتقدموا بطلب سفرهم عبر نظام أوموجا، قبل 21 يوما من تاريخ السفر في مهام رسمية، بحيث يمكن تجهيز الطلب لضمان شراء التذاكر قبل 16 يوما من السفر.

50 - وتبين نتائج البحث الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (انظر JIU/REP/2017/3) أن التذاكر التي جرى شراؤها قبل 31 يوما، مقارنة بتلك التي جرى شراؤها قبل 5 أيام، في الدرجة الأولى ودرجة الأعمال، تحقق وفورات إجمالية متوسطة بنسبة 17-18 في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى 42 في المائة في ما يتعلق بتذاكر الدرجة الاقتصادية. وبالنظر إلى أن ثلثي السفر بالطائرة هو في الدرجة الاقتصادية والثلث الباقي في درجة الأعمال، فإن إمكانية تحقيق وفورات من خلال تنفيذ سياسة شراء التذاكر قبل 16 يوما يمكن أن تكون كبيرة.

51 - وأظهر تحليل للأسباب المسجلة لحالات عدم الامتثال في عام 2019 أن 124 رحلة فقط (4,5 في المائة) من 751 رحلة غير ممثلة تعزى إلى ضرورات الخدمة أو الظروف التشغيلية. ويشير ذلك إلى وجود مجال كبير لتحسين الامتثال لسياسة شراء التذاكر مسبقا من خلال توخي الحرص لدى التخطيط للسفر.

إشراف موظفي الإدارة العليا على سياسة السفر

52 - تستلزم المساءلة عن ضمان الامتثال لسياسات السفر المتبعة في المنظمة الانخراط والدعم النشطين من جانب موظفي الإدارة العليا. ويرد أدناه موجز للحالة المتعلقة بسياسة السفر:

(أ) حدد المركز معدلات الامتثال المنخفضة بنسبة 50 في المائة لعام 2019، وخفضها إلى 40 و 45 في المائة لعامي 2020 و 2021، على التوالي. وقد لا يحفز المستوى المستهدف المنخفض، الذي يناهز معدل الامتثال للعام السابق، الموظفين والمشرفين عليهم على تحسين الحالة؛

(ب) في عام 2019، لم تقدّم الحجزات لـ 116 3 (69 في المائة) من 497 4 رحلة قبل 21 يوما من تاريخ بدء الرحلة، كما هو منصوص عليه في قواعد تصريف الأعمال المتعلقة بالسفر. وأدى التأخير في تقديم طلبات الرحلات من قبل المسافرين إلى حجز تذاكر بتاريخ قريبة من تاريخ الرحلة. ولم يُحجَز ما مجموعه 751 2 رحلة (61 في المائة) قبل 16 يوما من تاريخ السفر، بينها 098 1 (24 في المائة) رحلة حُجزت في غضون 5 أيام من تاريخ السفر. وقد حلت خدمات الدعم المركزية امتثال الموظفين الذين قاموا بأكثر من 6 رحلات على مدى الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى

15 أيار/مايو 2019، وتبيّن لها أن معدل الامتثال كان أقل من 50 في المائة بالنسبة إلى 605 رحلات قام بها 76 موظفاً، بينهم عدد كبير من كبار الموظفين؛

(ج) ولاحظ المجلس في تقاريره الثلاثة السابقة عن الأعوام المنتهية في 2016 و 2017 و 2018 أن المركز لم يتمكن من تجهيز طلبات السفر في غضون 16 يوماً. ولم تناقش توصية المجلس في أي من الاجتماعات الـ 22 للجنة الإدارة العليا التي عُقدت في عام 2019، بهدف تحسين الامتثال.

53 - وردت خدمات الدعم المركزية بأن تحديثات فصلية عن مستوى الامتثال لتلك السياسة عُمت على جميع الموظفين على نطاق الشعبة. ووجهت رسائل بالبريد الإلكتروني إلى موظفي الإدارة العليا مرتين في السنة تسلط الضوء على معدلات امتثال الموظفين الذين سافروا أكثر من خمس مرات في السنة، وتحدد الشعب والموظفين الذين كانوا نسبياً أقل امتثالاً، ما يسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية أكثر دقة يحتاج إليها المديرين أو المشرفون. بيد أنه لم تُعتمد تدابير تصحيحية قوية، مثل إدراج مؤشر أداء أساسي في تقييمات الأداء السنوية للموظفين أو المديرين.

54 - ويوصي المجلس بأن ينظر المركز في وضع آليات واضحة للمساءلة على جميع المستويات لضمان تحسين الامتثال لسياسة شراء التذاكر مقدماً.

55 - وقد قبل المركز تلك التوصية.

7 - عمليات الشراء

عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة

56 - عملية الاستحواذ المنخفضة القيمة هي شكل مباشر من أشكال الشراء يقوم بها المستخدم النهائي من دون مشاركة دوائر المشتريات أو استدراج عروض رسمي أو غير رسمي. وهي تُستخدم لشراء السلع أو الخدمات المتوفرة بسهولة أو الجاهزة أو ذات المواصفات القياسية التي تكون قيمتها أقل من مبلغ 10 000 دولار أو مساوية له (زيد المبلغ اعتباراً من 22 حزيران/يونيه 2017). وتنظّم عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة بموجب الأمرين الإداريين الصادرين عن المركز ITC/AI/2017/03 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2017 و ITC/AI/2018/05 المؤرخ 28 شباط/فبراير 2018.

57 - وفي عام 2019، أجرى المركز 3 105 عمليات استحواذ منخفضة القيمة بلغت قيمتها 7,11 مليون دولار، وهو ما يمثل 34 في المائة من إجمالي المشتريات (باستثناء المشتريات المتعلقة بالسفر) من حيث القيمة. لذا كان المركز يعتمد في شكل كبير على عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة التي لا تنقيد بعمليات شراء صارمة. وزادت قيمتها الإجمالية بنسبة 76 في المائة، حيث ارتفعت من 4,02 مليون دولار في عام 2018 إلى 7,11 مليون دولار في عام 2019. وأظهر استعراض لهذه المشتريات في عام 2019 وجود تجزئة للحالات وعدم استخدام لنظام العقود الحالي بالأمم المتحدة، شملت شراء أصناف مدرجة في القائمة المحصورة من خلال عملية الاستحواذ المنخفضة القيمة. وأدلى المجلس بالملاحظات المحددة التالية في هذا الصدد:

(أ) في البند 3-1 من الأمر الإداري ITC/AI/2018/05، ورد أنه لا ينبغي في أي حال من الأحوال تجزئة الاحتياجات بهدف الالتفاف على عملية الشراء. وإذا كان المبلغ التقديري للمشتريات يتجاوز 10 000 دولار، فينبغي تقديم الاحتياجات إلى دوائر المشتريات تمهيداً لاتخاذ إجراء متعلق

بالمشتريات. وحل المجلس 500 عملية شراء منخفضة القيمة اختيرت عشوائياً تتعلق بـ 105 3 أوامر شراء لعمليات الاستحواذ هذه في عام 2019، ووجد 8 عمليات (تبلغ قيمتها 51 307 دولاراً) جرت تجزئتها للالتفاف على عملية الشراء. ويرى المجلس أنه ينبغي للمركز أن يستعرض ما تبقى من عمليات استحواذ منخفضة القيمة بحثاً عن أوامر شراء مجزأة وأن يضع ضوابط مناسبة لمعالجتها؛

(ب) في البند 3-1 من ITC/AI/2018/05، حُددت بعض الأصناف التي لا ينبغي شراؤها باعتبارها مقتنيات منخفضة القيمة. ومن بين 105 3 من المقتنيات المنخفضة القيمة في عام 2019، يندرج 122 أمر شراء لعمليات الاستحواذ هذه، تبلغ قيمتها 377 000 دولار، في الفئات المحصورة، ومن بينها معدات تكنولوجيا المعلومات. وأفاد المركز بأن من بين عمليات الاستحواذ الـ 122 تلك، سمحت دوائر الخدمات بتجهيز 84 طلب شراء متصلاً بمعدات لتكنولوجيا المعلومات والأثاث بقيمة 237 563 دولاراً بوصفها مقتنيات منخفضة القيمة، باعتبار ذلك أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لشراء أصناف لعدة مكاتب ميدانية تقع في بلدان مختلفة؛

(ج) في البند 2-1 (ج) من ITC/AI/2018/05، ورد أن السلع أو الخدمات المشتراة كعمليات استحواذ منخفضة القيمة يجب أن تكون ذات طابع غير متكرر. وشملت عمليات الاستحواذ الـ 105 3 هذه خدمات مستعملة بانتظام مقدمة من البائع نفسه في المكان نفسه، وفي كثير من الحالات أكثر من 35 مرة في السنة الواحدة، وبالتالي كان يمكن اعتبار جدوى هذه الخدمات المستخدمة بانتظام من خلال ترتيب طويل الأجل أو عقد إطاري للحصول على أسعار أكثر توفيراً عوض شراء الخدمات على أساس الحاجة إليها. وردّ المركز بأن 111 من أوامر الشراء بقيمة 152 138 دولاراً مؤهلة لوضع ترتيب شامل لأوامر الشراء مع دوائر المشتريات؛

(د) كان ما مجموعه 1 279 من عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة البالغة 2,9 مليون دولار (أكثر من 40 في المائة من المبلغ الإجمالي لعمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة) يتعلق بثلاثة أصناف فقط، هي مصروفات الاجتماعات؛ والفنادق والموتيلات والنزل؛ والمطاعم وخدمات المطاعم. وبالنظر إلى المبلغ الكبير المتكبد على هذه البنود، فإن المعايير الموحدة للاستعانة بهذه الخدمات والتعليقات والاستعراض لما بعد التنفيذ يمكن أن تشكل مقياساً جيداً للرقابة للتأكد من القيمة لقاء المال.

58 - ويضطلع المستخدمون النهائيون وموظفو التصديق المسؤولين عنهم بمسؤولية مباشرة عن عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة. وأجرت خدمات الدعم المركزية استعراضات نهاية العام لعمليات الاستحواذ تلك، كان آخرها في عام 2018. وفي ذلك الاستعراض، لوحظت تجزئة للاحتياجات ولكن لم يُشرع في اتخاذ أي إجراء إداري لمعالجتها. وحُدّد عدد قليل من الخدمات التي ستنفذ دوائر المشتريات بشأنها اتفاقات طويلة الأجل أو عقوداً إطارية. ولم تكن هناك آلية للرقابة والمتابعة لما بعد عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة، وتكررت في عام 2019 أوجه القصور في عمليات الاستحواذ التي لوحظت خلال عام 2018.

59 - يوصي المجلس بأن ينظر المركز في وضع إجراءات تشغيل موحدة لإجراء استعراض رسمي لما بعد التنفيذ من قبل خدمات الدعم المركزية للإشراف على الامتثال للقواعد التنظيمية التي تحكم عمليات الاستحواذ المنخفضة القيمة واتخاذ إجراءات المتابعة. وينبغي، في إطار استعراض ما بعد التنفيذ، النظر في ما إذا كانت الخدمات المشتراة للوفاء بالولايات فعالة من حيث التكلفة.

60 - وقيل المركز بالتوصية وأفاد بأن ضمان فعالية التكاليف قد يكون مشكلة وأن خدمات الدعم المركزية ستشرف على الامتثال، بإشراف لجنة الإدارة العليا. ووافق المركز أيضا على أن تكون لديه مبادئ توجيهية تشغيلية موحدة خفية تتضمن إعداد تقرير سنوي عن الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها وتوجيه مذكرة إلى المديرين عند تحديد مشاكل متعلقة بالتجزئة. وسيستعرض المركز أيضا أوامره الإدارية في عام 2020 ويعدها بحيث تتضمن صياغة أوضح بشأن القيود.

8 - تنفيذ المشاريع

تقييم المشاريع

61 - وفقاً للمبادئ التوجيهية للتقييم الخاصة بالمركز لعام 2018، يُتوقع أن تخضع جميع مشاريع المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لشكل من أشكال التقييم. وقد استخدمت أربعة أنواع من التقييمات هي: تقارير إنجاز المشاريع والتقييم الذاتي اللذان يقوم بهما مدير البرنامج، والتقييم المستقل بقيادة وحدة التقييم المستقل التابعة للمركز، والتقييم بقيادة الجهة الممولة. ولا تعكس تقارير إنجاز المشاريع نتائج المشاريع وإنجازاتها ونتائجها فحسب، بل هي تنقل أيضاً رسائل التعلم الرئيسية والخلاصات لأفرقة إدارة المشاريع. وتخضع جميع مشاريع لتقرير عن إنجاز المشاريع، وهو شكل من أشكال التقييم الذاتي الذي تجرّه الوحدة التشغيلية المسؤولة عند إغلاق المشروع. وينبغي أن تقدم هذه التقارير في غضون ثلاثة أشهر بعد الإغلاق التشغيلي للمشاريع. وأشار المجلس إلى حالات التأخير في تقارير التقييم وعدم توفرها عبر البوابة الإلكترونية في التقارير السابقة.

62 - واستعرض المجلس 21 مشروعاً من المشاريع الـ 275 الجارية في عام 2019، تقع تواريخ إغلاقها في عام 2019. ولاحظ أن مديري البرامج لم يقدموا تقارير إنجاز المشاريع عن 12 مشروعاً، حتى بعد انقضاء 4 إلى 13 شهراً على إنجازها، وذلك عوض تقديمها في غضون الأشهر الثلاثة المنصوص عليها في قواعد تصريف الأعمال. وفي خمس حالات، قُدمت التقارير، رغم أنها كانت متاحة عبر البوابة الإلكترونية، في وقت متأخر. ويمكن للمركز أن يستعرض المشاريع المتبقية التي لم تقدم تقارير بشأنها أو أنها قُدمت متأخرة، وأن يحلل أسباب التأخير وأن يحسن الرصد تبعاً لذلك.

63 - وتقوم وحدة التقييم المستقل باستعراض ما أُعدَّ من تقارير إنجاز المشاريع في جميع شعب المركز، على أساس سنوي، مع التركيز في شكلٍ رئيسي على جودة التقارير وما يتصل بها من أداء في مجال التعلم. وأشارت الوحدة، في استعراضها لتقارير إنجاز المشاريع لعام 2019، إلى حالات التأخير وعدم التقديم، وعدم التكافؤ في الجودة، واستخدام هذه التقارير كمطلب إجرائي عوض أن تكون أداة للتعلم، وإلى أهمية إتاحة هذه التقارير عبر البوابة الإلكترونية للمشروع لغرض إدارة المعارف. وقدمت الوحدة سبع توصيات في هذا الصدد، وُضعت بنتيجة المناقشات الأخرى التي أُجريت بشأنها في اجتماعات لجنة الإدارة العليا، ستُ نفاذاً قابلة للتنفيذ، نفذت منها اثنتان في حين كانت لا تزال النقاط الأربع المتبقية قيد التنفيذ حتى 31 آذار/مارس 2020.

64 - وتعدّ وحدة التقييم المستقل أيضاً تقرير التقييم التوليقي السنوي الذي يهدف إلى توحيد الاستنتاجات ونقل الدروس الرئيسية المستفادة إلى موظفي الإدارة العليا في المركز ومديري المشاريع والجهات المعنية. ولاحظت الوحدة في تقريرها باستمرار أن نظم رصد الأداء في المشاريع التي جرى تقييمها لم تجمع ما يكفي من البيانات التي يمكن استخدامها لإثبات الأثر العام لعملها، وأن التركيز على درس العلاقة بين النواتج والنتائج والنتائج الوسيطة التي تؤدي إلى تغييرات طويلة الأجل كان غير كاف. ولاحظ المجلس أنه من بين

- 22 توصية من توصيات التقييم التي قدمتها الوحدة⁽²⁾، لم ينفذ سوى 10 توصيات وفقا لتقرير التقييم التوليقي السنوي لعام 2019، في حين كانت لا تزال 12 توصية غير منفذة حتى 30 نيسان/أبريل 2020.
- 65 - ولاحظ المجلس أن التقديم المتأخر لتقارير إنجاز المشاريع أو عدم تقديمها، من قبل مديري المشاريع لم تتم معالجته بعد، رغم الإشارة إلى ذلك باعتباره مسألة متكررة ورغم استرعاء انتباه موظفي الإدارة العليا في المركز إليها في عدد من تقارير وحدة التقييم المستقل. وإضافة إلى ذلك، استغرق تنفيذ توصيات الوحدة المتعلقة بتحسين جودة التقييم وقتا طويلا.
- 66 - ويوصي المجلس بأن ينفذ المركز المساءلة على جميع المستويات في ما يتعلق بإعداد تقارير عالية الجودة عن إنجاز المشاريع وذلك في غضون الأشهر الثلاثة المحددة، كما يوصي بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم التوليقي السنوي في حينها، وفقا لجدول زمنية متفق عليها ترد في رد الإدارة.
- 67 - وقد قبل المركز بالتوصية وأدرج نقاط عمل أخرى شملت إجراء متابعة نصف سنوية لاستكمال تقارير إنجاز المشاريع وتوصيات التقييم من قبل وحدة التقييم المستقل؛ التدريب المنتظم؛ إجراء مناقشات منهجية عند انتهاء المشاريع بين أفرقة تنفيذ المشاريع؛ تقديم تقارير إنجاز المشاريع في حينها من قبل مديري المشاريع؛ وعقد اجتماعات سنوية بشأن "الدروس المستفادة" للتأكيد على الحاجة إلى إعداد تقارير عالية الجودة عن إنجاز المشاريع وتنفيذ توصيات الوحدة.

الإفقال المالي للمشاريع

- 68 - وفقا للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمركز لإدارة المشاريع، تمر جميع أنواع مشاريع المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بمرحلة إغلاق. يتم إغلاق كل مشروع أولاً من الناحية التشغيلية. وتُقل عقود الموظفين ويتم التصرف في الأصول التي يكون المشروع قد استحوذ عليها وفقا للاتفاقات ذات الصلة المبرمة مع الشركاء وللائنظمة. وبمجرد توقف جميع الأنشطة تماما، ينتقل المشروع إلى مرحلة الإفقال المالي، التي يجري فيها إقفال جميع الالتزامات. وتُعتبر المنحة مقفلة ماليا بمجرد إقفال جميع الالتزامات وتسجيل المعاملات المالية الختامية. وعندما لا تكون هناك التزامات مالية أخرى في مبادرة التغيير، فإنها تكون مقفلة ماليا.
- 69 - وكان معروضا في البوابة الإلكترونية 29 مشروعا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 مدرجة في خانة "الإغلاق التشغيلي"، تواريخ انتهاء 5 منها قبل عام 2018، وتواريخ انتهاء 19 أخرى في عام 2018، وتواريخ انتهاء 4 منها في عام 2019. وكان إقفالها المالي معلقا.
- 70 - وفي عام 2019، كان هناك 22 من المشاريع المدرجة في خانة "الإغلاق التشغيلي"، تواريخ انتهاء 4 منها في عام 2016، و 10 في عام 2017، و 8 في عام 2018. وتراوح الوقت الذي استغرقه الإفقال المالي للمشاريع اعتبارا من تاريخ إغلاقها التشغيلي بين 128 يوما و 815 يوما. وفي 12 حالة، طال هذا الوقت أكثر من سنة واحدة. وفي أعقاب الإفقال التشغيلي لمشروع ما، تشمل الأنشطة التي يتعين إنجازها قبل الإفقال المالي تصفية جميع الالتزامات وتجهيز المبالغ المستردة للمانحين أو إعادة برمجة الأرصدة غير المنفقة. وبناء على ذلك، فإن الوقت الذي يستغرقه الإفقال المالي طويل جدا.

(2) التقييم المتعلق بشرق أفريقيا في عام 2017 (10 توصيات)، وتقييم التجارة من أجل التنمية المستدامة في عام 2018 (7 توصيات)، وتقييم برنامج المستشارين التجاريين المعتمدين في عام 2018 (5 توصيات).

- 71 - ولاحظ المجلس أن المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع لم تتضمن جدولاً زمنياً محدداً للإقفال المالي بعد أن يكون المشروع قد أُغلق من الناحية التشغيلية. وقد أعاق ذلك رصد الامتثال للإقفال المالي للمشاريع.
- 72 - وأفاد المركز عن عدم اتساق بين حالة الإقفال المبينة في بوابة المشروع وحالة إقفال ميزانية أوموجا. ويعزى ذلك إلى عدم وجود وصلة بين بوابة المشروع ونظام أوموجا في ما يتعلق بحالة الإقفال.
- 73 - ويوصي المجلس بأن يدرج المركز جداول زمنية محددة في مبادئه التوجيهية لإدارة المشاريع من أجل إتمام الإقفال المالي للمشاريع بعد إغلاقها التشغيلي.
- 74 - وقد قبل المركز بالتوصية وذكر أنه سيحدّث مبادئه التوجيهية لإدارة المشاريع بحيث تحدد حصول الإغلاق التشغيلي في موعد أقصاه تاريخ انتهاء المشروع، وفقاً لاتفاق المانحين، وحصول الإقفال المالي في غضون ستة أشهر من تاريخ انتهاء التشغيل أو أي تاريخ سابق لذلك محدّد في اتفاق المانحين. وعلاوة على ذلك، لدى تمويل مشروع بمنحٍ عدة، فإن تاريخ الإغلاق التشغيلي أو الإقفال المالي سيزال مع تاريخ الإغلاق أو الإقفال الوارد في أطول اتفاق للمنح.

استخدام النموذج المعتمد في مذكرات التقاهم المتعلقة بالمنح

- 75 - يبرم المركز مذكرات تقاهم مع الجهات المتلقية للمنح (الشركاء المنفذون والشركاء في المشاريع) من أجل تنفيذ المشاريع في الميدان. واعتمد المركز نموذجاً (ITC/AI/2007/06) لتوقيع مذكرات تقاهم مع الجهات المتلقية للمنح. ووفقاً للبند 4-1 من هذا الأمر الإداري، ينبغي استخدام هذا النموذج قدر الإمكان إلا إذا كانت التشريعات الوطنية أو السياسات الداخلية للجهات المتلقية للمنح تحول دون ذلك، وينبغي تسليط الضوء على أي خروج على النموذج الموحد.
- 76 - وراجع المجلس 35 مذكرة من 43 مذكرة تقاهم متعلقة بالمنح كانت متبعة في عام 2019. وتتألف مذكرات التقاهم الـ 35 هذه من 3 مذكرات تزيد قيمتها عن 50 000 دولار، و 6 مذكرات تتراوح قيمتها بين 30 000 دولار و 50 000 دولار، و 26 مذكرة قيمتها دون 30 000 دولار. وفي جميع الحالات الـ 35، سُجل خروج على النموذج الموحد:

(أ) وفقاً للمادتين 2 و 3 من نموذج مذكرة التقاهم الخاصة بالمنح، وفي ما يتعلق بالمشاريع التي تتضمن عناصر تدريب وحلقات عمل، سيُدفع الرصيد المتبقي للجهة المتلقية للمنحة عند الاختتام الناجح للنشاط وتقديم قائمة أو قائمة بالمشاركين، موقعة من كل مشارك حسب الأصول، مع بيان تاريخ دفع بدل الإقامة اليومي، بما في ذلك صورة عن جواز سفر المشارك أو عن بطاقة هويته. وينبغي لمذكرات التقاهم أن تبين عدد المتدربين ومعايير الاختيار أو التحقق التي ستُستخدم. وتضمّن ما مجموعه 23 مذكرة من 35 مذكرة تقاهم جرى استعراضها عناصر للتدريب وحلقة عمل، بيد أن الاحتياجات لم تُدرج في مذكرات التقاهم الموقعة. وقد أُشيرَ إلى هذه المسألة في التقرير السابق للمجلس. ولاحظ المجلس أنه جرى توقيع تسع مذكرات تقاهم بعد 25 تموز/يوليه 2019، وهو تاريخ تقرير المجلس، أُبلغ رسمياً بقبول التوصية المتعلقة بها. غير أن تلك الحالات لم تكن ممتثلة هي أيضاً. ويؤكد المجلس مجدداً أن إدراج هذا البند أساسي لكفالة صحة المدفوعات التي سُددت للمشاركين في البرامج وحلقات العمل التدريبية؛

(ب) وفقاً للمادة 2 من نموذج مذكرة التقاهم الخاصة بالمنح، يجب ملء استمارة في حالة التبرعات العينية. ويتسم ذلك بالأهمية أيضاً لتسجيل المساهمة العينية في البيان المالي. ولاحظ المجلس أن

21 مذكرة تفاهم كانت تتضمن عنصرا متعلقا بمساهمة عينية، ولكنه لم يجد دليلا على أنه جرى الإبلاغ عنها، رغم وجود استمارة للإبلاغ؛

(ج) وفقا للفقرة 4 من المادة 3، يجب أن تقدم الجهة المتلقية للمنحة تقرير مراجعة الحسابات في شكل وصف مفصل يمكن أن يدقق فيه مراجع حساباته الخارجي لإثبات صحته. ولم يكن أي من مذكرات التفاهم الـ 35 يتضمن هذا البند؛

(د) وجاء في الفقرة 2 من المادة 3 أنه ينبغي لجدول المدفوعات أن يستند إلى نشاط المشاريع. وقد نص نموذج مذكرة التفاهم الخاصة بالمنح على الميزة على أساس الأنشطة. ولوحظ أثناء عملية مراجعة الحسابات أن مذكرات التفاهم الـ 21 تضمنت الميزة على أساس البنود ولكنها لم تنص على الميزة على أساس الأنشطة.

77 - ويمكن للمركز أن يستعرض مذكرات التفاهم المتبقية وفق المنهجية نفسها وأن ينظر في إدخال تحسينات في المستقبل على عملية توقيع مذكرات التفاهم مع الشركاء المنفذين.

78 - ويؤكد المجلس مجددا توصيته بأن يتقيد المركز بأحكام مذكرات التفاهم الخاصة بالمنح، ولا سيما بالشرط المتعلق بالدفع في حالة المشاريع التي تتضمن عناصر تدريب.

79 - وقد قبل المركز بالتوصية وذكر أنه سينفذها على مدى الأشهر الـ 12 التالية على النحو المبين أدناه:

(أ) تكييف النموذج الخاص بالمنح بما يحدد في شكل أوضح الشروط التي يتعين على الجهة المتلقية للمنحة استيفاءها في ما يتعلق بالوثائق والمنجزات المستهدفة ومعايير الاختيار الخاصة بالمتدربين؛

(ب) تنفيذ قائمة مرجعية يتعين على موظفي التصديق استكمالها قبل تسديد المدفوعات النهائية إلى الجهات المتلقية للمنح، من أجل ضمان إجراء الاستعراض المطلوب للمنجزات المستهدفة، وكذلك للوثائق اللازمة المقدمة.

جيم - إحصاءات الإدارة

1 - شطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض والممتلكات

80 - أفاد المركز بأنه شطب رسميا معدات تبلغ قيمتها 60 466 دولارا، ومبلغ 640 430 دولارا من الأموال المستحقة القبض غير القابلة للاسترداد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2 - الهبات

81 - أبلغ المركز عن عدم تسجيل أي مبالغ مدفوعة كهبات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

3 - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية

82 - لا توجد لدى مركز التجارة الدولية أي حالات غش أو غش مفترض خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

دال - شكر وتقدير

83 - يوّد المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه موظفوه من تعاون ومساعدة من المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية وموظفيه.

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) راجيف مهريشي

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديس

المراقب المالي العام في جمهورية شيلي

21 تموز/يوليه 2020

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة	التوصيات غير التي تجاوزتها	التوصيات المُنفذة	سنة تقرير مراجعة
1 -	2016	A/72/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 40	إجراء استعراض مستقل لملاك الموظفين لتحقيق الاستفادة المثلى من موارد المركز.	أجرى المركز استعراضاً سنوياً شاملاً لجميع الوظائف ومستويات الموارد والاحتياجات التدريبية (الإدارية والتقنية) لكفالة استخدام الموارد على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات التشغيلية.	تقييم المجلس	X	مع أن المركز لم يجر استعراضاً مستقلاً لملاك الموظفين، فإنه أجرى عملية استعراض سنوية. وهذه التوصية نابعة من أن عدد الأشخاص الذين يشغلون وظائف في المركز يفوق عدد الوظائف الموافق عليها. ولوحظ أن الأشخاص الموجودين في وظائفهم يشغلون وظائف موافق عليها. وتعتبر هذه التوصية منفذة.		
2 -	2016	A/72/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 59	تفعيل دور لجنة الرقابة المستقلة التابعة له بغية تعزيز آليات الرقابة الداخلية.	بالنظر إلى ملاحظة مراجعة الحسابات بشأن حالة آليات الرقابة القائمة بنهاية عام 2019، الصادرة خلال عملية الاستعراض التي أجريت في نيسان/أبريل 2020، سيقم المركز ما إذا كان من المؤكد أن صلاحية لجنة الرقابة السابقة قد انتهت، حسب الاعتقاد السائد. وهي ستقدم عندئذ وثائق إلى المجلس عن الهيئة الرقابية البديلة، مشفوعة بمبررات التغيير والرقابة ومسؤوليات الإدارة.	تقييم المجلس	X	كان من المقرر أن تتواصل لجنة الرقابة المستقلة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. ولم ينفذ المركز بعد أمره التنفيذي الصادر في عام 2014، ولم تكن لجنة الرقابة تعمل في نيسان/أبريل 2020. وإلى أن يوفر المركز الوثائق، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	سنة تقرير مراجعة الحسابات
3 -	2016	(Vol. III) A/72/5، الفصل الثاني، الفقرة 65	اختيار الاستشاريين بواسطة عملية تنافسية.	في ضوء ملاحظة مراجعة الحسابات بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين عملية تعيين الاستشاريين. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في هذا الصدد.	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	X
4 -	2016	(Vol. III) A/72/5، الفصل الثاني، الفقرة 69	(أ) اختيار الاستشاريين بواسطة عملية تنافسية، و (ب) تجنب الاستعانة باستشاريين من أجل أداء مهام عامة.	في ضوء الملاحظة التي أبدتها المركز بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين عملية تعيين الاستشاريين. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في هذا الصدد.	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	X
5 -	2016	(Vol. III) A/72/5، الفصل الثاني، الفقرة 83	التقيد بالشرط المتعلق بمهلة الـ 16 يوماً لأغراض التخطيط المسبق للمسفر من أجل الحد من نفقات السفر، وتغادي تكرار تغيير تاريخ السفر وإلغاء التذاكر.	بالنظر إلى ملاحظة مراجعة الحسابات المتعلقة بأنشطة عام 2019، سينظر المركز في وضع آليات واضحة للمساءلة على جميع المستويات لضمان تحسين الامتثال لسياسة شراء التذاكر مقدماً. وهو سيؤيِّق ذلك بشكل أوضح في نظام التخطيط المركزي للموارد أو أوموجا أو غير ذلك عندما يكون عدم الامتثال ناجماً عن عوامل خارجة عن إرادته.	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	X
6 -	2017	(Vol. III) A/73/5، الفصل الثاني، الفقرة 44	إجراء المركز تقييماً لجميع الشركاء المنفذين العاملين في مشاريعه.	توفر السياسة الجديدة للشركاء المنفذين والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أساساً واضحاً لاختيارهم وتقييمهم.	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	X
7 -	2017	(Vol. III) A/73/5، الفصل الثاني، الفقرة 58	اختيار الاستشاريين بواسطة عملية تنافسية. (تشير إلى توصية صادرة في عام 2016 (انظر (Vol. III) A/72/5، الفصل الثاني، الفقرة 65)	في ضوء الملاحظة التي أبدتها المركز بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين العملية في تعيين الاستشاريين. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها التوصيات	X

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها بالكامل قيد التنفيذ المُنفذة الأحداث	التوصيات غير التي تجاوزتها
						عمليات الاختيار صارمة، بالنسبة إلى العقود ذات الرسوم المرتفعة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	
8 -	2017	A/73/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 62	تطبيق ضوابط وقيود كافية لتجنب منح عقود بأتعاب أعلى من سقف الأجر المرتبط برتبة معينة.	في ضوء الملاحظة التي أبدها المركز بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين العملية في تعيين الاستشاريين. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في هذا الصدد.		X	في عام 2019 أيضاً، لم تكن عملية توظيف الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تنافسية. وقد مُنح بعض الاستشاريين عدة عقود في عام 2019 تسري في وقت مترامن في نفس الأيام. ولم تكن عمليات الاختيار صارمة، بالنسبة إلى العقود ذات الرسوم المرتفعة. ولم يقدم المركز أي دليل جديد يشير إلى أن أتعاباً أعلى لم تدفع للاستشاريين. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.
9 -	2017	A/73/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 72	اتباع نهج موثوق وشفاف لتنفيذ برنامجهِ المتعلق بإنهاء الخدمة بالتراضي.	وتُقت العملية في برنامج إنهاء الخدمة بالتراضي (انظر ITC/IC/2019/06) المؤرخ 9 أيار/مايو 2019.		X	بالنظر إلى معدل الامتثال، تعتبر التوصية منفذة.
10 -	2018	A/74/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 19	إجراء تخطيط مفصل للموارد، ومواءمة الموارد واستخدامها على النحو الأمثل وفقاً للاحتياجات التشغيلية	أجرى المركز استعراضاً سنوياً شاملاً لجميع الوظائف ومستويات الموارد والاحتياجات التدريبية (الإدارية والتقنية) لكفالة استخدام الموارد على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات التشغيلية.		X	لم يُجرى المركز الاستعراض المستقل لملك الموظفين. غير أنه أجرى عملية سنوية لاستعراض ملك الموظفين. وهذه التوصية نابعة من أن عدد الأشخاص الذين يشغلون وظائف في المركز يفوق عدد الوظائف الموافق عليها. ولوحظ أن الأشخاص الموجودين في وظائفهم يشغلون وظائف موافق عليها. وتُعتبر هذه التوصية منفذة.
				تخضع الوظائف الممولة من خارج الميزانية لاتفاقات مع فرادى المانحين. وبالنسبة إلى الوظائف الممولة من الميزانية العادية، يجري التخطيط التفصيلي للموارد من خلال عملية الموافقة على الميزانية أولاً من قبل لجنة الميزانية التابعة لمنظمة التجارة العالمية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وحتى إذا أُضى استعراض مستقل عن إدخال تغييرات في ملك الموظفين المعتمد، فإن المركز مقيد بعملية الموافقة الشاملة المذكورة أعلاه.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها
11 -	2018	(Vol. III) A/74/5، الفصل الثاني، الفقرة 24	اختيار الاستشاريين بواسطة عملية تنافسية، والتأكد من عدم الاستعانة باستشاريين لأداء أعمال ذات طابع عام أو روتيني، والتحديد الواضح في الاختصاصات النواتج الملموسة لكل مهمة، والاحتفاظ بالوثائق المناسبة في حالة حدوث استثناءات.	في ضوء الملاحظة التي أبدتها المركز بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين العملية في تعيين الخبراء. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في هذا الصدد.	تقييم المجلس	في عام 2019 أيضاً، لم تكن عملية تعيين الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تنافسية. وقد مُنح بعض الاستشاريين عدة عقود في عام 2019 تعمل في وقت متزامن في نفس الأيام. ولم تكن عمليات الاختيار صارمة، بالنسبة إلى العقود ذات الرسوم المرتفعة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X
12 -	2018	(Vol. III) A/74/5، الفصل الثاني، الفقرة 29	ضمان تطبيق ضوابط داخلية ملائمة لتجنب منح عقود بأجور أعلى من سقف الأجر المرتبط برتبة معينة.	في ضوء الملاحظة التي أبدتها المركز بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى مزيد من الرقابة وتحسين العملية في تعيين الخبراء الاستشاريين. ووافق المركز على تنفيذ بعض النقاط التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في هذا الصدد.	تقييم المجلس	في عام 2019 أيضاً، لم تكن عملية تعيين الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تنافسية. وقد مُنح بعض الاستشاريين عدة عقود في عام 2019 تعمل في وقت متزامن في نفس الأيام. ولم تكن عمليات الاختيار صارمة، بالنسبة إلى العقود ذات الرسوم المرتفعة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X
13 -	2018	(Vol. III) A/74/5، الفصل الثاني، الفقرة 33	كفالة إتمام الموظفين جميع الدورات التدريبية الإلزامية امتثالاً للتعليمات السارية.	في ضوء ملاحظة مراجعة الحسابات بشأن أنشطة عام 2019، أقر المركز بالحاجة إلى وضع إطار أكثر صرامة لضمان إتمام التدريب الإلزامي. وسيقوم المركز بتحديث سياسته لتحديد أن التدريب سيقصر على الشركاء المنفذين الذين تتطلب مشاركتهم مع المركز إتمام التدريب. وسيكفل جميع رؤساء الأقسام إتمام التدريب الإلزامي للموظفين والاستشاريين وفرادى المتعاقدين في موعد يوافق عليه موظفو الإدارة العليا (على الأرجح بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020). وسيكفل المركز أن يُتم جميع الموظفين الجدد تدريبهم الإلزامي في غضون ستة أشهر من وصولهم. وسيكون إتمام التدريب الإلزامي شرطاً مسبقاً لتجديد العقود، وسيستعرض موظفو الإدارة العليا معدلات الامتثال لإتمام التدريب الإلزامي على أساس كل سنتين.	تقييم المجلس	لم يُتم موظفو المركز التدريب الإلزامي، حتى بعد انقضاء 14 شهراً على صدور قواعد تصريف الأعمال الخاصة بالمركز. وبلغ معدل الإتمام الإجمالي للتدريب الإلزامي نسبة 77 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم يُدرج في مذكرات التقاهم أو العقود المبرمة مع الأفراد من غير الموظفين شرط إتمام الدورة الإلزامية للتوعية بإطار مكافحة الغش والفساد عبر الإنترنت. وبلغ معدل الإتمام الإجمالي للتدريب الإلزامي للأفراد من غير الموظفين نسبة 43,9 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات المُنفذة التوصيات غير التي تجاوزتها بالكامل قيد التنفيذ المُنفذة الأحداث	التوصيات التوصيات التي تجاوزتها
14 - 2018		A/74/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 40	تتبع أسباب عدم الامتثال لمهلة الـ 21 يوماً المتعلقة بالترتيب للسفر في المركز، ورصد الأمر عن قرب لكفالة تحسين الامتثال.	بالنظر إلى ملاحظة مراجعة الحسابات المتعلقة بأنشطة عام 2019، سينظر المركز في وضع آليات واضحة للمساءلة على جميع المستويات لضمان تحسين الامتثال لسياسة شراء التذاكر مقدما. وهو سيوثق ذلك بشكل أوضح في نظام التخطيط المركزي للموارد أو أوموجا أو غير ذلك عندما يكون عدم الامتثال ناجما عن عوامل خارجة عن إرادته.	تقييم المجلس	ظل المعدل الإجمالي لعدم الامتثال لسياسة شراء تذاكر الطيران قبل 16 يوماً من تاريخ السفر في عام 2019 مرتفعاً، حيث بلغ 61 في المائة. وبلغ هذا المعدل 52 في المائة بين موظفي المركز و 65 في المائة للأفراد من غير الموظفين، الذين قاموا بمعظم الرحلات في عام 2019. وسُجل تردد عام داخل المركز في ضمان تنفيذ سياسته الخاصة بشراء التذاكر قبل 16 يوماً على الرغم من إدراكه للوفورات المحتملة.	X
15 - 2018		A/74/5 (Vol. III) الفصل الثاني، الفقرة 48	إدراج الأحكام القياسية الواردة في جميع مذكرات التفاهم، ولا سيما الشرط المتعلق بالدفع في حالة المشاريع التي تتضمن عناصر تدريب.	في ضوء ملاحظة مراجعة الحسابات بشأن أنشطة عام 2019، سينفذ المركز نقاط العمل التالية على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة:	تقييم المجلس	في عام 2019 أيضاً، سُجلت حالات خروج على النموذج الموحد لتوقيع مذكرات التفاهم الخاصة بالمنح مع الجهات المتلقية للمنح. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X
			وكذلك النظر في إدراج حكم يربط مستقبل العلاقة مع الجهة المتلقية للمنح بتقديم تقرير في الوقت المناسب عن الأثر الطويل الأجل للمشروع على نحو يرضي المركز	(أ) تكييف النموذج الخاص بالمنح بما يحدد في شكل أوضح الشروط التي يتعين على الجهة المتلقية للمنحة استيفاءها في ما يتعلق بالوثائق والمنجزات المستهدفة ومعايير اختيار المتدربين؛			
				(ب) تنفيذ قائمة مرجعية يتعين على موظفي التصديق استكمالها قبل تسديد المدفوعات النهائية إلى الجهات المتلقية للمنح، من أجل ضمان إجراء الاستعراض المطلوب للمنجزات المستهدفة، وكذلك للوثائق اللازمة المقدمة؛			
				(ج) استعراض الأمر الإداري وتكييفه للتأكد مما إذا كان ينبغي إدراج شرط تقديم تقارير عن الأثر في التفويض، أو ما إذا كان ينبغي تناوله في وثائق أخرى للمركز.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصيات المجلس	رد مركز التجارة الدولية	تقييم المجلس	التوصيات	التوصيات التي تجاوزتها	التوصيات المُنفذة	التوصيات المُنفذة التي تجاوزتها
16 - 2018		الفصل الثاني، الفقرة 55 (Vol. III) A/74/5،	استعراض تقارير إنجاز المشاريع المتعلقة بجميع المشاريع وكفالة إتمامها في غضون المهلة الزمنية المحددة، وتحميلها على البوابة الإلكترونية للمشاريع.	في ضوء ملاحظة مراجعة الحسابات بشأن أنشطة عام 2019، ينفذ المركز نقاط عمل تشمل متابعة نصف سنوية لإتمام تقارير إنجاز المشاريع وتوصيات التقييم عوض إجراء الاستعراض السنوي الذي تقوم به حالياً وحدة التقييم المستقل؛ والتدريب المنتظم على تقارير إنجاز المشاريع وعمليات التقييم؛ وضمان المديرين التنفيذيين إجراء مناقشات منهجية عند انتهاء المشاريع بين أفرقة تنفيذ المشاريع؛ وتقديم تقارير إنجاز المشاريع في حينها من قبل مديري المشاريع؛ وعقد اجتماعات سنوية بشأن "الدروس المستفادة" للتأكيد على الحاجة إلى إعداد تقارير عالية الجودة عن إنجاز المشاريع وتنفيذ توصيات وحدة التقييم المستقل.	X	استعرضت وحدة التقييم المستقل التابعة للمركز تقارير إنجاز المشاريع الخاصة بمشاريع المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي انتهت بين عام 2017 والرابع الأول من عام 2019، وقدمت التحليل التوليقي لعام 2019 لتقارير إنجاز المشاريع، الذي أبلغت فيه عن حالات عدم تقديم أو تأخر في تقديم هذه التقارير. وفي مراجعة الحسابات لعام 2019، جرى أيضاً درس عينات من الحالات، وحددت تقارير لإنجاز المشاريع لم تُجر خلال فترة ثلاثة أشهر. وهناك توصيات صادرة عن وحدة التقييم المستقل لا تزال مفتوحة لفترة طويلة. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.			
17 - 2018		الفصل الثاني، الفقرة 63 (Vol. III) A/74/5،	النظر في تقييم الاستدامة في الأجل الطويل للنتائج التي تتحقق في إطار مختلف المشاريع.	في عام 2020، ستجري وحدة التقييم المستقل تقييماً منهجياً لاستدامة نتائج المشاريع التي انتهت قبل ثلاث إلى أربع سنوات. ومن المقرر تكرار إجراء هذه التقييمات سنوياً، باستخدام موارد من الميزانية العادية مخصصة للتقييم.	X	قام المركز ببعض الخطوات لتنفيذ هذه التوصية. ولا يزال توفّر البيانات يشكل عائقاً يقيد العمل وقد ذكر المركز أنه شرع في اتخاذ خطوات لتذليل هذا العائق في عام 2020. وتُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.			
	المجموع			17		4	13	0	0
	النسبة المئوية			100		24	76	0	0

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2020 موجهة من الأمين العام المساعد، المراقب المالي،
إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أعدت البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/
ديسمبر 2019 وفقا للقاعدة المالية 1-106 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على
البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلع بها
مركز التجارة الدولية خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات التي يتولى الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأصدّق على أن البيانات المالية المرفقة الخاصة بمركز التجارة الدولية، المرقمة من البيان الأول
إلى البيان الخامس، صحيحة من جميع جوانبها الجوهرية.

(توقيع) شاندرامولي راماناثان

الأمين العام المساعد، المراقب المالي

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

ألف - مقدمة

- 1 - تتشرف المديرية التنفيذية بأن تقدم التقرير المالي عن حسابات مركز التجارة الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 2 - ويُعدُّ هذا التقرير بحيث يُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية. ويُلحق به مرفقٌ يتضمّن معلومات تكميلية يقتضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة إبلاغ مجلس مراجعي الحسابات بها.
- 3 - ومركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. ويهدف المركز إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.
- 4 - وفي عام 2019، كان أداء المركز متوائماً توائماً استراتيجياً مع 10 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وساهم المركز أيضاً في الأهداف 2 و 4 و 9 و 10 و 12 و 16. ويركز عمل المركز على ستة مجالات وهي: (أ) توفير تحليلات لبيانات المعلومات المتعلقة بالتجارة والأسواق؛ (ب) تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال؛ (ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ (د) الربط بسلاسل القيمة الدولية؛ (هـ) تعزيز وتعميم التجارة الخضراء والشاملة للجميع؛ (و) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.
- 5 - وفي عام 2019، قدم المركز خدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات وتحليلات بيانات المعلومات المتعلقة بالأسواق بلغ إجمالي نفقاتها، المقيسة بدولارات الولايات المتحدة، ما مقداره 91,78 مليون دولار من النفقات الخارجة عن الميزانية. وسجلت النفقات الخارجة عن الميزانية زيادة بنسبة 42,5 في المائة تقريباً مقارنة بالسنة السابقة، وكان الأداء العام متسقاً مع أهداف النواتج والنتائج المحددة لفترة السنتين 2018-2019.
- 6 - ولا يزال المركز يتلقى أثناء أدائه للخدمات دعماً قوياً من المبادرات المؤسسية فيما يتعلق بالابتكار وإقامة المشاريع. وفي نهاية عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن قيمة مجموعة مشاريع المركز قيد التطوير والمناقشة مع الجهات الممولة بلغت 53,631 مليون دولار. وخلال السنة، أُقرَّ رصد مبلغ يتجاوز 0,6 مليون دولار من صندوق تنمية الأعمال التجارية التابع للمركز من أجل إقامة مشاريع مبتكرة.
- 7 - وفي عام 2019، بات ما يزيد عن 335 000 جهة مستفيدة أكثر وعياً بالمواضيع المتصلة بالتجارة من خلال استخدام أدوات المركز لتحليل بيانات المعلومات المتعلقة بالأسواق وغيرها من المحتويات الرقمية، التي تكمّلها ما ينظمه المركز من مناسبات محدّدة الأهداف في مجال التوعية وتبادل المعارف. وفي 52 حالة، أثار المركز على صانعي السياسات وأسهم في صياغة استراتيجيات أو سياسات لصالح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية. وفي أكثر من 450 حالة، حسّنت المؤسسات المستفيدة من خدمات المركز ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار من القطاعين العام والخاص أداءها من

خلال تدخلات المركز وأصبحت حالياً قادرة على تقديم خدمات أفضل إلى عملائها. وأتاح الرصدُ الدقيق الذي قام به المركز تكوينَ صورة أوضح عن التدخلات التي تركز على الفئات المهمشة، مثل أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات التي تملكها أو تشغلها نساء. وبالتالي، تم الإبلاغ بأن ما يزيد على 15 000 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، 40 في المائة منها مؤسسات تملكها أو تشغلها نساء، أجرت تغييرات في عمليات تسيير أعمالها من أجل تحسين قدرتها التنافسية. وأخيراً، أجرت أكثر من 7 000 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة معاملات تجارية جديدة بمساعدة المركز. وعلى الرغم من التشديد على التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع الأعمال التي يضطلع بها المركز، فإن النسبة المئوية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تشغلها نساء والتي أجرت معاملات تجارية جديدة لم تتجاوز 31 في المائة، نظراً لارتفاع عدد المؤسسات الأسرية في القطاع الزراعي المسجلة باسم الرجل. ولا يزال النصيب الأكبر من خدمات المركز يتركز على البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك تمشياً مع مواصلة إعطاء الأولوية لأضعف البلدان. وفي عام 2019، حُصفت لأقل البلدان نمواً نسبة تزيد عن 57 في المائة من النفقات الخارجة عن الميزانية الخاصة ببلدان محددة أو مناطق محددة، وحُصفت 86 في المائة من هذه النفقات للمجموعة الأوسع من البلدان ذات الأولوية، التي تضم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والبلدان الخارجة من نزاع.

8 - وعزز المركز قدراته عن طريق إجراء العديد من التحسينات في أساليب العمل، بما في ذلك أتمتة العمليات، ومن خلال زيادة التعاون مع الشركاء المحليين، ودعم الابتكار بفضل ما يوفره مختبر الابتكار الخاص به من تدريب وخدمات استشارية :

(أ) يستخدم المركز تقاريره التوليفية السنوية للتقييم بهدف تقديم لمحة عامة عن النتائج والدروس البالغة الأهمية المستفادة من التقييمات الداخلية والخارجية التي تجرى خلال السنة. ويُسترشد بهذه الدروس في وضع معايير استعراض الجودة التي يستخدمها المركز في عملية الموافقة على المشاريع كما يُسترشد بها في إدارة المشاريع. وكان الموضوع الرئيسي لتقرير عام 2019 "أوجه التعقيد"، في إشارة إلى سلاسل الأثر والسبب التي تؤدي إلى تحقيق النتائج الإنمائية وأهمية تحقيق أوجه تآزر فعالة مع الجهات الفاعلة الأخرى لبلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعموماً، تشير النتائج إلى أن مشاريع المركز نجحت في معالجة تزايد التعقيد من خلال التكيف والمرونة والتفاعل الطويل الأجل مع الجهات صاحبة المصلحة. واستجابة لذلك، سينصب اهتمام المركز بصورة أكثر منهجية على إنشاء آليات رصد مشتركة مع الشركاء لإدخال تعديلات كافية ومناسبة التوقيت على التدخلات والعمل معهم من أجل التصدي للتحدي المتمثل في سلاسل النتائج المعقدة؛

(ب) في عام 2019، أجرى المركز عملية إعادة تقييم للمخاطر القائمة وحدد مخاطر جديدة على المستوى المؤسسي، إلى جانب توفير مجموعة من الدورات التدريبية والإعلامية المتعلقة بالمخاطر والإدارة القائمة على النتائج لموظفي المركز وأصحاب المصلحة. واستناداً إلى الدروس المستفادة من دورات إدارة المخاطر السابقة، حدّث المركز إطاره الشامل لإدارة المخاطر؛

(ج) نفذ المركز عدداً من مبادرات زيادة الكفاءة، تم قياسها حسب مؤشرات الأداء الرئيسية. وقد حقق المركز تعادل الأثر الكربوني. وفي مجال الموارد البشرية، كرس أكثر من 50 في المائة من

الموظفين ما لا يقل عن 5 أيام لتحقيق تطوّرهم الشخصي. ويبلغ متوسط المدة اللازمة لاستقدام الموظفين بعقود محددة المدة 91 يوماً، ويبلغ متوسط معدل الشواغر 5 في المائة لجميع الوظائف؛

(د) في عام 2019، تكثفت الجهود التي بذلها المركز لجمع الأموال بنجاح كبير، حيث تمكن من تعبئة أكثر من 300 مليون دولار لأغراض التمويل من خارج الميزانية لعام 2020 وما بعده.

9 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، عمل المركز بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك من خلال العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعزز المركز علاقاته مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والكيانات الدولية من أجل النهوض بخطة عام 2030. وفي ضوء نتائج التقييم، كثف المركز تعاونه مع الشركاء في الميدان بغية ضمان استدامة الخدمات المقدمة إلى الجهات المستفيدة المستهدفة بعد التدخلات المنفذة في إطار المشاريع. وسعيًا إلى تحقيق الهدف نفسه، وسع المركز نطاق نهجه في إقامة "التحالفات من أجل العمل"، بما يشمل شبكات الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والمؤسسات المالية وممثلي رابطات المنتجين والوكالات الإنمائية الدولية التي تتعاون مع المركز في سلاسل قيمة مختارة. وفي الدورة الثالثة والخمسين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية، المعقودة في جنيف في 2 تموز/يوليه 2019، أشادت الدول الأعضاء بالعمل الممتاز الذي يضطلع به المركز في تعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام، مع الإشارة إلى أن التجارة مساهم قوي في التنمية المستدامة وفي خطة عام 2030. وأشادت أيضاً بتعاون المركز مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبمشاركته في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وكذلك بعمله بشأن استراتيجية التصدير. وشجع أعضاء الوفود المركز على مواصلة العمل مع الفئات المهمشة والضعيفة وعلى دعم أشد الناس فقراً ومن هم في قاعدة الهرم، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفقر المدقع في البيئات الصعبة، مثل أقل البلدان نمواً والدول المتأثرة بالنزاعات. وأثنت الوفود على المركز لجهوده الرامية إلى زيادة الشفافية في مجال التجارة من خلال المنافع العامة العالمية، وطلبت توسيع نطاق ما يوفره المركز من عروض في مجال الهياكل الأساسية العالية الجودة وجودة المنتجات، نظراً لما يتسمان به من أهمية خاصة بالنسبة إلى التجارة. وعلاوة على ذلك، حث أعضاء الوفود المركز على مواصلة تقديم تقارير دقيقة عن المسائل الجنسانية، ومسائل الشباب والاستدامة المناخية، وتقديم المزيد من التقارير النوعية، وكفالة مراعاة الخطط الإنمائية الوطنية لكل بلد وخطة عام 2030 عند تصميم تدخلاته.

باء - لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

10 - تعرض البيانات المالية الأول والثاني والثالث والرابع والخامس النتائج المالية لأنشطة مركز التجارة الدولية ومركزه المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتشرح الملاحظات على البيانات المالية سياسات المحاسبة والإبلاغ المالي التي يتبعها المركز، وتقدم معلومات إضافية عن فرادى المبالغ المدرجة في هذه البيانات.

الإيرادات

11 - سجلت النتائج المالية لعام 2019 فائضا قدره 6,301 ملايين دولار استنادا إلى النتائج التالية:

النتائج المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018	2019	
120 111	125 253	مجموع الإيرادات
98 687	118 952	مجموع المصروفات
21 424	6 301	الفائض

12 - في عام 2019، بلغ مجموع الإيرادات 125,253 مليون دولار (عام 2018: 120,111 مليون دولار). وكانت مصادر الإيرادات الرئيسية التبرعات من الجهات المانحة وقدرها 82,873 مليون دولار، أو 66,2 في المائة؛ والأنصبة المقررة البالغة 35,887 مليون دولار، أو 28,7 في المائة؛ والإيرادات المتأتية من التحويلات والمخصصات الأخرى البالغة 3,025 ملايين دولار، أو 2,4 في المائة؛ وإيرادات الاستثمار البالغة 2,652 مليون دولار، أو 2,0 في المائة؛ والإيرادات الأخرى البالغة 0,816 مليون دولار، أو 0,7 في المائة (انظر الشكلين الأول والثاني من الفصل الرابع). ويشمل مجموع الإيرادات أيضا تبرعات عينية مقدمة في شكل إعانة إيجار بقيمة 2,817 مليون دولار للسنة، ويمثل هذا المبلغ الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار المبنى الذي يشغله المركز.

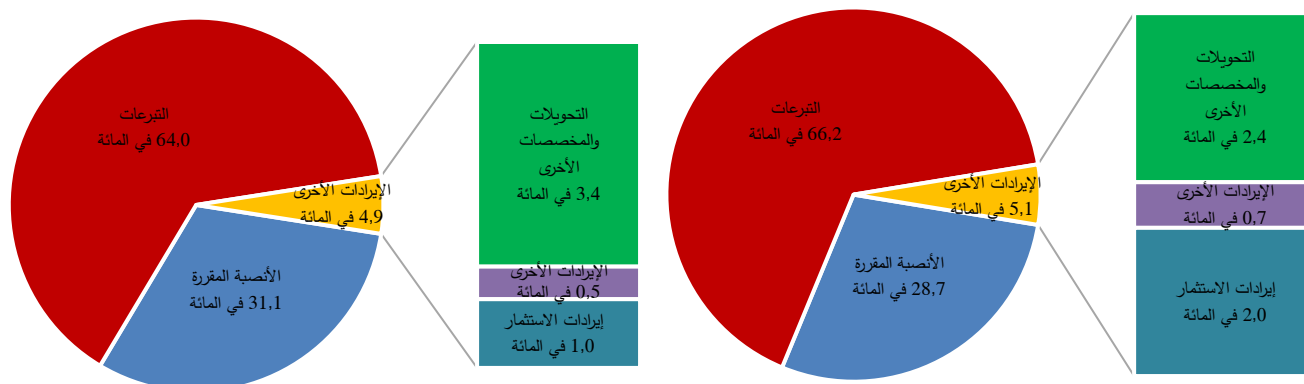
13 - ويُعترف بالتبرعات المقدمة بموجب اتفاقات الجهات المانحة كإيرادات عند التوقيع، باستثناء الحالات التي تتضمن فيها هذه الاتفاقات شرطا يتطلب أداء خاصا والتزاماً بإعادة التبرعات. وتعزى التبرعات المقدمة بموجب الاتفاقات غير المشروطة والبالغة 48,938 مليون دولار أساسا إلى توقيع اتفاقات رئيسية متعددة السنوات مع ألمانيا وجمهورية كوريا والدانمرك وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان، فضلا عن التحويلات والمخصصات الأخرى من الترتيبات المشتركة بين المنظمات والمبادرات متعددة الجهات المانحة التي تندرج في إطار الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وخلال السنة، اعتُرف بمبلغ 34,291 مليون دولار كإيرادات متأتية من الاتفاقات المشروطة.

14 - وكثيراً ما تغطي التبرعات فترات متعددة السنوات، إذ عادة ما يتم التعهد بها لتغطية مدة المشروع بأكملها، التي تتراوح عادة ما بين ثلاث وأربع سنوات. ويعني ذلك أن جزءاً من الإيرادات المُعترف بها في السنوات السابقة يُستخدم في تنفيذ أنشطة في السنة الجارية أو في السنوات المقبلة، باستثناء الحالات التي تكون فيها الاتفاقات مشروطة.

الشكل الأول من الفصل الرابع
مجموع الإيرادات، حسب السنة المالية

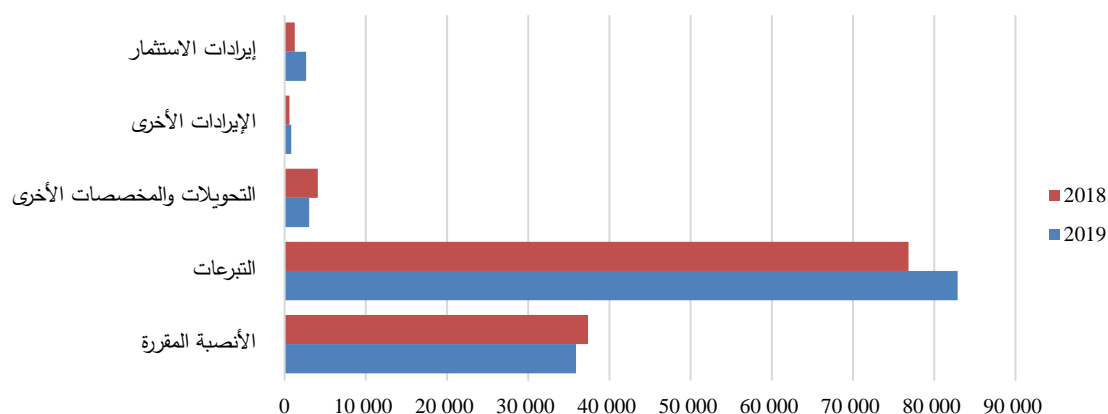
السنة المالية 2018: مجموع الإيرادات 120,111 مليون دولار

السنة المالية 2019: مجموع الإيرادات 125,253 مليون دولار



الشكل الثاني من الفصل الرابع
مجموع الإيرادات، حسب الفئة والسنة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

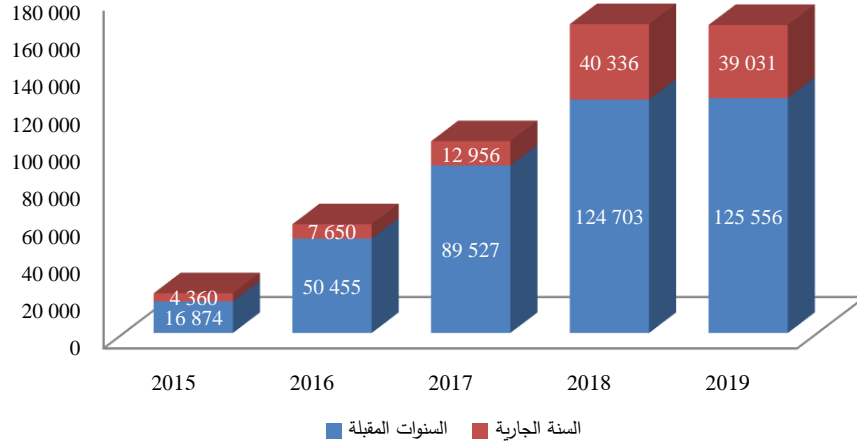


15 - وعموماً، وعلى أساس سنوي، بلغت قيمة اتفاقات التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى الموقعة مع الجهات المانحة ما قدره 164,587 مليون دولار في عام 2019، و 165,039 مليون دولار في عام 2018، و 102,483 مليون دولار في عام 2017، و 58,106 مليون دولار في عام 2016، و 21,234 مليون دولار في عام 2015. ودخل إطار استراتيجي جديد، مشفوع بنهج برنامجي مركّز على النتائج، حيزَ النفاذ في عام 2017، مما أسفر عن تجديد الدعم المقدم من الجهات المانحة.

الشكل الثالث من الفصل الرابع

اتفاقات التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى الموقعة مع الجهات المانحة (المشروطة وغير المشروطة) مبيّنة بحسب حصصها للسنة الجارية والسنوات المقبلة، وذلك حسب السنة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

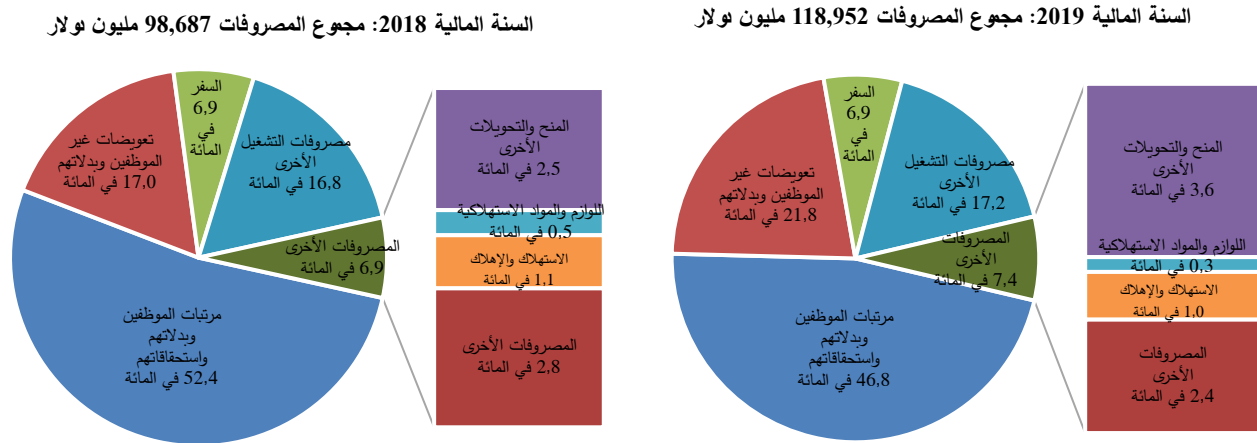


16 - ويبين الشكل أعلاه اتفاقات التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى الموقعة في كل سنة والحصة التي تعود إلى كل من السنة الجارية والسنوات المقبلة.

المصروفات

17 - بلغ مجموع المصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قدره 118,952 مليون دولار (عام 2018: 98,687 مليون دولار). وفئات المصروفات الرئيسية هي تكاليف الموظفين التي بلغت 55,592 مليون دولار (46,8 في المائة)؛ وتعويزات غير الموظفين وبدلاتهم التي بلغت 25,928 مليون دولار (21,8 في المائة)؛ ومصروفات التشغيل الأخرى التي بلغت 20,491 مليون دولار (17,2 في المائة)؛ ومصروفات السفر التي بلغت 8,194 ملايين دولار (6,9 في المائة)؛ والمنح والتحويلات الأخرى التي بلغت 4,340 ملايين دولار (3,6 في المائة)؛ والمصروفات الأخرى، بما في ذلك الحصة في الترتيب المشترك، التي بلغت 2,841 مليون دولار (2,4 في المائة)؛ وقيمة الاستهلاك والإهلاك التي بلغت 1,195 مليون دولار (1,0 في المائة)؛ واللوازم والمواد الاستهلاكية التي بلغت قيمتها 0,371 مليون دولار (0,3 في المائة) (أنظر الشكل الرابع من الفصل الرابع الوارد أدناه). وشملت تكاليف الموظفين 4,862 ملايين دولار من تكاليف الفوائد وتكاليف الخدمات الجارية المتصلة بالالتزامات المحددة الاستحقاقات (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازة السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن/السفر). ووفقاً للسياسة العامة التي وضعها المراقب المالي للأمم المتحدة، تُقيد تكاليف الدعم البرنامجي المرتبطة بالمصروفات الناجمة عن تنفيذ أنشطة المشاريع على أساس نسب تتراوح بين 7,0 في المائة و 13,0 في المائة. وتُدرج هذه التكاليف ضمن مصروفات المشاريع.

الشكل الرابع من الفصل الرابع
مجموع المصروفات، حسب السنة المالية



18 - بلغ مجموع تكاليف الأفراد، بما يشمل تكاليف الموظفين وتعويزات غير الموظفين وبدلاتهم، ما قدره 81,520 مليون دولار (عام 2018: 68,519 مليون دولار)؛ ويمثل هذا المبلغ 68,6 في المائة من مجموع المصروفات للسنة، وزيادة بنسبة 18,97 في المائة مقارنة بعام 2018. وكان الأداء العام متسقاً مع أهداف النتائج المحددة لفترة السنتين 2018-2019.

النتائج التشغيلية

19 - بلغ صافي الفائض في الإيرادات مقارنة بالمصروفات في عام 2019 ما قدره 6,301 ملايين دولار (عام 2018: 21,424 مليون دولار). فالإيرادات المتأتية من الاتفاقات غير المشروطة يُعترف بها عندما تنفذ الجهة المانحة اتفاقاً ملزماً مع المركز، وليس عند استلام المبلغ النقدي من الجهة المانحة. إلا أن المصروفات الناجمة عن تقديم الخدمات المشمولة بالتبرعات تُسجل في الفترة المالية التي تُتكدب فيها. ويعني ذلك أن التبرعات الواردة في سنة مالية ما قد لا تُنفق حتى فترة مالية مقبلة، وخصوصاً عندما تُوقع الاتفاقات في وقت متأخر من السنة المالية وتغطي عدة سنوات في المستقبل. أما الإيرادات المتأتية من تبرعات مرتبطة باتفاقات تتضمن شرطاً يلزم رد بإعادة التبرعات في حالة عدم صرفها بما يتفق مع الأحكام والشروط التي حددها الجهة المانحة، فيُعترف بها كخصوم. وبينما يفى المركز بشروط الاتفاق، تُخفض القيمة الدفترية لهذه الخصوم ويُعترف بمبلغ يعادل هذا التخفيض كإيرادات.

الأصول

20 - بلغ مجموع الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قدره 362,365 مليون دولار مقارنة بالرصيد البالغ 273,562 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

21 - وتألفت الأصول الرئيسية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات التي بلغ مجموعها 136,929 مليون دولار (عام 2018: 91,621 مليون دولار)، وهو ما يمثل 37,8 في المائة من مجموع الأصول، ومن التبرعات المستحقة القبض من الجهات المانحة لمشاريع التعاون

التقني البالغة قيمتها 215,205 مليون دولار (عام 2018: 174,500 مليون دولار)، أو 59,4 في المائة. وتألفت الأصول المتبقية من الحسابات الأخرى المستحقة القبض والأصول الأخرى والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة.

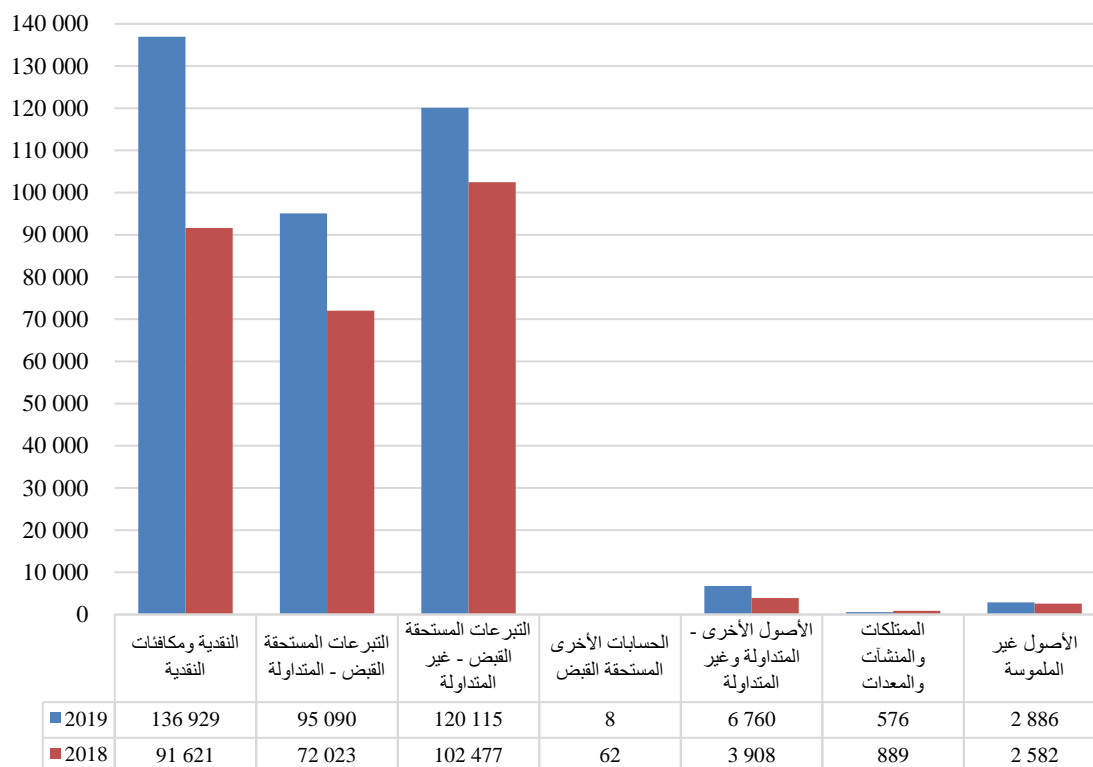
22 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان مبلغ قدره 136,929 مليون دولار مودعا كقندية ومكافئات للقندية واستثمارات في صندوق النقدية المشترك للأمم المتحدة وكقندية في المكاتب الرئيسية والميدانية. ويمثل ذلك زيادة قدرها 45,308 مليون دولار عن الرصيد المحتفظ به في نهاية عام 2018، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى استلام المبالغ النقدية مقدماً خلال عام 2019 من أجل الأنشطة المقرر تنفيذها في الفترات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الاتفاقات الموقعة في عام 2019 كانت اتفاقات متعددة السنوات قُدمت بموجبها دفعات أولى كبيرة، مما أدى إلى تسجيل زيادة في النقدية ومكافئات النقدية.

23 - ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجوز الاعتراف بكامل الحسابات المستحقة القبض المتأتية من التبرعات عند توقيع اتفاق، بما في ذلك المبالغ المستحقة في فترات مالية مقبلة. ومن إجمالي المبلغ المستحق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وقدره 215,205 مليون دولار، من المتوقع تحصيل مبلغ 95,090 مليون دولار في عام 2020 والرصيد البالغ 120,115 مليون دولار بعد عام 2020.

24 - وتتسق الزيادة الإجمالية في التبرعات المستحقة القبض البالغة 40,705 مليون دولار مع استراتيجية المركز الرامية إلى تكوين حافظة من البرامج المتكاملة الواسعة النطاق. وحسبما هو مبين في الشكل الخامس من الفصل الرابع، فإن التبرعات المستحقة القبض في الأجل القصير ارتفعت من 72,023 مليون دولار إلى 95,090 مليون دولار، وارتفعت التبرعات المستحقة القبض في الأجل الطويل من 102,477 مليون دولار إلى 120,115 مليون دولار. وتُعزى هذه الزيادة إلى مشاريع متعددة السنوات موقعة في عام 2019 تم استلام دفعات أولى بشأنها عند التوقيع، ومن المتوقع استلام دفعات لاحقة بشأنها في عام 2020 وما بعده، وفقاً لخطط العمل الخاصة بالمشاريع. وتُعزى الزيادة أيضاً إلى النمو المستمر في الاتفاقات الموقعة على مدى السنوات القليلة الماضية، على النحو المبين في الشكل الثالث من الفصل الرابع أعلاه.

الشكل الخامس من الفصل الرابع
موجز الأصول، حسب السنة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الخصوم

25 - بلغ مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قيمته 401,161 مليون دولار، مقارنة بالرصيد البالغ 240,706 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

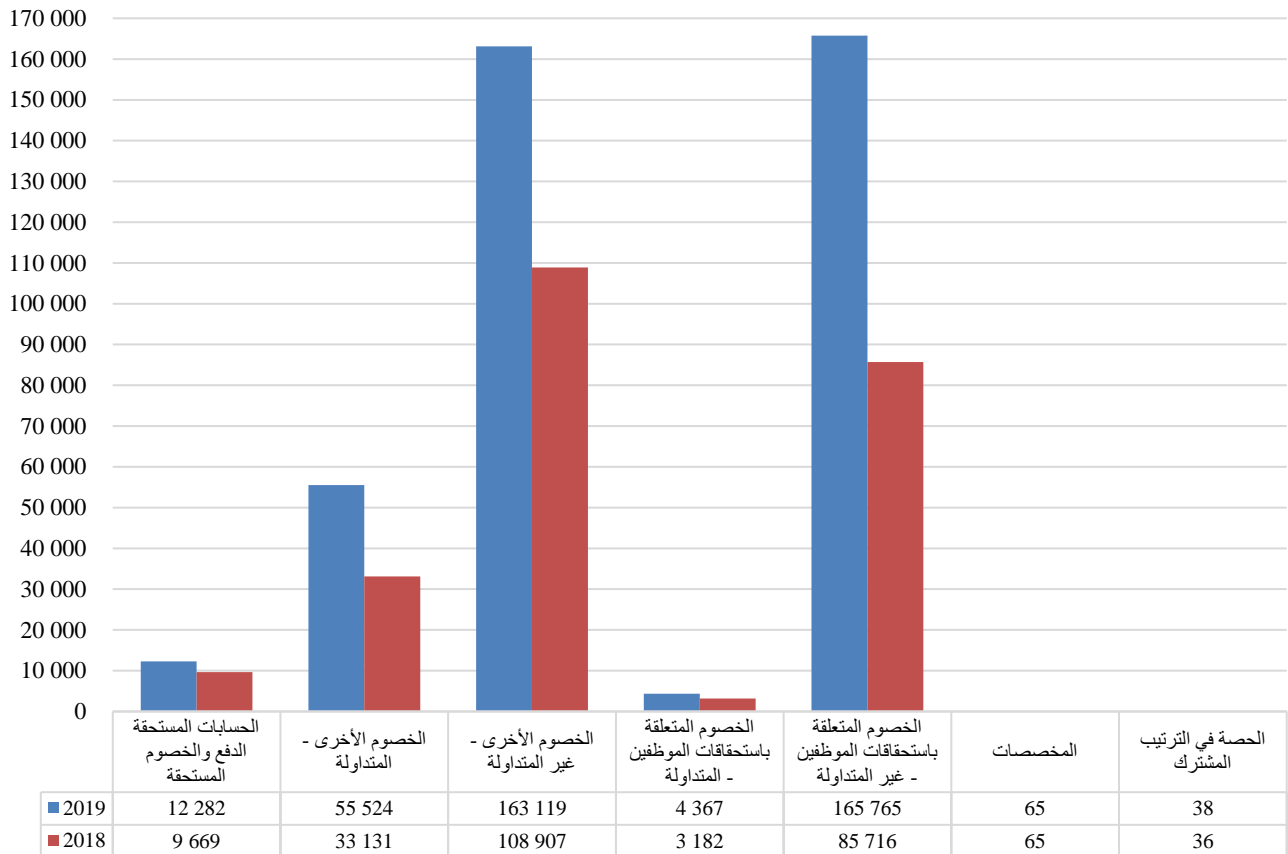
26 - وكانت أكبر فئة من الخصوم فئة الخصوم الأخرى، التي ارتفعت بمقدار 76,605 مليون دولار، من مبلغ 142,038 مليون دولار المسجل في عام 2018 إلى مبلغ 218,643 مليون دولار المسجل في عام 2019، وبذلك مثلت هذه الفئة 54,5 في المائة من مجموع خصوم المركز في عام 2019. وإن الحصة الأكبر (99,4 في المائة) من فئة الخصوم الأخرى، وهي 217,296 مليون دولار، تعزى إلى الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة تتضمن شروطاً تلزم بالأموال غير المنفقة وفقاً لأحكام الاتفاق. وتمثل هذه المبالغ قيمة التبرعات الواردة أساساً من الاتحاد الأوروبي والتي لم يُعترف بها كإيرادات لأن المركز لم يكن قد وفى بعد بشروط الاتفاق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وخلال عام 2019، وقّع عدد من المشاريع المتعددة السنوات الممولة من الاتحاد الأوروبي، واعترف عند التوقيع بكامل قيمة التبرعات كخصوم مشروطة. وتعزى الزيادة في التبرعات المشروطة إلى توقيع اتفاقات جديدة متعددة السنوات بقيمة تقارب

113,184 مليون دولار خلال السنة، في حين تم الوفاء بما يعادل 35,132 مليون دولار تقريباً من قيمة هذه الاتفاقات والاعتراف بها كإيرادات خلال السنة.

27 - وتمثلت فئة كبيرة أخرى من الخصوم في استحقاقات الموظفين التي يحصل عليها الموظفون والمتقاعدون، والتي بلغت 170,132 مليون دولار، بما يمثل 42,4 في المائة من مجموع خصوم المركز في عام 2019 (انظر الشكل السادس من الفصل الرابع). ويرد تفسير لهذه الفئة من الخصوم في الملاحظة 12 على البيانات المالية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العنصر الرئيسي فيها هو التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغ 155,948 مليون دولار، أو 91,7 في المائة من مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وتعزى الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغة 81,234 مليون دولار إلى خسائر اكتوارية صافيها 77,956 مليون دولار، مُعترف بها في صافي الأصول، وإلى تكاليف الخدمات الجارية وتكلفة الفائدة البالغة 2,624 مليون دولار، بعد خصم مدفوعات الاستحقاقات، والمُعترف بها في بيان الأداء المالي كعنصر من عناصر تكاليف الموظفين، فضلاً عن زيادة في المرتبات والبدلات والاستحقاقات وإجازة زيارة الوطن المتراكمة قدرها 0,654 مليون دولار.

الشكل السادس من الفصل الرابع موجز الخصوم، حسب السنة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



صافي الأصول

28 - يعكس التغيير في صافي الأصول خلال السنة انخفاضاً قدره 71,652 مليون دولار، من مبلغ 32,856 مليون دولار المسجل في صافي الأصول في عام 2018 إلى مبلغ 38,796 مليون دولار المسجل في صافي الخصوم في عام 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى خسارة اكتوارية قدرها 77,956 مليون دولار وفائض تشغيلي قدره 6,301 ملايين دولار. ويشمل صافي الأصول الاحتياطات التشغيلية، التي ارتفعت من 9,272 ملايين دولار في عام 2018 إلى 10,989 ملايين دولار في عام 2019. ويشترك المركز في عملية مشتركة التمويل تتعلق بالسلامة والأمن، أنشئت بموجب اتفاق ملزم. وقد أبلغ المركز عن خصوم صافية بقيمة 0,003 مليون دولار تمثل مجموع حصته في الترتيب المشترك لعام 2019، تم الاعتراف بها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

حالة السيولة

29 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت حالة سيولة المركز جيدة؛ فقد كان يملك ما يكفي من الأصول السائلة لتسوية خصومه المتداولة. وبلغ مجموع الأصول السائلة 208,213 ملايين دولار (بلغت النقدية ومكافئات النقدية 36,663 مليون دولار، والاستثمارات القصيرة الأجل 76,452 مليون دولار، والحسابات المستحقة القبض 95,098 مليون دولار)، في حين بلغ مجموع الخصوم المتداولة 72,174 مليون دولار، وبلغ مجموع الخصوم 401,161 مليون دولار. وبلغ مجموع الموارد النقدية للمركز 136,929 مليون دولار.

30 - ويرد في الجدول أدناه موجزٌ لمؤشرات السيولة الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 مع ما يقابلها من مؤشرات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

مؤشر السيولة	2019	2018
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة	1:2,9	1:3,4
نسبة الأصول السائلة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	1:1,6	1:1,9
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	1:0,6	1:0,6
متوسط الأشهر التي توافرت فيها الأصول السائلة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض الحاضرة	11,5	10,5

31 - وتدل نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة على قدرة المركز على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل من موارده السائلة. وتدل نسبة 1:2,9 على أن الأصول السائلة تغطي الخصوم المتداولة بمعدل يزيد على 2,9 مرة، مما يعني أنه يوجد ما يكفي من الأصول السائلة لتسديد كامل الخصوم إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وعندما تُستبعد الحسابات المستحقة القبض من عملية التحليل، تبلغ تغطية الخصوم المتداولة ما قدره 1,6، مما يشير إلى أن المركز قادر على تغطية الخصوم المتداولة عند الاعتماد على ما لديه من أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى أصول سائلة، مثل النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت الأصول السائلة للمركز تمثل ما يقرب من 60 في المائة من مجموع أصوله، وكان بحوزته ما يكفي من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل لتغطية مصروفاته الشهرية التي يقدر متوسطها بمبلغ 9,813 ملايين دولار لفترة 11,5 شهراً.

32 - وفي تاريخ الإبلاغ، بلغت خصوم المركز المتعلقة باستحقاقات الموظفين ما قدره 170,132 مليون دولار. وبالنظر إلى أن مجموع النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات بلغ 136,929 مليون دولار، فقد تمت تغطية ما نسبته 80,5 في المائة من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين؛ ولم يُحتفظ بأي مبالغ في الحسابات لتغطية الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي سوف يتعين دفعها في المستقبل.

المقارنة المتعلقة بالميزانية

33 - تُعتمد الميزانية الأصلية بالفرنك السويسري. وتراعي الميزانية النهائية نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ، وكذلك الاستخدام المتوقع للميزانية المعتمدة. وقد أُفصِح عن تفاصيل عملية المقارنة والتسوية المتعلقة بالميزانية في الملاحظة 17 على البيانات المالية.

34 - وترد في البيان الخامس، بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، مقارنةً بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس المستند إليه في حساب ما يقابلها من مبالغ مدرجة في الميزانية. وتقتصر المقارنة على الميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور، على نحو ما هو مبين أدناه.

2018		2019				
الميزانية الفعلية (على الفرق بالنسبة السنوية النهائية أساس الميزانية) (المئوية)		الميزانية الفعلية (على الفرق بالنسبة السنوية النهائية أساس الميزانية) (المئوية)				
الإيرادات						
-	18 680	18 677	(5)	18 333	19 283	الأرصبة المقررة من الأمم المتحدة
-	18 680	18 677	(5)	18 333	19 283	الأرصبة المقررة من منظمة التجارة العالمية
18	244	206	36	280	206	الإيرادات الأخرى
-	37 604	37 560	(5)	36 946	38 772	مجموع الإيرادات
الميزانية العادية						
(2)	28 620	29 202	(2)	29 157	29 783	الموارد المتصلة بالوظائف
(8)	7 728	8 358	(8)	8 266	8 989	الموارد غير المتصلة بالوظائف
(3)	36 348	37 560	(3)	37 423	38 772	مجموع المصروفات
	1 256	-		(477)	-	الفائض/(العجز) للسنة

35 - وفيما يتعلق بالفقرة 157 من الملاحظة 17 على البيانات المالية الواردة أدناه، ووفقاً للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية)، ينبغي تفسير الفروق الجوهرية بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية عندما تزيد هذه الفروق على 10 في المائة. ولم يسجل أي فرق جوهري بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية في نهاية عام 2019، باستثناء فرق بنسبة 36 في المائة تحت بند الإيرادات الأخرى، قدره 0,074 مليون دولار، يعزى إلى ارتفاع إيرادات الفوائد من صندوق النقدية المشترك التي توزع بالتناسب على جميع الجهات المشتركة على أساس أرصدها في نهاية السنة.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

مركز التجارة الدولية

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
			الأصول
			الأصول المتداولة
الملاحظة 4	36 663	8 960	النقدية ومكافئات النقدية
الملاحظة 5	76 452	76 719	الاستثمارات
الملاحظة 6	95 090	72 023	التبرعات المستحقة القبض
الملاحظة 6	8	62	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
الملاحظة 7	6737	3 873	الأصول الأخرى
	214 950	161 637	مجموع الأصول المتداولة
			الأصول غير المتداولة
الملاحظة 5	23 814	5 942	الاستثمارات
الملاحظة 6	120 115	102 477	التبرعات المستحقة القبض
الملاحظة 7	23	35	الأصول الأخرى
الملاحظة 8	577	889	الممتلكات والمنشآت والمعدات
الملاحظة 9	2 886	2 582	الأصول غير الملموسة
	147 415	111 925	مجموع الأصول غير المتداولة
	362 365	273 562	مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم المتداولة
الملاحظة 10	12 283	9 669	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
الملاحظة 11	55 524	33 131	الخصوم الأخرى
الملاحظة 12	4 367	3 182	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
	72 174	45 982	مجموع الخصوم المتداولة

		المرجع	
		31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018
الخصوم غير المتداولة			
108 907	163 119	11	الملاحظة
		الخصوم الأخرى	
85 716	165 765	12	الملاحظة
		الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	
65	65	13	الملاحظة
		المخصصات	
36	38	19	الملاحظة
		الحصة في الترتيب المشترك	
194 724	328 987	مجموع الخصوم غير المتداولة	
240 706	401 161	مجموع الخصوم	
32 856	(38 796)	صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	
صافي الأصول			
23 584	(49 785)	(العجز)/الفائض المتراكم	
9 272	10 989	14	الملاحظة
		الاحتياطيات التشغيلية	
32 856	(38 796)	مجموع صافي الأصول	

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018 31 كانون الأول/ديسمبر	2019 31 كانون الأول/ديسمبر	المرجع	
			الإيرادات
37 360	35 887	15	الملاحظة المقررة
76 822	82 873	15	التبرعات
4 086	3 025	15	التحويلات والمخصصات الأخرى
593	816	15	الإيرادات الأخرى
1 250	2 652	15	إيرادات الاستثمار
120 111	125 253		مجموع الإيرادات
			المصروفات
51 726	55 592	16	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
16 793	25 928	16	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
6 792	8 194	16	السفر
2 439	4 340	16	المنح والتحويلات الأخرى
502	371		اللوازم والمواد الاستهلاكية
419	370	8	الاستهلاك
642	824	9	الإهلاك
16 599	20 491	16	مصروفات التشغيل الأخرى
2 784	2 837	16	المصروفات الأخرى
(9)	5	19	الحصة في الترتيب المشترك
98 687	118 952		مجموع المصروفات
21 424	6 301		الفائض للسنة

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الاحتياطيات	الفائض المتراكم، المقيد	
7 337	7 766	(429)	صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2018
4 100	-	4 100	المكاسب الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
21 424	-	21 424	الفائض للسنة
-	1 506	(1 506)	التحويلات
(5)	-	(5)	حصة التغيرات المعترف بها في صافي أصول الترتيب المشترك
25 519	1 506	24 013	مجموع التغيرات المعترف بها في صافي الأصول
32 856	9 272	23 584	صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
(77 956)	-	(77 956)	الخسائر الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 12)
6 301	-	6 301	الفائض للسنة
-	1 717	(1 717)	التحويلات (الملاحظة 14)
3	-	3	حصة التغيرات المعترف بها في صافي أصول الترتيب المشترك (الملاحظة 19)
(71 652)	1 717	(73 369)	مجموع التغيرات المعترف بها في صافي الأصول
(38 796)	10 989	(49 785)	صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

رابعاً - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018		المرجع
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية				
الفائض للسنة				
21 424	6 301			
<i>التغيرات غير النقدية</i>				
1 061	1 194	9 و 8	الملاحظتان	الاستهلاك والإهلاك
4 100	(77 956)	12	الملاحظة	(الخسائر)/المكاسب الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(5)	3	19	الملاحظة	المكاسب/(الخسائر) الناجمة عن الحصة في الترتيب المشترك
<i>التغيرات في الأصول</i>				
(68 596)	(40 705)	6	الملاحظة	(الزيادة) في التبرعات المستحقة القبض
26	54	6	الملاحظة	النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض
(373)	(2 852)	7	الملاحظة	(الزيادة) في الأصول الأخرى
<i>التغيرات في الخصوم</i>				
1 488	2 614	10	الملاحظة	الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
(2 434)	81 234	12	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
81 751	76 605	11	الملاحظة	الزيادة في الخصوم الأخرى
65	-	13	الملاحظة	الزيادة في المخصصات
(4)	2	19	الملاحظة	الزيادة/(النقصان) في الحصص في الترتيب المشترك
(1 250)	(2 652)	15	الملاحظة	إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية
37 253	43 842			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية				
(32 412)	(17 605)	5	الملاحظة	الحصة التناسبية من صافي الزيادات في صندوق النقدية المشترك
1 250	2 652	15	الملاحظة	إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية
(312)	(58)	8	الملاحظة	اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات
(1 122)	(1 128)	9	الملاحظة	اقتناء الممتلكات غير الملموسة
(32 596)	(16 139)			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
4 657	27 703			صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
4 303	8 960			النقدية ومكافئات النقدية، في بداية السنة
8 960	36 663	4	الملاحظة	النقدية ومكافئات النقدية، في نهاية السنة

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		الميزانية المتاحة للعموم			المبالغ الفعلية	الفرق
		الميزانية السنوية	الميزانية السنوية	الميزانية السنوية	(على أساس	(بالنسبة
		النهائية (ب)	الأصلية (أ)	النهائية (ب)	الميزانية) (ج)	المئوية) (د)
الإيرادات						
		19 088	19 283	18 333	(5)	
	الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة	19 088	19 283	18 333	(5)	
	الأنصبة المقررة من منظمة التجارة العالمية	19 088	19 283	18 333	(5)	
	الإيرادات الأخرى	206	206	280	36	
	مجموع الإيرادات	38 382	38 772	36 946	(5)	
المصروفات						
		29 476	29 783	29 157	(2)	
	المصروفات المتصلة بالوظائف	29 476	29 783	29 157	(2)	
	المصروفات غير المتصلة بالوظائف	8 906	8 989	8 266	(8)	
	مجموع المصروفات	38 382	38 772	37 423	(3)	
	الفائض للسنة	-	-	(477)	(5)	

(أ) الميزانية الأصلية لفترة السنتين هي الميزانية الأقل من بين الميزانيتين اللتين تعتمدهما الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 263/72 ألف) أو المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/BFA/169 و WT/GC/M/170). والميزانية الأصلية للسنة الثانية من فترة السنتين هي جزء من اعتمادات فترة السنتين التي توافق عليها الجمعية العامة والمستمدة من تقدير الموارد لاستخدامها في السنة الثانية بالإضافة إلى المبلغ المرسل من السنة الأولى بالفرنك السويسري المحول إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام المعدل الوارد في تقرير الأداء الأول.

(ب) الميزانية النهائية للسنة الثانية من فترة السنتين هي المبلغ الذي توافق عليه الجمعية العامة في تقرير الأداء الثاني (القراران 250/74 ألف وباء) مخصصاً منه مبلغ النفقات الفعلية المدرج في البيانات المالية لعام 2018. وتنتج الفروق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية عن تغيرات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري والتقديرات المنقحة للمصروفات المدرجة في تقرير الأداء الثاني.

(ج) تعكس النفقات الفعلية المبالغ الممولة من المساهمات في الميزانية العادية، علاوة على الإيرادات المتنوعة.

(د) النفقات الفعلية (على أساس الميزانية المقارنة) مخصصاً منها الميزانية النهائية. وتُراعى الفروق التي تفوق 10 في المائة والفروق الجوهرية في التقرير المالي للمديرية التنفيذية.

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1

الكيان المعد للتقارير

مركز التجارة الدولية وأنشطته

1 - مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويتولى مركز التجارة الدولية مسؤولية الجوانب المتصلة بالأعمال التجارية في تنمية التجارة. ويستمد المركز ولايته من الأولويات المحددة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المبرم في 19 آذار/مارس 1964 وفي قرار الجمعية العامة 2297 (د-22) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1967. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 1968، يعمل المركز تحت الرعاية المشتركة للاتفاق العام ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وفي قراره 1819 (د-55) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1973، أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأكيد ولاية المركز بوصفه مركز تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في مجال تشجيع التجارة داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

2 - و مهمة المركز هي تعزيز النمو والتنمية الشاملين والمستدامين من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وتتمثل أهداف المركز الاستراتيجية فيما يلي:

- (أ) تعزيز عملية إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي من خلال توفير تحليلات لبيانات المعلومات المتعلقة بالتجارة وزيادة الدعم المقدم إلى واضعي السياسات؛
- (ب) تعزيز قدرات المؤسسات على التصدير من أجل استغلال الفرص المتاحة في السوق؛
- (ج) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح المؤسسات المصدرة.

3 - ويرأس المركز مديرٌ تنفيذي يُعيّنه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والأمين العام للأونكتاد ويكون مسؤولاً أمامهما. وتضم لجنة الإدارة العليا المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ورؤساء شعب المركز الأربع، وكبير المستشارين في مكتب المدير التنفيذي، ورئيس قسم التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة. ويجتمع الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية سنوياً لدراسة أنشطة المركز استناداً إلى تقرير المركز السنوي ولتقديم توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اللذين يستعرضان برنامج عمل المركز. والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية كلاهما ممثل في الفريق الاستشاري المشترك الذي يتولى الإشراف على عمل المركز، ولديهما عدد من أنشطة المساعدة التقنية المشتركة مع المركز.

4 - وتتشارك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مناصفة في تمويل الميزانية العادية للمركز، بينما تمول مشاريع التعاون التقني عن طريق تبرعات مقدمة من الجهات المانحة للصناديق الاستثنائية وغيرها من الترتيبات المشتركة بين المنظمات والمبادرات المتعددة الجهات المانحة. ويعتبر المركز كياناً مستقلاً لإعداد التقارير ولا يُعد خاضعاً لرقابة مشتركة لأغراض تقديم تقارير تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

- 5 - ويشارك المركز في نشاط مشترك التمويل مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويُعترف بحصته في النشاط في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- 6 - ويوجد مقر المركز في جنيف، ولديه مكاتب مستأجرة في 37 بلداً.

الملاحظة 2

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

7 - تُمسك حسابات مركز التجارة الدولية وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة بالصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وللقواعد التي وضعها الأمين العام حسب الاقتضاء بموجب القواعد التنظيمية والتعليمات الإدارية الصادرة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو المراقب المالي. ويجري إعداد البيانات المالية للمركز استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف هذه البيانات المالية، التي تعرض بأمانة أصول مركز التجارة الدولية وخصومه وإيراداته ومصروفاته والتدفقات النقدية خلال السنة المالية، مما يلي:

- (أ) البيان الأول: بيان المركز المالي؛
- (ب) البيان الثاني: بيان الأداء المالي؛
- (ج) البيان الثالث: بيان التغيرات في صافي الأصول؛
- (د) البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة؛
- (هـ) البيان الخامس: بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية؛
- (و) موجز السياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التفسيرية الأخرى؛
- (ز) معلومات مقارنة تتعلق بجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية المشار إليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) أعلاه؛ وعند الاقتضاء، معلومات مقارنة تتعلق بالمعلومات السردية والوصفية المعروضة في الملاحظات على هذه البيانات المالية.

استمرارية الأعمال

8 - أُعدت البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال، وطُبقت السياسات المحاسبية، بصيغتها الموجزة في الملاحظة 3، تطبيقاً متسقاً عند إعداد هذه البيانات المالية وعرضها. ويستند تأكيد استمرارية الأعمال إلى موافقة الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على اعتمادات الميزانية العادية للسنة المالية 2020، والاتجاه الإيجابي المشهود في جمع الأنصبة المقررة والتبرعات طوال السنوات الماضية، وإلى أن الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لم يتخذاً أي قرار بوقف عمليات المركز.

العملة الوظيفية وعملة العرض

9 - العملة الوظيفية وعملة العرض للمركز هي دولار الولايات المتحدة. وتُعرض المبالغ في البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك.

- 10 - وتُعدّ الميزانية العادية للمركز وتُحدّد قيمتها بالفرنك السويسري.
- 11 - وتُحوّل المعاملات التي تجري بعملة أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتتناهز أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ إجراء المعاملات. وفي نهاية السنة، تُحوّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتُحوّل البنود غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية المقيسة بالقيمة العادلة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ولا تُحوّل في نهاية السنة البنود غير النقدية التي تقاس تكلفتها الأصلية بعملة أجنبية.
- 12 - ويُعترف في بيان الأداء المالي على أساس صافٍ بمكاسب وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات بعملة أخرى غير العملة الوظيفية للمركز وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالأراء والتقديرات

- 13 - تمثّل مراعاة الأهمية النسبية شرطاً محورياً في وضع السياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية. وبوجه عام، يُعد أي بند ذا أهمية إذا كان حذفه أو تجميعه من شأنه أن يؤثر في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.
- 14 - ويتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الاستعانة بالتقديرات والأراء والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد القيم المبلغ عنها لأصول وخصوم وإيرادات ومصروفات معينة. ويجري باستمرار استعراض التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترف بنتائج التقديرات في السنة التي تُنقح فيها التقديرات وفي أية سنة تالية تتأثر بها. وإن التقديرات والافتراضات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في السنوات المقبلة تشمل الاستحقاقات؛ واختيار الأعمار النافعة للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة وأساليب استهلاك وإهلاك قيمتها؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ والقياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ وتصنيف الأدوات المالية والأصول والخصوم الاحتمالية؛ ومعدلات التضخم والخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية للمخصصات.

أساس القياس

- 15 - تُعدّ البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء ما يتعلق ببعض الأصول على النحو المذكور في الملاحظات على البيانات المالية. وتعدّ البيانات المالية عن السنة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر.

الإذن بالإصدار

- 16 - يتولى الأمين العام المساعد، المراقب المالي، التصديق على هذه البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام للأمم المتحدة. ووفقاً للبند 6-2 من النظام المالي للأمم المتحدة، يتعين على الأمين العام أن يحيل هذه البيانات المالية التي تغطي الفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى مجلس

مراجعي الحسابات بحلول 31 آذار/مارس 2020. ووفقاً للبند 7-12 من النظام المالي، تُحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجعة المأذون بإصدارها في 30 تموز/يوليه 2020 إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

17 - يستمر رصد التقدم المحرز في ما يلي من إصدارات محاسبية مقبلة هامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثرها على البيانات المالية للمركز:

(أ) الأصول التراثية: يرمي هذا المشروع إلى وضع متطلبات محاسبية خاصة بالأصول التراثية؛

(ب) مصروفات المعاملات غير التبادلية: يهدف هذا المشروع إلى وضع معيار أو معايير تنص على متطلبات الاعتراف والقياس المنطبقة على الموردين في المعاملات غير التبادلية، باستثناء الاستحقاقات الاجتماعية؛

(ج) الإيرادات: يهدف المشروع إلى وضع متطلبات وتوجيهات قياسية جديدة فيما يتعلق بالإيرادات كي تعَدّل أو تحل محل تلك الواردة حالياً في المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيراد من المعاملات التبادلية، والمعيار 11: عقود الإنشاء، والمعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛

(د) عقود الإيجار: يهدف المشروع إلى وضع متطلبات منقحة للمحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار تشمل المستأجرين والمؤجرين على السواء بغية الحفاظ على الاتساق مع المعايير الدولية الأساسية لإعداد التقارير المالية؛

(هـ) قياس القطاع العام: تشمل أهداف هذا المشروع ما يلي:

1' إصدار معايير معدّلة مع متطلبات منقّحة لإجراء القياس عند الاعتراف الأولي، والقياس في مرحلة لاحقة، والإفصاح المرتبط بالقياس؛

2' تقديم توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن تطبيق تكلفة الاستبدال وتكلفة التنفيذ والظروف التي ستستخدم فيها أسس القياس هذه؛

3' معالجة تكاليف المعاملات، بما في ذلك المسألة المحددة المتعلقة برسمة تكاليف الاقتراض أو قيدها كمصروفات؛

(و) الأصول من البنى التحتية: يهدف المشروع إلى بحث وتحديد المشاكل التي يواجهها المعدون عند تطبيق المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الممتلكات والمنشآت والمعدات، على الأصول من الهياكل الأساسية. واسترشاداً بهذا البحث، يتمثل الهدف في توفير توجيهات إضافية بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول من الهياكل الأساسية.

المتطلبات الأخيرة والمقبلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

18 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير المحاسبية التالية: المعيار 40: اندماج الأعمال في القطاع العام، في عام 2017، الذي بدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2019؛ والمعيار 41: الأدوات المالية، في آب/أغسطس 2018 الذي سيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022. والمعيار 42: الاستحقاقات الاجتماعية، في كانون الثاني/يناير 2019 الذي سيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022. وتم تقييم أثر هذه المعايير على البيانات المالية للمركز والفترة موضع المقارنة على النحو التالي:

المعيار	الأثر المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار 40	لا يترتب على المركز أي أثر من تطبيق المعيار 40 في الوقت الحالي إذ لم تحدث في المركز أي عملية من عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام.
المعيار 41	يحسن المعيار 41 بشكل كبير وجاهة المعلومات بالنسبة للأصول والخصوم المالية. وسيلح هذا المعيار محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وسيحسن متطلبات ذلك المعيار من خلال ما يلي: (أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛ (ب) اتباع نموذج تطلعي لاضمحلال القيمة؛ (ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية.
	وسيبدأ نفاذ المعيار 41 اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022. وسيجري تقييم أثره على البيانات المالية قبل ذلك التاريخ، وستكون المنظمة جاهزة لتنفيذه بحلول تاريخ نفاذه.
المعيار 42	يوفر المعيار 42 توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بنفقات الاستحقاقات الاجتماعية. وهو يعرّف الاستحقاقات الاجتماعية على أنها تحويلات نقدية تُدفع لأفراد معينين أو لأسر معيشية معينة بهدف التخفيف من أثر المخاطر الاجتماعية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك استحقاقات التقاعد الحكومية، واستحقاقات العجز، ودعم الدخل، وإعانات البطالة. ويتطلب المعيار الجديد من الكيان الاعتراف بالمصروفات أو الخصوم عند استيفاء شروط الدفعة التالية من الاستحقاقات الاجتماعية.
	وسيبدأ نفاذ المعيار 42 اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022. وسيجري تقييم أثره على البيانات المالية قبل ذلك التاريخ وسيكون المركز جاهزاً لتنفيذه بحلول تاريخ نفاذه.

الملاحظة 3

السياسات المحاسبية الهامة

الأصول

الأصول المالية

التصنيف

19 - يُصنّف المركزُ أصوله المالية إما بالقيمة العادلة، بفائضٍ أو عجز، أو بالتكلفة المهلكة، في حالة المبالغ المستحقة القبض. ويحدد المركز تصنيف أصوله المالية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز

20 - تشمل الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائضٍ أو عجز استثمارات المركز المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزانة الأمم المتحدة التي تستثمر مركزياً هذه الأموال باسم المركز.

21 - ويشتمل صندوق النقدية المشترك الرئيسي على حصص الكيانات المشاركة من الودائع النقدية والودائع لأجل، والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل، التي تديرها كلها خزانة الأمم المتحدة. ويُفصّل عن حصة المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في الملاحظات على البيانات المالية وفي بيان المركز المالي، مصنّفة في فئة الاستثمارات المقيّمة بالقيمة العادلة بفائضٍ أو عجز، أو في فئة النقدية ومكافئات النقدية إذا كانت آجال استحقاقها الأصلية لا تزيد على ثلاثة أشهر. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن موجودات صندوق النقدية المشترك الرئيسي في البيانات المالية للأمم المتحدة.

الاعتراف بالأصول المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي وقياسها

22 - تُعرض المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي بالقيمة العادلة بفائضٍ أو عجز في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها، وذلك في إطار التكاليف المالية في حال تسجيل خسارة صافية، أو في إطار إيرادات الاستثمار في حال تسجيل مكسب صاف.

الاعتراف بالمبالغ المستحقة القبض وقياسها

23 - المبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشنقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير معروضة في أي سوق نشطة. وتشمل المبالغ المستحقة القبض للمركز التبرعات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض المعترف بها في بيان المركز المالي. وتُسجل هذه المبالغ المستحقة القبض بقيمتها الاسمية، باستثناء المبالغ المستحقة القبض التي يحل تاريخ استحقاقها بعد أكثر من 12 شهراً، مخصصاً منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي تُظهر فيه التقديرات أنها غير قابلة للتحويل، أي بدل تغطية المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها. وإذا اعتبرت هذه التبرعات المستحقة القبض في الأجل الطويل ذات أهمية، يُبلّغ عنها بقيمة مخفضة تُحسب باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري.

اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض

24 - يقيّم المركز اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض في نهاية السنة المشمولة بالتقرير. ولا تعتبر المبالغ المستحقة القبض مضمحلة القيمة ولا يسجل تكبد خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة إلا في حال وجود أدلة موضوعية، استناداً إلى استعراض المبالغ غير المسددة في تاريخ الإبلاغ، تفيد بأنه سيتعذر على المركز تحصيل المبالغ المستحقة وفقاً للأجال الأصلية نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد الاعتراف الأولي. وفي هذه الحالة، تُخفّض القيمة الدفترية للأصل، ويُعترف بأي خسارة في بيان الأداء المالي. وتقاس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمة الإيرادات المقدر تحصيلها في المستقبل.

25 - ويتم إقرار بدل لتغطية الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها بنسبة 25 في المائة من القيمة الدفترية من أجل تعويض المبالغ المستحقة القبض بعد فترة تتراوح ما بين 12 و 24 شهراً، وبنسبة 60 في المائة من القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة القبض بعد 24 شهراً، وبنسبة 100 في المائة من القيمة الدفترية للمبالغ المستحقة القبض بعد 36 شهراً في تاريخ الإبلاغ. وإذا انخفض، في سنة لاحقة، مبلغ الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة، يُعترف في بيان الأداء المالي في قيد عكسي بالمبلغ المنخفض من الخسائر التي سبق الاعتراف بها.

السلف أو المبالغ المدفوعة مقدماً

26 - لا يُعترف بالسلف كأصول إلا عندما تُسَلَّم السلع أو تقدّم الخدمات وفقاً لاتفاقيات ملزمة ميرمة مع الموردين أو وفقاً للنظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلف المقدمة إلى الموظفين. ويعترف المركز بالمصروفات فور تلقيه إثباتات بتسليم السلع أو تقديم الخدمات.

27 - ويقدم المركز سلفاً إلى الشركاء المنفذين (مثل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات دعم التجارة) لكي يتمكنوا من تقديم الخدمات إلى فئة مستهدفة وفقاً لاتفاقيات ملزمة مع المركز. ويبلغ الشركاء المنفذون المركز بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع أو البرنامج الذي أبرم الاتفاق من أجله. ويُعترف بالمصروفات عند استلام تقارير عن النفقات أو عن تقديم الخدمات. ووفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، يُنقل إلى فئة المصروفات الجزء الصافي من أي سلف لم يكن قد تم الوفاء بعد بشروط تقديمها في نهاية السنة، باستثناء المنح التي تخضع لسيطرة المركز الفعلية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

28 - تُسجل الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناجمة عن اضمحلال القيمة. وتتألف التكلفة الأصلية من سعر الشراء، وأي تكاليف أخرى تعزى مباشرة إلى إيصال الأصل إلى موقعه وتجهيزه للاستخدام، والتقدير الأولي لتكاليف التفتيش وترميم المواقع. ويعترف بالأصول التي تندرج في فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات ولكنها لا تخضع للسيطرة المباشرة للمركز، كمصروفات عند حيازتها. وتعتبر الأصول خاضعة لسيطرة المركز إذا كان المركز قادراً على تحقيق فوائد اقتصادية من استخدامها في المستقبل لتحقيق أهدافه، وإذا كان قادراً على منع أو تنظيم وصول أطراف ثالثة إلى هذه الأصول.

29 - وترسمل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها أو تساوي 5 000 دولار فيما يتعلق بالمعدات و 100 000 دولار فيما يتعلق بتحسينات الأماكن المستأجرة. ولا تطبق أي عتبة على المركبات والمباني الجاهزة ونظم الاتصالات الساتلية والمولدات الكهربائية ومعدات الربط الشبكي.

التكاليف اللاحقة

30 - لا تُرسمل التكاليف المتكبدة بعد عملية الشراء الأولى إلا عندما يحتمل أن تتدفق إلى المركز في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة ذات صلة بالأصل المعني ويكون من الممكن قياس التكاليف اللاحقة على نحو موثوق.

استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات

31 - يعترف باستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى أعمارها النافعة المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي الأعمار النافعة المقدرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات:

فئة الأصول	الفئات الفرعية للأصول	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	معدات تكنولوجيا المعلومات	4
	معدات الاتصالات	7
	المعدات السمعية البصرية	7
المركبات	المركبات الخفيفة ذات العجلات	6
الآلات والمعدات	المعدات الخفيفة الخاصة بالهندسة والبناء	5
	المعدات الطبية	5
	معدات الأمن والسلامة	5
الأثاث والتجهيزات الثابتة	معدات المكاتب	4
	الأثاث	10
	التجهيزات الثابتة والتركيبات	7
تحسينات الأماكن المستأجرة	أعمال البناء الصغيرة	5 (مدة عقد الإيجار أو خمس سنوات، أيهما أقصر)

32 - ويستعرض اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات كل سنة على الأقل، ويعترف بأي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي. وتُستعرض القيم المتبقية والأعمار النافعة للأصول مرة في السنة على الأقل، وتُعدّل عند الاقتضاء.

33 - وتتشأ المكاسب أو الخسائر من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات أو من نقلها حينما تكون العائدات من التصرف أو النقل مختلفة عن القيمة الدفترية. ويعترف بتلك المكاسب أو الخسائر في بيان الأداء المالي في إطار الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

الأصول غير الملموسة

34 - تُقيم الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة الأصلية مخصوماً منه الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وتُرسمل البرامجيات المكتبذة لآقتناء البرامجيات ووضعها قيد الاستخدام. وتُرسمل البرامجيات المستحدثة داخليا بما في ذلك التكاليف المتكبذة لآقتناء البرامجيات ووضعها قيد الاستخدام. وتُرسمل البرامجيات المستحدثة داخليا عندما تساوي التكاليف المتراكمة مبلغ 100 000 دولار أو تتجاوزها، باستثناء تكاليف البحوث والصيانة، وبما يشمل التكاليف المنسوبة مباشرة، مثل تكاليف الموظفين والمتعاقدين من الباطن والخبراء الاستشاريين.

إهلاك الأصول غير الملموسة

35 - يعترف بإهلاك الأصول غير الملموسة على مدى أعمارها النافعة المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي الأعمار النافعة المقدرة لفئات الأصول غير الملموسة:

الفئة	العمر النافع المقدّر (بالسنوات)
البرامجيات المستحدثة داخليا	5

36 - ويستعرض اضمحلال قيمة جميع الأصول غير الملموسة كل سنة على الأقل، ويعترف بأي خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي.

الخصوم

الخصوم المالية

37 - تُصنّف الخصوم المالية على أنها "خصوم مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردّها في المستقبل، والخصوم الأخرى.

38 - والخصوم المالية المصنفة على أنها خصوم مالية أخرى يُعترف بها أولاً بالقيمة العادلة، ثم تُقاس لاحقاً بالتكلفة المُهلكة. ويُعترف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهراً بقيمتها الاسمية. ويُعيد المركز تقييم تصنيف الخصوم المالية في كل تاريخ إبلاغ ويُليغي الاعتراف بالخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.

39 - وتنشأ الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة من شراء سلع وخدمات تم استلامها ولكن لم يتم دفع ثمنها في تاريخ الإبلاغ. ويرد بيانها في تاريخ الإبلاغ بالقيمة المسجلة في الفاتورة مخصوماً منها أي خصومات في السداد. ويُعترف بالمبالغ المستحقة الدفع وتقاس بعد ذلك بالقيمة الاسمية، لأن أجل استحقاقها يحل عموماً في غضون 12 شهراً.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

40 - يعترف المركز باستحقاقات الموظفين المبينة في الفقرات التالية.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

41 - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منح الانتداب) والاستحقاقات الدورية اليومية والأسبوعية والشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات) وفترات الغياب المدفوعة الأجر (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة وإجازة الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منحة التعليم، واسترداد مبالغ الضرائب، ومنحة الوفاة، وإجازة زيارة الوطن) الممنوحة للموظفين الحاليين استناداً إلى الخدمات المقدمة. ويتوقع أن تُسوّى استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، وتقاس بقيمتها الاسمية استناداً إلى الاستحقاقات المتركمة بالمعدلات الحالية للأجور. وجميع استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المكتسبة وغير المسددة في تاريخ الإبلاغ يعترف بها كخصوم متداولة في بيان المركز المالي. وإن بعض الموظفين لهم الحق في إجازة زيارة الوطن كل 12 شهراً، بينما يحق لآخرين القيام بها كل 24 شهراً؛ ويصنف الاستحقاق على أنه استحقاق قصير الأجل وطويل الأجل بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن الأمم المتحدة قررت، لأغراض عملية، اعتبار الاستحقاقات المتعلقة بإجازة زيارة الوطن بأكملها استحقاقات قصيرة الأجل. ولذلك، تتبع في حساب الاستحقاقات وأي خصوم وعرضها والافصاح عنها التوجيهات المتعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

42 - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاشات التقاعدية التي تصرف عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

43 - تُعامل الاستحقاقات التالية محاسبياً كخطط محددة الاستحقاقات: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والمعاشات التقاعدية التي تصرف عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة) والإجازات السنوية المتركمة المحولة إلى مبالغ نقدية عند انتهاء خدمة الموظفين في المنظمة (استحقاق آخر من الاستحقاقات الطويلة الأجل). والخصوم المعترف بها لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي القيمة الحالية للالتزامات المحددة الاستحقاقات في تاريخ الإبلاغ. والخطط المحددة الاستحقاقات هي الخطط التي يلتزم فيها المركز بتقديم الاستحقاقات المتفق عليها، ويتحمل فيها المركز، بناء على ذلك، المخاطر الاكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات بالقيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة. ويُعترف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات، باستثناء المكاسب والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختار المركز الاعتراف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة الناشئة عن المكاسب والخسائر الاكتوارية مباشرة في بيان التغيرات في صافي الأصول. وفي نهاية السنة المشمولة بالتقرير، لم يكن لدى المركز أي أصول خاصة بخطط الاستحقاقات المحددة على النحو المحدد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

44 - ويقوم خبير اكتواري مستقل بحساب التزامات الاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدّد القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة بخصم التدفقات النقدية التقديرية الخارجة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات العالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ خطط الفردية.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

45 - يوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية للموظفين السابقين المستحقين ومُعاليهم في جميع أنحاء العالم. وعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي المحددة الاستحقاقات التابعة للمركز، شريطة استيفائهم شروط أهلية معينة، منها إكمال عشر سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة فيما يخص الموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، وخمس سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. وتمثل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة المركز من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. ويتمثل أحد عوامل تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في أخذ اشتراكات جميع الأشخاص المشتركين في الخطة في الاعتبار عند تحديد خصوم المركز المتبقية. وتخصم اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، بالإضافة إلى جزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة، من أجل تحديد قيمة خصوم المركز المتبقية وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة.

استحقاقات الإعادة إلى الوطن

46 - عند انتهاء الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروط أهلية معينة، من بينها الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسيتها وقت انتهاء الخدمة، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن، التي تحسب على أساس مدة الخدمة، وعلى مصروفات السفر ونقل الأمتعة الشخصية. ويُعترف بالخصم من تاريخ التحاق الموظف بالمنظمة ويقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدر لتسوية هذه الاستحقاقات.

الإجازة السنوية

47 - تمثل الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي يُتوقع تسويتها عن طريق دفع مبلغ نقدي للموظفين عند انتهاء خدمتهم في المركز. ويعترف المركز في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوماً (18 يوماً للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراض "الوارد أخيراً بصرف أولاً" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وفعلياً، يتم الحصول على استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد عن اثني عشر شهراً من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي نشأت فيها الاستحقاقات، وبوجه عام، ثمة زيادة في عدد أيام الإجازات السنوية المتراكمة، تشير إلى أن الاستعاضة عن الإجازات السنوية المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة تُرتب على المركز خصوماً حقيقية. وبالتالي، فإن استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المركز في نهاية الخدمة تُصنّف في فئة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل، مع ملاحظة أن الجزء من استحقاق الإجازات السنوية المتراكمة المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون اثني عشر شهراً بعد تاريخ الإبلاغ يصنف ضمن الخصوم المتداولة. وتمشيا مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية، استحقاقات الموظفين، يجب تقييم الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على غرار استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ ولذلك، يقوم المركز بتقييم خصومه المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات محددة لما بعد انتهاء الخدمة خاضعة للتقييم الاكتواري.

الاستحقاقات المنصوص عليها في التنزيل دال

48 - ينظم التنزيل دال للنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوة إلى قيام الموظف بواجباته الرسمية في خدمة الأمم المتحدة. ويقوم خبراء اكتواريون بتقدير قيمة هذه الخصوم.

49 - أما الخصوم المستحقة المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، والإجازات السنوية المتراكمة، فهي غير ممولة بالكامل حالياً وتظهر تحت بند الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان المركز المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

50 - استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي استحقاقات لا تستحق بالكامل في غضون 12 شهراً بعد نهاية السنة التي يقدم فيها الموظف الخدمات التي تنشأ عنها تلك الاستحقاقات. وتشكل الإجازات السنوية المتراكمة مثالا على استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

استحقاقات إنهاء الخدمة

51 - لا يُعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا متى التزم المركز، بشكل واضح تتنفي معه منطقياً إمكانية التراجع، بنظام رسمي مفصل يقضي إما بإنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، وإما بمنحه استحقاقات انتهاء الخدمة على إثر عرض يُقدّمه المركز لتشجيع الموظفين على الانسحاب الطوعي من الخدمة. وتُقيد استحقاقات إنهاء الخدمة المقرر تسويتها في غضون 12 شهراً بالبلغ المتوقع دفعه. وإذا حان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان أثر الخصم هاماً.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

52 - يشارك المركز في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هي خطة ممولة لاستحقاقات محددة يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

53 - ويعرض الصندوق المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وليس بوسع المركز والصندوق، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للمركز من التزامات الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذلك، يتعامل المركز مع هذه الخطة على أنها خطة اشتراكات محددة، تمشياً مع متطلبات

المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات المركز في الصندوق خلال السنة المالية كمصروفات في بيان الأداء المالي.

المخصصات

54 - المخصصات هي عبارة عن خصوم معترف بها لنفقات مقبلة غير محددة من حيث قيمة المبلغ أو التوقيت عندما ينشأ التزام راهن قانوني أو ضمني نتيجة حدث وقع في الماضي ويكون من المحتمل أن يُطلب من المركز تسوية هذا الالتزام، ويكون من الممكن قياس القيمة على نحو موثوق. وتمثل قيمة المخصصات أفضل تقدير للنفقات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ.

عقود الإيجار التشغيلي

55 - تُصنّف عقود الإيجار التي يتحمل فيها المؤجر جزءاً كبيراً من المخاطر والمنافع الملازمة للملكية كعقود إيجار تشغيلي. ويعترف بالمدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الأداء المالي كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وتُعامل ترتيبات حقوق الاستخدام المتبرّع بها محاسبياً كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي وفقاً لما إذا كان تقييم الاتفاق يشير إلى نقل السيطرة على الأصول الأساسية إلى المنظمة من عدمه. وإن عتبة الاعتراف والقياس لأماكن العمل المتبرّع بحق استخدامها في البيانات المالية هي 5 000 دولار لكل ترتيب منفصل من ترتيبات الحق في الاستخدام المتبرّع به في السنة.

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

الخصوم الاحتمالية

56 - إن أي التزامات يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة لا يمكن تأكيد وجودها إلا عندما يقع، أو لا يقع في المستقبل حدث واحد أو أكثر غير مؤكد وغير خاضع كلية لسيطرة المركز، أو حينما يتعذر تقدير القيمة على نحو موثوق، يُفصح عنها باعتبارها خصوماً احتمالية. وتُقيّم الخصوم الاحتمالية باستمرار للتأكد من احتمال حصول تدفق خارجي للموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة. وإذا أصبح من المحتمل نشوء حاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة، يُعترف بمخصصات في البيانات المالية للسنة التي يطرأ فيها التغيير على ذلك الاحتمال. وبالمثل، إذا تراجع احتمال نشوء حاجة إلى هذا التدفق الخارجي، يُفصح عن خصوم احتمالية في الملاحظات على البيانات المالية.

الأصول الاحتمالية

57 - إن أي أصول يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة لا يمكن تأكيد وجودها إلا عندما يقع، أو لا يقع، في المستقبل حدث واحد أو أكثر غير مؤكد وغير خاضع كلية لسيطرة المركز الفعلية يُفصح عنها باعتبارها أصولاً احتمالية في الملاحظات عندما يكون من الأرجح أن تتدفق منافع اقتصادية إلى المركز.

الإيرادات

الإيرادات والمبالغ المستحقة القبض المتأتية من المعاملات غير التبادلية

58 - تتص الترتيبات الإدارية للمركز (انظر A/59/405) على أن تتشارك منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة مناصفةً ميزانية المركز. ويُعترف بالأنصبة المقررة المقدمة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية للميزانية العادية للمركز في مطلع السنة التي يرتبط بها النصيب المقرر. وتحدد الإيرادات على أساس الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين. وفي حال موافقة الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على مبلغين مختلفين، يقسم المركز أدنى المبلغين كاشتراكات مقررة.

59 - ويُعترف بالتبرعات كإيرادات عند توقيع اتفاق ملزم لا يتضمن شروطاً تستلزم أداء محددًا والتزاماً بإعادة الأصول إلى الكيان الذي تبرع بها في حال عدم الوفاء بتلك الشروط. وفي حال تضمن الاتفاق تلك الشروط، يُعترف بالإيرادات عند الوفاء بالشروط، ويُعترف بالخصوم حتى يتم الوفاء بالشروط.

60 - ويُعترف بالمبالغ الكاملة المتعلقة بالاتفاقات والتعهدات الخاصة بالتبرعات المتعددة السنوات غير المشروطة والهبات الأخرى الموعود بها كإيرادات عندما يصبح الترتيب ملزماً، باستثناء برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وفي حال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، يُعترف بالإيرادات بوصفها إيرادات مؤجلة من التبرعات المعلنة أو المستلمة المتعلقة بعقود الموظفين الفنيين المبتدئين للسنوات المقبلة.

61 - يتلقى المركز إعانة إيجار من مؤسسة مباني المنظمات الدولية. ويُعترف بمبلغ إعانة الإيجار عن كل فترة مالية خلال فترة الإيجار. وهو يمثل الفرق بين القيمة السوقية للإيجار والإيجار الفعلي المدفوع. ويستند التقييم إلى البيانات المنشورة في أحد المواقع العقارية المستقلة على شبكة الإنترنت في سويسرا.

62 - أما الخدمات العينية فلا يعترف بها، بل يفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية.

إيرادات المعاملات التبادلية

63 - يُعترف بالإيرادات المتأتية من بيع المنشورات عند قبول الزبون لها. ويُعترف بالإيرادات المتأتية من رسوم الترخيص خلال فترة الترخيص. ويُعترف بالإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات إلى الحكومات والكيانات الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات وفقاً للاتفاقات.

إيرادات الاستثمار

64 - تشمل إيرادات الاستثمار حصة المركز من صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك وغيرها من إيرادات الفوائد. ويشمل صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك كل المكاسب والخسائر الناجمة عن بيع الاستثمارات، التي تُحسب باعتبارها الفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية. وتخصم تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى أنشطة الاستثمار من الإيرادات ويوزع صافي الإيرادات توزيعاً تناسبياً على جميع المشاركين في صندوق النقدية المشترك على أساس متوسط أرصدهم اليومية. وتشمل إيرادات صندوق النقدية المشترك أيضاً المكاسب والخسائر التي لم تتحقق في الأوراق المالية، والتي توزع توزيعاً تناسبياً على جميع المشاركين على أساس أرصدهم في نهاية السنة.

المصرفيات

65 - المصرفيات هي انخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانات الخدمة خلال سنة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك للأصول أو تكبد خصوم تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول ويعترف بها على أساس الاستحقاق عندما تسلم البضائع وتقدم الخدمات، بصرف النظر عن شروط الدفع. وتعتبر المنح المقدمة للمستفيدين النهائيين التي تصل قيمتها إلى 30 000 دولار تحويلات، ويُعترف بالمصرفيات عندما يصبح المركز ملزماً بالدفع.

الإبلاغ القطاعي

66 - القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها يبلغ عن معلوماتها المالية على حدة من أجل تقييم أداء الكيان في السابق من حيث تحقيق أهدافه، ولاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

67 - ومركز التجارة الدولية، الذي أنشئ في عام 1964، هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة مكرسة بالكامل لدعم إضفاء الطابع الدولي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعني ذلك أن الوكالة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وأن تكون لها صلات بالأسواق العالمية لأغراض التجارة والاستثمار، وبالتالي توليد الدخل وإيجاد فرص العمل، وخاصة للنساء والشباب والمجتمعات الفقيرة. ولذلك، يندرج المركز ضمن قطاع تشغيلي واحد لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الترتيب المشترك

68 - الترتيب المشترك هو ترتيب يتمتع فيه طرفان أو أكثر بسيطرة مشتركة. والأطراف ملزمة بموجب ترتيب ملزم يمنح طرفين أو أكثر سيطرة مشتركة على الترتيب. ويمكن تصنيف الترتيب المشترك بموجب المعيار 37 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الترتيبات المشتركة، في إحدى هاتين الفئتين:

(أ) عملية مشتركة يعترف فيها المشاركون في الترتيب (مع سيطرة مشتركة على الترتيب أو بدونها) بحصصهم في الأصول والخصوم والإيرادات والمصرفيات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي المنطبق على أصول وخصوم وإيرادات ومصرفيات معينة؛

(ب) مشروع مشترك تتمتع فيه الأطراف في الترتيب بحقوق في صافي الأصول ويُعترف بحصة الكيان باستخدام طريقة حقوق الملكية. ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، تُسجل بداية الحصة بسعر التكلفة وتعدل لاحقاً لبيان التغيرات التي تحصل في حصة الكيان من صافي الأصول بعد الحيازة. ويُعترف بحصة الكيان في الترتيب المشترك بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. وتُسجل الحصة باعتبارها أصلاً غير متداول ما لم تنشأ عنها خصوم صافية، ففي هذه الحالة، تُقيد بوصفها خصماً غير متداول.

الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

69 - يُفصح في الملاحظات على البيانات المالية عن الأطراف ذات العلاقة التي لديها القدرة على السيطرة على المركز أو على ممارسة نفوذ كبير عليه في اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية، وكذلك عن

المعاملات التي تجرى مع هذه الأطراف، ما لم تكن قد تمت في سياق، أو بما يتفق مع، علاقة طبيعية وبشروط تزاعي الاستقلالية بين هذه الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يفصح المركز عن معاملات محددة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

الاحتياطات التشغيلية

70 - يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي للصندوق الاستثماري للمركز من أجل تغطية التأخير في تسديد التبرعات، ومواجهة عجز الإيرادات عن تغطية المصروفات النهائية للصناديق الاستثمارية وفقاً للأمر الإداري ST/AI/285. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ صندوق دعم البرامج أيضاً باحتياطي تشغيل يعادل 20 في المائة من إيرادات تكاليف الدعم التقديرية وفقاً للأمر الإداري ST/AI/286. ويُعرض هذان الاحتياطيان في بيان المركز المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول كعنصر مستقل من عناصر صافي الأصول.

4 الملاحظة

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
صندوق النقدية المشترك الرئيسي	36 649	8 947	
النقدية المودعة في المكتب الرئيسي والمكاتب الميدانية	14	13	
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	36 663	8 960	

71 - يُحتفظ بالنقدية الضرورية لأغراض الصرف الفوري في صندوق النقدية المشترك الرئيسي. أما النقدية المودعة في المكتب الرئيسي والمواقع الميدانية، فتستخدم لتلبية الاحتياجات المالية الملحة في تلك المواقع. وفي عام 2019، بلغت قيمة الاتفاقات الموقعة 164,587 مليون دولار (2018: 165,039 مليون دولار). وكان العديد من الاتفاقات متعدد السنوات وكانت دفعاتها الأولية كبيرة، مما أدى إلى تسجيل زيادة في النقدية ومكافئات النقدية.

5 الملاحظة

الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

الأصول المالية		
القيمة العادلة بفائض أو بعجز		
76 719	76 452	الاستثمارات، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل القصير)
5 942	23 814	الاستثمارات، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل الطويل)
82 661	100 266	مجموع القيمة العادلة بفائض أو بعجز
النقدية والحسابات المستحقة القبض		
8 947	36 649	النقدية ومكافئات النقدية، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الملاحظة 4)
13	14	النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى (الملاحظة 4)
174 562	215 213	الحسابات المستحقة القبض (الملاحظة 6)
183 522	251 876	مجموع النقدية والحسابات المستحقة القبض
266 183	352 142	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
91 608	136 915	المبلغ المتصل منها بالأصول المالية المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي
الخصوم المالية		
التكلفة المهلكة		
(9 669)	(12 282)	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة (الملاحظة 10)
(9 669)	(12 282)	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية

72 - إضافة إلى ما يحوزه المركز بصفة مباشرة من نقدية ومكافئات للنقدية واستثمارات، فإنه يشارك في صندوق النقدية المشترك الرئيسي التابع لخزانة الأمم المتحدة. ويتألف صندوق النقدية المشترك الرئيسي من حسابات مصرفية تشغيلية ومكافئات نقدية واستثمارات بدولارات الولايات المتحدة.

73 - ويؤثر تجميع الأموال إيجاباً في أداء الاستثمارات ومخاطرها بوجه عام بفضل وفورات الحجم المحققة والقدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صندوق النقدية المشترك (النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداته إلى الرصيد الأصلي لكل كيان مشارك.

74 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، شارك المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي، الذي بلغ إجمالي قيمة موجوداته من الأصول 9 339,4 مليون دولار (2018: 7 504,8 ملايين دولار)، منها 136,915 مليون دولار مستحقة للمركز (2018: 91,608 مليون دولار)، تشمل استثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بقيمة 100 266 مليون دولار (2018: 82,661 مليون دولار) ونقدية ومكافئات للنقدية قيمتها 36,649 مليون

دولار (2018: 8,947 ملايين دولار). وبلغت حصته من الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي 2,652 مليون دولار (2018: 1,250 مليون دولار) (انظر الملاحظة 15).

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
القيمة العادلة بفائض أو عجز			
6 255 379	5 177 137		الاستثمارات القصيرة الأجل
486 813	1 624 405		الاستثمارات الطويلة الأجل
6 742 192	6 801 542		مجموع القيمة العادلة للاستثمارات بفائض أو بعجز
قروض وحسابات مستحقة القبض			
732 926	2 499 980		النقدية ومكافآت النقدية
29 696	37 868		إيرادات الاستثمار المستحقة
762 622	2 537 848		مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض
7 504 814	9 339 390		مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
خصوم صندوق النقدية المشترك			
91 608	136 915		الخصوم المستحقة الدفع للمركز
7 413 206	9 202 475		الخصوم المستحقة الدفع لمشاركين آخرين في صندوق النقدية المشترك
7 504 814	9 339 390		مجموع الخصوم
-	-		صافي الأصول

موجز إيرادات ومصروفات صندوق النقدية المشترك الرئيسي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
152 805	198 552		إيرادات الاستثمار
3 852	14 355		المكاسب غير المتحققة
156 657	212 907		إيرادات الاستثمار من صندوق النقدية المشترك الرئيسي
854	3 313		مكاسب صرف العملات الأجنبية
(805)	(808)		الرسوم المصرفية
49	2 505		المكاسب/(الخصائر) التشغيلية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي
156 706	215 412		الإيرادات من صندوق النقدية المشترك الرئيسي

الأصول المالية المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي المستحقة الدفع لمركز التجارة الدولية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
76 452	76 719		
23 814	5 942		
100 266	82 661		
36 649	8 947		
36 649	8 947		
136 915	91 608		

إدارة المخاطر المالية

75 - تؤدي عمليات المركز إلى تعرضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وهي: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة. وتعتبر خزانة الأمم المتحدة مسؤولة عن إدارة الاستثمارات والمخاطر فيما يخص صندوق النقدية المشترك الرئيسي، بما في ذلك تنفيذ أنشطة الاستثمار وفقاً للمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات.

76 - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من الصندوق الاستثماري. ويفوق التركيز على جودة الاستثمار والسلامة والسيولة التركيز على عنصر الأهداف المتعلقة بمعدل العائد السوقي.

77 - وتجري لجنة للاستثمارات تقييماً دورياً للأداء الاستثماري وتقييم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية، وتقدم توصيات لتحديث تلك المبادئ.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

78 - مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في صك مالي بالتزاماته التعاقدية، مسبباً بذلك خسارة مالية للمركز. وتنتشأ المخاطر الائتمانية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن المبالغ المستحقة القبض التي لم تُسدد. وتعادل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان حتى تاريخ الرصيد. ولا يحتفظ المركز بأي رهون لاستخدامها كضمان.

79 - وتقتضي المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية للجهات المضادة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل استثمارات الصندوق المشترك الرئيسي المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية، والأوراق المالية التي تصدرها الوكالات الحكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال

استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوق النقدية المشترك الرئيسي في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المدعومة بأصول والمضمونة برهن عقاري أو في منتجات حصص الملكية.

80 - وتتص المبادئ التوجيهية على عدم الاستثمار في إصدارات جهات تقل تقديرات جدارتها الائتمانية عن المواصفات المحددة وتتص أيضاً على حدود قصوى لتركيز الاستثمارات في إصدارات أي جهة بعينها. وقد استوفيت هذه الشروط وقت القيام بالاستثمارات.

81 - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة فيما يخص صندوق النقدية المشترك الرئيسي هي تلك التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم تصنيفات وكالات S&P Global Ratings (ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية) و Moody's (موديز) و Fitch (فيتش) في تصنيف السندات والأدوات المالية المخصصة، في حين يُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وفي نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما هو مبين في الجدول أدناه:

استثمارات صندوق النقدية المشترك حسب تصنيفات الجدارة الائتمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(تستند النسبة المئوية إلى القيمة الدفترية)

التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018				صندوق النقدية المشترك الرئيسي التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019			
				السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)			
لم تُصنّف	A+	AA+/AA/AA-	AAA	لم تُصنّف	A+	AA+/AA/AA-	AAA
	5,60	79,00	15,40	5,4	58,8	35,8	ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية
5,60		39,30	55,10	16,0	23,8	60,2	فيتش
	A1	Aa1/Aa2/Aa3	Aaa		A1	Aa1/Aa2/Aa3	Aaa
	0,30	50,00	49,70		45,2	54,8	موديز
				الأوراق التجارية (التصنيفات القصيرة الأجل)			
		A-1+				A-1+/A-1	
		100,00	ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية			100	ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية
		FI+				FI+/FI	
		100,00	فيتش			100	فيتش
		P-1				P-1	
		100,00	موديز			100	موديز
				اتفاق إعادة الشراء العكسي (التصنيفات القصيرة الأجل)			
		A-1+				A-1+	
		100,00	ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية			-	ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية
		FI+				FI+	
		100,00	فيتش			-	فيتش

التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018			التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019		
P-1			P-1		
100,00 موديز			- موديز		
			الودائع لأجل (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة)		
-a+/a/a	aa/aa-	Aaa	a+/a	aa/aa	aaa
46,50	53,50	-	15,8	84,2	-
			فيتش		

82 - وتراقب خزنة الأمم المتحدة بعناية التصنيفات الائتمانية، وبالنظر إلى أن الاستثمارات تقتصر على الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مُضمحلة القيمة.

الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان الأخرى

83 - تشكل تبرعات الحكومات الممثلة للدول الأعضاء في المنظمين الأم للمركز غالبية التبرعات المستحقة القبض التي يتسلمها المركز. وتعتبر مخاطر الائتمان طفيفة للغاية لأن معظم الجهات المانحة للمركز هي كيانات سيادية. وأدرج اعتماد لتغطية الحسابات المستحقة القبض المشكوك في تحصيلها قدره 0,06 مليون دولار (2018: 0,661 مليون دولار) بالنسبة للحسابات الأخرى المستحقة القبض. ويرد فيما يلي تقادم الحسابات المستحقة القبض:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018		31 كانون الأول/ديسمبر 2019		
إجمالي الحسابات المستحقة القبض	بدل التغطية	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	بدل التغطية	
-	62	-	8	أقل من سنة واحدة
661	661	60	60	أكثر من سنة واحدة
661	723	60	68	المجموع

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

84 - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تكون لدى المركز الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويضع المركز تنبؤاته بشأن التدفقات النقدية، بالتزامن مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يرصد التنبؤات المنتظمة عن متطلبات السيولة، لضمان أن تكون لديه النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

85 - ويُنقل الفائض النقدي الذي يحتفظ به المركز بالإضافة إلى الرصيد المطلوب لإدارة رأس المال المتداول إلى صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزنة الأمم المتحدة. ويتعرض هذا الصندوق لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياجات المشاركين إلى سحب مبالغ في خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات المشاركين متى حان أجلها. ويتوافر

الجزء الأكبر من النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يتعرض لها صندوق النقدية المشترك الرئيسي منخفضة.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر أسعار الفائدة

86 - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيم العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية في المستقبل نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. فعلى وجه العموم، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، ويُعبّر عن هذه المدة بالسنوات. وكلما طالت هذه المدة ازدادت مخاطر سعر الفائدة.

87 - ويشكل صندوق النقدية المشترك الرئيسي المصدر الرئيسي لتعرض المركز لمخاطر أسعار الفائدة نظراً إلى أن النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات ذات المعدل الثابت هي أدوات مالية تدر فوائد. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، استثمر صندوق النقدية المشترك الرئيسي أساساً في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقل حدها الأقصى عن خمس سنوات (2018: ثلاث سنوات). وبلغ متوسط مدة صندوق النقدية المشترك الرئيسي 0,74 سنة (2018: 0,33 سنة)، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انخفاض المخاطر.

88 - ويقدم الجدول الوارد أدناه تحليلاً لكيفية تأثر القيمة العادلة لصندوق النقدية المشترك الرئيسي بالزيادة أو النقصان في وقت كتابة التقرير في حال حدوث تحول في منحنى العائد ككل بسبب التغيرات في أسعار الفائدة. وبما أن هذه الاستثمارات تُسجل بقيمتها العادلة بفائض أو عجز، فإن التغير في القيمة العادلة يمثل زيادة أو نقصاناً في الفائض أو العجز وفي صافي الأصول. ويبين الجدول أثر التحول بمقدار 200 نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحنى العائد (100 نقطة أساس تعادل 1 في المائة). وتقدم هذه التحولات في نقاط الأساس على سبيل الإيضاح.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	200-	150-	100-	50-	0	50+	100+	150+	200+
(بملايين دولارات الولايات المتحدة) الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة	134,47	100,84	67,22	33,61	—	(33,60)	(67,20)	(100,79)	(134,38)
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي									

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	200-	150-	100-	50-	0	50+	100+	150+	200+
(بملايين دولارات الولايات المتحدة) الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة	48,46	36,34	24,23	12,11	—	(14,89)	(24,22)	(36,33)	(48,44)
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي									

مخاطر السوق الأخرى: مخاطر الأسعار

89 - صندوق النقدية المشترك الرئيسي غير معرّض لمخاطر أسعار أخرى مهمة لأنه لا يبيع على المكشوف ولا يقترض أوراقا مالية ولا يشتري أوراقا مالية بأموال مقترضة، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيفات المحاسبية والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

90 - يُبلّغ عن جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة بفائض أو عجز. أما بالنسبة إلى النقدية ومكافئات النقدية المسجلة بقيمتها الإسمية، فإن هذه القيمة تعتبر قيمة تقريبية للقيمة العادلة.

91 - وتعرّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة (غير المعدّلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1 وهي مدخلات قابلة للرصد فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصل أو الخصم غير المستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

92 - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعروضة وقت كتابة هذا التقرير وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة بيّسر وانتظام من وكالة للتداول أو تاجر أو سمسار أو مجموعة صناعية أو دائرة تسعير أو وكالة رقابية، وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية التي تجري بانتظام على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي هو سعر العرض الحالي.

93 - وتُحدّد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في السوق النشطة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، تُدرج هذه الأداة في المستوى 2.

94 - ويبين التسلسل الهرمي الوارد في الجدول أدناه أصول صندوق النقدية المشترك الرئيسي التي قيست بالقيمة العادلة حتى تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، أو أي خصوم مقومة بالقيمة العادلة، أو أي عمليات تحويل كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر: صندوق النقدية المشترك الرئيسي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018			31 كانون الأول/ديسمبر 2019			
المجموع	المستوى 2	المستوى 1	المجموع	المستوى 2	المستوى 1	
						الأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز
205 566	-	205 566	148 473	-	148 473	سندات صادرة عن شركات
791 922	-	791 922	755 027	-	755 027	سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة
-	-	-	423 230	-	423 230	سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة
174 592	-	174 592	497 829	-	497 829	سندات صادرة عن هيئات فوق وطنية
610 746	-	610 746	347 398	347 398	-	سندات صادرة عن خزانة الولايات المتحدة
219 366	-	219 366	3 419 585	3 419 585	-	صندوق النقدية المشترك الرئيسي، أوراق تجارية
4 740 000	4 740 000	-	1 210 000	1 210 000	-	صندوق النقدية المشترك الرئيسي، ودائع لأجل
6 742 192	4 740 000	2 002 192	6 801 542	4 976 983	1 824 559	مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي

إدارة المخاطر المالية: مخاطر صرف العملات الأجنبية

95 - تشير مخاطر صرف العملات الأجنبية إلى خطر تقلب القيمة العادلة أو تدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وبما أن المركز يدير عملياته على الصعيد الدولي، فهو معرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن مختلف حالات التعرض لتقلب أسعار صرف العملات، وعلى رأسها الفرنك السويسري. وتشترط الإدارة أن يدير المركز مخاطر صرف العملات في مقابل عملته الوظيفية من خلال هيكله التبرعات الواردة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية بالفرنك السويسري، وهي العملة الأجنبية اللازمة للأغراض التشغيلية المتصلة بالميزانية العادية. وتقوم الأصول المالية والخصوم المالية للمركز أساساً بدولار الولايات المتحدة، مما يحد من تعرضه لتقلبات العملات الأجنبية بصفة عامة. وتسجل الخصوم المالية، بما في ذلك الأموال المقبوضة سلفاً والأموال المحتفظ بها نيابة عن جهات مانحة في الحسابات بدولارات الولايات المتحدة، رغم أن نسبة منها قد تُردّ بعملات محلية بناء على طلب الجهات المانحة. ويخفف من مخاطر العملات المتصلة بمشاريع التعاون التقني بتضمين الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة شروطاً تعاقدية تنص على أن المركز لا يتحمل أي خصوم مالية تتجاوز الأموال المقدمة من الجهة المانحة والمحسوبة بالعملية الوظيفية للمركز.

التعرض لخطر تقلب أسعار العملات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	عملات أخرى	الكرونة السويدية	الجنيه الأسترالي	اليورو	الفرنك السويسري	دولار الولايات المتحدة	
136 915	631	-	92	1 159	246	134 787	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
215 205	6 684	9 503	25 535	85 122	4 861	83 500	التبرعات المستحقة القبض
8	-	-	-	-	8	-	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
352 128	7 315	9 503	25 627	86 281	5 115	218 287	مجموع الأصول المالية

التعرض لخطر تقلب أسعار العملات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دولار الولايات المتحدة	الفرنك السويسري	اليورو	الجنيه الإسترليني	الكرونة السويدية	عملات أخرى	المجموع	
89 541	200	1 502	112	-	253	91 608	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
31 340	6 750	85 334	25 249	15 719	10 108	174 500	التبرعات المستحقة القبض
54	8	-	-	-	-	62	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
120 935	6 958	86 836	25 361	15 719	10 361	266 170	مجموع الأصول المالية

96 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، لو كانت قيمة دولار الولايات المتحدة زادت أو نقصت بنسبة 10 في المائة مقابل العملات الأخرى المقومة بها التبرعات والحسابات الأخرى المستحقة القبض المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي، وظلت كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، لكانت النتائج الصافية للسنة هي زيادة أو نقصان بمقدار 13,384 مليون دولار (2018: 14,525 مليون دولار)، ويعزى ذلك بالأساس إلى مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تحويل الحسابات المستحقة القبض المقومة باليورو والجنيه الإسترليني والكرونة السويدية والفرنك السويسري. وبالمثل، لكان أثر ذلك على صافي الأصول هو زيادة أو نقصان بمقدار 13,384 مليون دولار (2018: 14,525 مليون دولار).

6 الملاحظة

الحسابات المستحقة القبض

- 97 - التبرعات المستحقة القبض المتداولة هي تبرعات مؤكدة سيحين موعد تقديمها في غضون 12 شهراً، في حين أن التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة سيحين موعد تقديمها بعد 12 شهراً من تاريخ البيانات المالية.
- 98 - وسجلت التبرعات المستحقة القبض المتداولة وغير المتداولة زيادة نتيجة توقيع اتفاقات جديدة متعددة السنوات بقيمة تقارب 164,587 مليون دولار (2018: 165,039 مليون دولار) خلال السنة، قابلتها مبالغ التسوية الواردة في عام 2019 والمكاسب أو الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية.
- 99 - وتمثل التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة البالغة 120,115 مليون دولار (2018: 102,477 مليون دولار) القيمة المخصصة للمبالغ المستحقة القبض في السنوات المقبلة.

التبرعات المستحقة القبض

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
72 023	95 090	التبرعات المتداولة
102 477	120 115	التبرعات غير المتداولة
174 500	215 205	مجموع التبرعات المستحقة القبض

100 - تتألف الحسابات الأخرى المستحقة القبض مما يلي:

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
62	8	الحسابات المستحقة القبض من المبيعات
661	60	حسابات أخرى
(661)	(60)	بدل تغطية الديون المشكوك في تحصيلها
62	8	مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض

بدل تغطية الديون المشكوك في تحصيلها

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
(648)	(661)	في 1 كانون الثاني/يناير
-	637	المبالغ المشطوبة
(13)	(36)	(إضافة)/صرف البديل في السنة الجارية
(661)	(60)	في 31 كانون الأول/ديسمبر

101 - عملاً بالقاعدة المالية 106-7 (أ)، شُطِبَ مبلغ مستحق القبض غير قابل للاسترداد يعادل 637 286 مليون دولار خلال عام 2019. وشُطِبَت أيضاً خلال عام 2019 مبالغ مستحقة القبض متنوعة قدرها 3 145 دولاراً تتعلق بسلف السفر.

الملاحظة 7

الأصول الأخرى

102 - السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين هي منح صادرة عن المركز ومشمولة باتفاقات ملزمة تتضمن شروطاً لم يتم الوفاء بها في تاريخ الإبلاغ. ويُعترف بالمصروفات وفقاً لاستيفاء الشروط الواردة في الاتفاق.

ووفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، يُنقل إلى فئة المصروفات الجزء الصافي من أي سلف لم يكن قد تم الوفاء بعد بشروط تقديمها في نهاية السنة، باستثناء المنح التي تخضع لسيطرة المركز الفعلية. ولم تُنقل سلف من هذا القبيل إلى فئة المصروفات خلال عام 2019.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
2 089	5 008	السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين
477	155	السلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
401	665	السلف المقدمة إلى البائعين
782	805	السلف المقدمة إلى الموظفين
19	36	المبالغ المستردة من الموظفين
105	68	سلف أخرى
3 873	6 737	المجموع الفرعي، الأصول المتداولة
35	23	المبالغ المستردة من الموظفين
35	23	المجموع الفرعي، الأصول غير المتداولة
3 908	6 760	مجموع الأصول الأخرى

الملاحظة 8

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الثابتة	الأثاث والتجهيزات	الآلات والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع	
366	688	296	371	1 054	2 775	التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير 2019
40			18	58		الأصول المضافة
		(34)	(26)	(60)		الأصول المتصرف فيها
406	688	262	363	1 054	2 773	التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
156	439	283	262	746	1 886	الاستهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2019
51	92	1	21	205	370	الاستهلاك
		(34)	(26)	(60)		الأصول المتصرف فيها
207	531	250	257	951	2 196	الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
						صافي القيمة الدفترية
210	249	13	109	308	889	1 كانون الثاني/يناير 2019
199	157	12	106	103	577	31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الآلات والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع
التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير 2018	302	910	282	457	1 054
الأصول المضافة	64	126	14	108	312
الأصول المتصرف فيها	-	(348)	-	(194)	(542)
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	366	688	296	371	1 054
الاستهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2018	106	696	280	442	485
الاستهلاك	50	91	3	14	261
الأصول المتصرف فيها	-	(348)	-	(194)	(542)
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	156	439	283	262	746
صافي القيمة الدفترية					
1 كانون الثاني/يناير 2018	196	214	2	15	569
31 كانون الأول/ديسمبر 2018	210	249	13	109	308
					889

103 - وفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، أجرى المركز استعراضاً سنوياً للقيمة المتبقية للأصول المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام، إلى جانب استعراض لاضمحلال القيمة أُجري لأغراض التقرير المقرر تقديمه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم يسفر الاستعراض عن اعتبار أي معدات مضمحلة القيمة ولم تُسجل أي قيمة متبقية ذات أهمية نسبية تستدعي إعادة إضافتها إلى قيمة الأصول. غير أنه جرى شطب أصول يصل مجموع قيمتها إلى 0,06 مليون دولار بسعر التكلفة (2018: 0,542 مليون دولار) خلال السنة بسبب التقادم.

9 الملاحظة

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المستحدثة داخلياً	البرامجيات المستحدثة داخلياً	البرامجيات المستحدثة داخلياً	المجموع
التكلفة الافتتاحية في 1 كانون الثاني/يناير 2019	4 027	174	4 201
الأصول المضافة	623	505	1 128
الأصول المنقولة	174	(174)	-
إجمالي التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	4 824	505	5 329
الرصيد الافتتاحي للإهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2019	1 619	-	1 619
الإهلاك	824	-	824
الرصيد الختامي للإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	2 443	-	2 443
صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2019	2 408	174	2 582
صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	2 381	505	2 886

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	البرامجيات المستحدثة داخلياً	البرامجيات المستحدثة داخلياً	برامجيات قيد
3 079	329	2 750	التكلفة الافتتاحية في 1 كانون الثاني/يناير 2018
1 122	297	825	الأصول المضافة
-	(452)	452	الأصول المنقولة
4 201	174	4 027	إجمالي التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
977	-	977	الرصيد الافتتاحي للإهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2018
642	-	642	الإهلاك
1 619	-	1 619	الرصيد الختامي للإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
2 102	329	1 773	صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2018
2 582	174	2 408	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

104 - تتألف الأصول غير الملموسة للمركز من مجموعة من الأدوات وقواعد البيانات الإلكترونية التي تتيح للمستفيدين منها جعل التجارة العالمية أكثر شفافية وتيسير الوصول إلى أسواق جديدة. وأنجز خلال السنة مشروع للبرامجيات المستحدثة داخلياً مستمر منذ عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت ثلاثة مشاريع لاستحداث البرامجيات وأنجزت خلال السنة. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الأربعة المتعلقة بالبرامجيات المستحدثة داخلياً 0,797 مليون دولار. وثمة مشروعان من عام 2019 سيستمران في عام 2020 ويُعترف بهما في بند البرامجيات قيد الاستحداث بقيمة 0,505 مليون دولار. وبلغ إجمالي نفقات أنشطة البحث والتطوير خلال عام 2019 ما قدره 1,513 مليون دولار، يتألف من مبلغ 0,385 مليون دولار تم الاعتراف بها كمصروفات خلال عام 2019، ومبلغ 0,623 مليون دولار تمت رسملته على أساس اكتمال المشاريع، ومبلغ 0,505 مليون دولار تم الاعتراف به كأصول قيد الاستحداث. وإن القيمة الدفترية لكل من الأصول غير الملموسة، البالغ عددها 16 أصلاً والتي بلغت قيمتها الإجمالية 2,886 مليون دولار، لم تكن هامة بالنسبة للبيانات المالية للمركز، بما يستدعي إجراء إفصاح منفصل.

الملاحظة 10

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
4 190	2 760	الحسابات المستحقة الدفع للبايعين والحسابات الأخرى المستحقة الدفع
4 403	4 935	الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة
3 690	1 974	المستحقات مقابل سلع وخدمات
12 283	9 669	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

105 - تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين والحسابات المستحقة الدفع الأخرى أساساً بالحسابات المستحقة الدفع للبائعين التجاريين والخبراء الاستشاريين. ويعزى الارتفاع أساساً إلى الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع للخبراء الاستشاريين، وهو ما يتماشى مع الزيادة في المصروفات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين لهذه السنة.

106 - وتتألف الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة من رصيد التبرعات غير المنفقة المتعلقة بمشاريع مغلقة، بانتظار رد هذه المبالغ أو إعادة برمجتها، ومن الرصيدين المستحقين للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية عن مدفوعات زائدة أو وفورات أو فائض من الأنصبة المقررة والذين يبلغان 0,164 مليون دولار (2018: 0,157 مليون دولار) و 2,301 مليون دولار (2018: 1,919 مليون دولار) على التوالي.

الملاحظة 11

الخصوم الأخرى

107 - يعترف المركز بالتبرعات النقدية المشفوعة بشروط كخصوم. وتفرض الجهات المانحة شروطاً على استخدام التبرعات تشمل التزاماً بالأداء يتمثل في استخدام التبرعات بطريقة معينة والتزاماً واجب التنفيذ بإعادة التبرعات في حال لم تُستخدم بالطريقة المحددة. والمبلغ المعترف به باعتباره خصماً هو الرصيد غير المنفق من التبرعات في تاريخ الإبلاغ. وبينما يفي المركز بالشروط المرتبطة بالتبرعات من خلال صرف الأموال بالطريقة التي حُدِّدَت لها، تُخفَض القيمة الدفترية للخصوم ويُعترف بمبلغ يكافئ هذا التخفيض كإيرادات.

108 - ويعترف المركز بالمبالغ المقبوضة تحت بند التبرعات كخصوم، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق مع الجهة المانحة بشأن طريقة استخدام التبرع أو التبرعات التي يُنتظر برمجتها في أنشطة مشاريع محددة.

109 - وزادت الخصوم المتعلقة بالترتيبات المشروطة نتيجة توقيع اتفاقات جديدة متعددة السنوات بقيمة تقارب 113,184 مليون دولار خلال السنة (2018: 105,226 مليون دولار)، بينما اعتُرف بقيمة اتفاقات متعددة السنوات إجماليها 35,132 مليون دولار تقريباً (2018: 18,500 مليون دولار) كإيرادات خلال السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

الخصوم المتداولة		
33 131	54 456	الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة
-	800	المبالغ المقبوضة سلفاً
-	268	الخصوم الأخرى
33 131	55 524	مجموع الخصوم المتداولة
الخصوم غير المتداولة		
108 907	162 840	الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة
-	279	الخصوم الأخرى
108 907	163 119	المجموع الفرعي، الخصوم المتداولة
142 038	218 643	مجموع الخصوم الأخرى

الملاحظة 12

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

110 - الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين غير ممولة. ويتولى خبراء اكتوبريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات انتهاء الخدمة أو ما بعد انتهاء الخدمة، ويجري إقرارها وفقاً للنظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويجري التقييم الاكتواري عادةً كل سنتين. وأجري آخر تقييم اكتواري شامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
الخصوم المتداولة			
389	919		مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
277	337		الإجازات السنوية المتراكمة
595	719		إجازة زيارة الوطن
487	620		منحة الإعادة إلى الوطن
1 434	1 772		التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
3 182	4 367		المجموع الفرعي، الخصوم المتداولة
الخصوم غير المتداولة			
3 583	4 303		الإجازات السنوية المتراكمة
5 450	7 286		منحة الإعادة إلى الوطن
76 683	154 176		التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
85 716	165 765		المجموع الفرعي، الخصوم المتداولة
88 898	170 132		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

111 - وترد فيما يلي المنهجية المستخدمة لتقدير المبالغ المتعلقة بكل من الخصوم:

(أ) *إجازة زيارة الوطن*: يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر إلى بلدانهم الأصلية في السنة الثانية من بدء تعيينهم، وكل سنتين بعد ذلك. وتتعلق الخصوم المسجلة بقيمة استحقاقات إجازة زيارة الوطن التي يستحقها الموظفون ولم يُستقد منها حتى تاريخ الإبلاغ. ويُعتبر الخصم المتعلق بإجازة زيارة الوطن استحقاقاً قصير الأجل ويُعترف به بقيمته التقديرية دون حسم؛

(ب) *الإجازات السنوية المتراكمة*: من الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى الإجازات السنوية المتراكمة. والخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية هي أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي يُتوقع تسويتها عن طريق دفع مبلغ نقدي للموظفين عند انتهاء خدمتهم في المركز. ويعترف المركز في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوماً (18 يوماً للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتُطبّق هذه المنهجية افتراضاً الوارد أخيراً بصرف أولاً، في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات

سابقة. وتحسب الإجازات السنوية غير المستخدمة بمعدل 261/1 من المرتب الصافي مضافاً إليه تسوية مقر العمل بالنسبة إلى الموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا وبمعدل 261/1 من المرتب الصافي بالنسبة إلى الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. ويُصنّف ضمن الخصوم المتداولة الجزء من استحقاق الإجازة السنوية المتراكم المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون 12 شهراً بعد تاريخ الإبلاغ. وتُصنّف الخصوم المتعلقة باستحقاقات الإجازة السنوية المتراكمة في فئة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وتُحدّد قيمتها اكتوارياً؛

(ج) *منحة الإعادة إلى الوطن والسفر*: وفقاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي الحصول على منحة عند انتهاء خدمتهم على أساس عدد سنوات خدمتهم خارج وطنهم، إذا كانوا قد أكملوا سنة واحدة على الأقل من الخدمة خارج بلدانهم الأصلية. وتُحسب المنحة على أساس المرتب الصافي بالنسبة إلى الموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا، وعلى أساس الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة إلى الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وإضافة إلى ذلك، يحق لموظفي المركز المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية عند انتهاء خدمتهم، لهم ولأزواجهم وأطفالهم المعالين. ويُصنّف ضمن الخصوم المتداولة الجزء من استحقاق الإجازة السنوية المتراكم المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون 12 شهراً بعد تاريخ الإبلاغ. وتُصنّف منحة الإعادة إلى الوطن والسفر المرتبط بها في فئة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وتُحدّد قيمتها اكتوارياً. ويحق للموظفين الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، شريطة أن يكون الموظف قد عمل لمدة سنة واحدة على الأقل في مركز عمل خارج بلد جنسيته.

(د) *التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*: يحق للموظفين (وأزواجهم وأطفالهم المعالين والباقيين على قيد الحياة بعدهم) الذين يتقاعدون من الخدمة في سن 55 عاماً أو أكثر، الحصول على تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إذا كانوا مضمولين قبل تقاعدهم بخطة تأمين صحي قائمة على الاشتراكات لمدة 5 سنوات على الأقل من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل 1 تموز/يوليه 2007، و 10 سنوات من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين بعد 1 تموز/يوليه 2007. ويحصل الموظفون المعيّنون قبل 1 تموز/يوليه 2007 الذين تكون لديهم عند التقاعد تغطية تقل عن 10 سنوات ولكن تتجاوز 5 سنوات على تغطية غير مدعومة إلى أن ينقضي على تسجيلهم 10 سنوات، وهو الأجل الذي تصبح فيه التغطية مدعومة. وتُحسب خصوم المركز فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتبارها الخصوم المتبقية بعد خصم اشتراكات المتقاعدين وجزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة والتي تقتضي ألا تتجاوز حصة المركز من الخصوم نصف إجمالي الخصوم.

(هـ) *سن التقاعد الإلزامي للموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة في 1 كانون الثاني/يناير 2014 أو بعده هي 65 سنة؛ وللموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014 هي 60 أو 62 سنة. وقررت الجمعية العامة أن ترفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى 65 سنة للموظفين الذين عينتهم المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014 وذلك في موعد أقصاه 1 كانون الثاني/يناير 2018، مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة. ونفذ هذا التغيير اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018 وهو يؤثر على حسابات الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي ستجرى في المستقبل.*

112 - وتستند النتائج الاكتوارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى دراسة اكتوارية. وتم تحديث الافتراضات المالية والديمغرافية منذ التقييم الاكتواري الذي أُجري في عام 2018 لتحديد خصوم المركز المقدرة فيما يتعلق بالتزامات الاستحقاقات المحددة في تاريخ الإبلاغ.

113 - وفيما يتعلق بعام 2019، قام الخبير الاكتواري بحساب إجمالي الخصوم لجميع خطط الاستحقاقات المحددة لما بعد انتهاء الخدمة الذي بلغ 245,379 مليون دولار (2018: 165,824 مليون دولار)، قابلته اشتراكات المشتركين في الخطة البالغة 76,885 مليون دولار (2018: 77,910 مليون دولار) بحيث بلغ صافي خصوم المركز 168,494 مليون دولار (2018: 87,914 مليون دولار). ويُعزى إجمالي الزيادة البالغ 80,580 مليون دولار إلى خسائر اكتوارية صافيها 77,956 مليون دولار (2018: 4,100 ملايين دولار) معترف بها في صافي الأصول، وإلى تكاليف الخدمات الجارية وتكلفة الفائدة البالغة 2,624 مليون دولار (2018: 2,592 مليون دولار)، بعد خصم مدفوعات الاستحقاقات، والمعترف بها في بيان الأداء المالي باعتبارها عنصرا من عناصر تكاليف الموظفين.

التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعترف بها لخطط الاستحقاقات المحددة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الوطن	منحة الإعادة إلى المتراكمات	الإجازات السنوية المجموع		
78 117	5 937	3 860	87 914	التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
3 013	400	338	3 751	تكلفة الخدمات الجارية
712	241	158	1 111	تكلفة الفائدة
(1 445)	(505)	(288)	(2 238)	الاستحقاقات المدفوعة (بعد خصم اشتراكات المشتركين) (المكاسب)/الخسائر في الخصوم الناجمة عن الافتراضات المالية الاكتوارية
29 530	752	594	30 876	التغير في معدل الخصم
29 930	-	-	29 930	التغير في معدل الاشتراكات لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية
20 291	-	-	20 291	التغير في افتراض المطالبات للفرد الواحد
(2 308)	-	-	(2 308)	التغير في تضخم التكاليف الطبية
(6)	-	-	(6)	التغيرات في الإعانات المقدمة في إطار الجزأين باء ودال من خطة التأمين الصحي "ميدكير"
(161)	(20)	74	(107)	(المكاسب)/الخسائر في الخصوم الناجمة عن الافتراضات الديمغرافية
(1 725)	1 101	(96)	(720)	(المكاسب)/الخسائر في الخصوم الناجمة عن التغيرات في التسويات القائمة على الخبرة
155 948	7 906	4 640	168 494	التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

114 - يُعترف في بيان الأداء المالي بتكلفة الفائدة وتكاليف الخدمات الجارية المتصلة بالتزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر، والإجازات المتراكمة، باعتبارها عنصرا من عناصر تكاليف الموظفين. ويُعترف مباشرة في بيان

التغيرات في صافي الأصول بأي مكاسب أو خسائر اكتوارية في إطار خطط الاستحقاقات المحددة تتجم عن تغيرات في الافتراضات الاكتوارية أو التسويات التي يستند فيها إلى الخبرة، بما فيها التسويات المتصلة بالاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى.

115 - ويرد فيما يلي مجموع المصروفات المعترف بها في بيان الأداء المالي في عامي 2019 و 2018 بالنسبة لكل التزام من التزامات الاستحقاقات المحددة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	منحة الإعادة إلى الولايات السنوية المتراكمة	المجموع	
3 013	400	338	3 751	تكلفة الخدمات الجارية
712	241	158	1 111	تكلفة الفائدة
3 725	641	496	4 862	مجموع المصروفات المعترف بها في بيان الأداء المالي لعام 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	منحة الإعادة إلى الولايات السنوية المتراكمة	المجموع	
3 050	416	338	3 804	تكلفة الخدمات الجارية
566	210	136	912	تكلفة الفائدة
3 616	626	474	4 716	مجموع المصروفات المعترف بها في بيان الأداء المالي لعام 2018

116 - ويبين الجدول التالي إجمالي المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المُعترف بها مباشرة في صافي الأصول في بيان التغيرات في صافي الأصول في عامي 2019 و 2018.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	منحة الإعادة إلى الولايات السنوية المتراكمة	المجموع	
(75 551)	(1 833)	(572)	(77 956)	(المكاسب)/(الخسائر في عام 2019)
3 427	404	269	4 100	(المكاسب)/(الخسائر في عام 2018)

التقييم الاكتواري: الافتراضات

117 - في كل عام، يقوم المركز باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الخبراء الاكتواريون في التقييم من أجل تحديد الاحتياجات من المصروفات والاشتراكات فيما يتعلق بخطط المركز للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. واستُخدمت الافتراضات والأساليب التالية في تقييم هذه الخصوم:

الافتراض	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة
معدل الخصم (31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	0,19	3,14	2,56
معدل الخصم (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018)	0,92	4,23	4,25
التضخم في تكاليف السفر (31 كانون الأول/ديسمبر 2019)		2,20	
التضخم في تكاليف السفر (31 كانون الأول/ديسمبر 2018)	-	2,20	-
معدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية (31 كانون الأول/ديسمبر 2019)	منحى تنازلي من 3,76 إلى 2,85 في ثماني سنوات	-	-
معدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية (31 كانون الأول/ديسمبر 2018)	منحى تنازلي من 3,89 إلى 3,05 في تسع سنوات	-	-
معدل الزيادة في المرتبات	على أساس السن ويُحتسب بشكل منفصل لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة		

118 - وبالنسبة للتقييمات الاكتوارية لعام 2019، وضعت شركة أون هويت (Aon Hewitt) منحنيات العائد المستخدمة في حساب معدلات الخصم فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري. ويتسق ذلك مع قرار فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، المنشأة تحت رعاية شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المتخذ في سياق مواءمة الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/71/815، الفقرة 26)، التي أيدتها الجمعية العامة في الجزء رابعا من قرارها 272/71 باء.

119 - وتُحدّث تكاليف المطالبات للفرد الواحد في ما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لتبيان المطالبات الأخيرة والخبرة المكتسبة في مجال الاشتراك في هذه الخطط.

120 - ويعكس الافتراض المتعلق بمعدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية التوقعات القصيرة الأجل الحالية فيما يتعلق بالزيادات في تكلفة خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والظروف الاقتصادية السائدة. واستُخدم في تقييم عام 2019 افتراض شركة أون هويت بشأن معدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية بالفرنك السويسري.

121 - وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، استند افتراض شركة أون هويت بشأن معدل التضخم في تكاليف السفر إلى معدل التضخم المتوقع في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشرين المقبلة.

122 - وافترض أن أرصدة الإجازات السنوية ستزداد بالمعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى 3 سنوات: 10,9 أيام؛ ومن 4 إلى 8 سنوات: يوم واحد؛ وأكثر من 9 سنوات: 0,5 يوم، بحد أقصى هو 60 يوما للموظفين العاديين و 18 يوما للموظفين المؤقتين.

تحليل الحساسية

123 - الافتراضات المالية الأساسية في تقييم التزامات الاستحقاقات المحددة هي المعدل المتوقع لارتفاع التكاليف الطبية في المستقبل ومنحى معدل الخصم، الذي يحسب اعتمادا على سندات الشركات. ويُتَظَر

في تحليل الحساسية إلى التغير في الخصوم بسبب التغيرات الحاصلة في معدل اتجاه التكاليف الطبية ومعدل الخصم مع بقاء الافتراضات الأساسية الأخرى ثابتة؛ والافتراض الرئيسي الذي بقي ثابتاً هو معدل الخصم المستخدم لتحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستُدفع من الخطة في المستقبل. وإذا تغير الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة 0,5 في المائة، فمن شأن ذلك التأثير في قياس التزامات الاستحقاقات المحددة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2019		الزيادة	النقصان
تغير بنسبة 0,5 في المائة في المعدل المفترض لاتجاه التكاليف الطبية ^(أ)			
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)			
	21 751	(18 459)	
الأثر على مجموع تكلفة الخدمات الجارية وتكلفة الفائدة (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)			
	1 505	(1 224)	

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018		الزيادة	النقصان
تغير بنسبة 1 في المائة في المعدل المفترض لاتجاه التكاليف الطبية ^(أ)			
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)			
	20 321	(15 147)	
الأثر على مجموع تكلفة الخدمات الجارية وتكلفة الفائدة (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)			
	1 433	(987)	

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2019		الزيادة	النقصان
تغير بنسبة 0,5 في المائة في المعدل المفترض لاتجاه التكاليف الطبية ^(أ)			
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			
	(19 196)	22 989	
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بالإعادة إلى الوطن			
	(334)	362	
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بالإجازة السنوية			
	(218)	235	

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018		الزيادة	النقصان
تغير بنسبة 1 في المائة في معدل الخصم المفترض ^(أ)			
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			
	(15 039)	20 662	
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بمنحة الإعادة إلى الوطن			
	(539)	635	
الأثر على التزامات الاستحقاقات المحددة المتعلقة بالإجازة السنوية			
	(363)	430	

(أ) تستند تحليلات الحساسية لعام 2018 إلى تغير في المعدل بنسبة 1 في المائة، وتستند تحليلات الحساسية لعام 2019 إلى تغير في المعدل بنسبة 0,5 في المائة.

معلومات أخرى عن خطط الاستحقاقات المحددة

124 - أفضل تقدير أجراه المركز لمدفوعات الاستحقاقات في المستقبل بعد خصم اشتراكات المشتركين للأشهر الاثني عشر المقبلة بالنسبة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو مبلغ 1,774 مليون دولار (2018: 1,445 مليون دولار)، وبالنسبة إلى استحقاقات الإعادة إلى الوطن بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة هو مبلغ 0,641 مليون دولار (2018: 0,505 مليون دولار)، وبالنسبة إلى استحقاقات الإجازة السنوية هو مبلغ 0,345 مليون دولار (2018: 0,288 مليون دولار).

125 - وبموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استحقاقات الموظفين، تُعتبر الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر والإجازات المتراكمة غير ممولّة، ولذلك لم يُعترف بأي قيمة عادلة لأصول الخطة ويُعترف بالخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بأكملها باعتبارها من خصوم المركز.

القيمة الحالية للخصوم المتعلقة بالتزامات الاستحقاقات المحددة حسب الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع		الموارد الخارجة عن الميزانية		تكاليف دعم البرامج		الصندوق العام		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	
78 117	155 948	13 190	33 003	6 137	10 788	58 790	112 157	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
1 434	1 772	276	345	114	128	1 044	1 299	الخصوم المتداولة
76 683	154 176	12 914	32 658	6 023	10 660	57 746	110 858	الخصوم غير المتداولة
5 937	7 906	1 891	3 199	458	497	3 588	4 210	منحة الإعادة إلى الوطن
487	620	103	192	27	24	357	404	الخصوم المتداولة
5 450	7 286	1 788	3 007	431	473	3231	3 806	الخصوم غير المتداولة
3 860	4 640	1 088	1 686	281	260	2 491	2 694	الإجازات السنوية المتراكمة
277	337	45	81	18	12	214	244	الخصوم المتداولة
3 583	4 303	1 043	1 605	263	248	2 277	2 450	الخصوم غير المتداولة
87 914	168 494	16 169	37 888	6 876	11 545	64 869	119 061	المجموع

القيمة السابقة للخصوم المتعلقة بالتزامات الاستحقاقات المحددة الحالية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2014	2015	2016	2017	2018	2019	
79 845	63 711	74 869	79 268	78 117	155 948	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
4 716	5 987	6 234	6 207	5 937	7 906	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
4 562	8 225	8 206	3 947	3 860	4 640	الإجازة السنوية
89 123	77 923	89 309	89 422	87 914	168 494	المجموع

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

126 - مركز التجارة الدولية، من خلال انتسابه إلى الأمم المتحدة، هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق هو خطة ممولة لاستحقاقات محددة يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

127 - وتعرض الخطة المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشتركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وليس بوسع المركز والصندوق، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للمركز من التزامات الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، يتعامل المركز مع هذه الخطة على أنها خطة اشتراكات محددة تشتمل مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف باشتراكات المركز في الصندوق خلال الفترة المالية كمصروفات في بيان الأداء المالي.

128 - وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يكلف مجلس صندوق المعاشات التقاعدية الخبير الاكتواري الاستشاري بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصلة المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات الحالية والأصول التقديرية المستقبلية كافية للوفاء بالتزاماته.

129 - وتتألف الالتزامات المالية للمركز تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكاته المقررة وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حالياً 7,90 في المائة للمشاركين و 15,80 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدد هذه المدفوعات لتغطية العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة الأخذ بالحكم الوارد في المادة 26 بعد التأكد من وجود ضرورة إلى تسديد مدفوعات العجز بناء على تقييم مدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتسهم كل منظمة عضو في تغطية هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

130 - وأُنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ويضطلع حالياً بالتقييم عن الفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولجأ الصندوق في إعداد بياناته المالية لعام 2018 إلى ترحيل بيانات الاشتراك كما كانت عليه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

131 - وأدى التقييم الاكتواري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى تحقيق نسبة تمويل للخصوم الاكتوارية من الأصول الاكتوارية بلغت، بافتراض عدم إجراء تسويات للمعاشات التقاعدية في المستقبل،

139,20 في المائة. وكانت نسبة التمويل 102,70 في المائة عندما وُضعت تعديلات أُخذ النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحسبان.

132 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى عدم وجود ضرورة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت الإبلاغ، لم تكن الجمعية العامة قد قررت الأخذ بالحكم الوارد في المادة 26.

133 - وفي حال تقرر الأخذ بالمادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء كان ذلك أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء خطة المعاشات التقاعدية، فإن مدفوعات العجز المطلوبة من كل منظمة عضو ستستند إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2016 و 2017 و 2018) ما قدره 131,56 7 مليون دولار، ساهم المركز بنسبة 0,28 في المائة منها.

134 - وخلال عام 2019، بلغت قيمة الاشتراكات التي دفعها المركز للصندوق نحو 7,131 ملايين دولار (2018: 6,591 ملايين دولار). ويتوقع أن تظل قيمة الاشتراكات المستحقة في عام 2020 تقريباً كما كانت عليه في عام 2019.

135 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإنتهاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصص حصراً لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

136 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم في كل عام تقريراً عن مراجعة الحسابات إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية وإلى الجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، يمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

الملاحظة 13

المخصصات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018	2019	
-	65	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير
65	-	مخصصات السنة الجارية
65	65	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر

137 - تتعلق المخصصات المعتمدة في عام 2018 بمطالبات قانونية معروضة على محاكم الأمم المتحدة المسؤولة عن النظر في المطالبات المقدمة من الموظفين السابقين. ولم تُعتمد مخصصات جديدة في عام 2019.

الملاحظة 14

الاحتياطات التشغيلية

138 - يرد بيان التغيرات في الاحتياطات التشغيلية على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	صندوق دعم البرامج	الصندوق الاستثماري	
7 766	835	6 931	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2018
1 120	-	1 120	إيرادات الفوائد وأرصدة الجهات المانحة المتبقية
386	386	-	تعديل بنسبة 20 في المائة، وفق ما ورد في الأمر الإداري ST/AI/286
9 272	1 221	8 051	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
1 286		1 286	إيرادات الفوائد وأرصدة الجهات المانحة المتبقية
431	431		تعديل بنسبة 20 في المائة، وفق ما ورد في الأمر الإداري ST/AI/286
10 989	1 652	9 337	الرصيد الختامي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

الملاحظة 15

الإيرادات

الأنصبة المقررة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
18 333	18 680	الأمم المتحدة
18 333	18 680	منظمة التجارة العالمية
36 666	37 360	المجموع الفرعي
(779)	-	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة فيما يتعلق بفائض السنة السابقة ووفوراتها
35 887	37 360	مجموع الأنصبة المقررة بعد خصم المبالغ المردودة

139 - الأنصبة المقررة هي تبرعات محصلة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة 2297 (د-22) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1967 وقرار الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والترتيبات الإدارية الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي أقرتها الجمعية العامة في مقرها

411/53 باء وقرارها 276/59، تُحدّد قيمة الميزانية العادية للمركز بالفرنك السويسري وتتشارك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مناصفة في تمويلها.

140 - وتستند الأنصبة إلى ميزانية فترة السنتين معدلةً حسب التغيرات في أسعار الصرف وتساويات مقر العمل وتُسجل في اليوم الأول من السنة ذات الصلة. ويوافق على إقرار الأنصبة لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة، أو لجزء منها أو لسنوات متعددة. وعندما تتم الموافقة على الميزانيات و/أو الاعتمادات لسنوات متعددة، توزع الأنصبة ذات الصلة لتُدفع بما يتناسب مع عدد سنوات فترة الميزانية. وتعتبر الأنصبة المقررة غير مشروطة. وفي الحالات التي تصدر فيها أنصبة مقررة متعددة ضمن فترة سنوية واحدة، تسجل الإيرادات عندما تكون مستحقة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019		31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
التبرعات	80 098	74 288	
التبرعات العينية	2 817	2 779	
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة فيما يتعلق بالتبرعات	(42)	(245)	
المجموع الفرعي	82 873	76 822	
التحويلات والمخصصات الأخرى	3 131	4 127	
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة فيما يتعلق بالتحويلات والمخصصات الأخرى	(106)	(41)	
المجموع الفرعي	3 025	4 086	
مجموع التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى بعد خصم المبالغ المردودة	85 898	80 908	

141 - يُعترف بالتبرعات المقدمة من خلال اتفاقات الجهات المانحة كإيرادات عند التوقيع، باستثناء الحالات التي تتضمن فيها هذه الاتفاقات شرطاً يتطلب أداءً خاصاً وإعادة الأموال غير المنفقة. وتشمل التبرعات إيرادات دعم البرامج المحمّلة وفق الإجراءات المالية للأمم المتحدة بنسبة 13 في المائة على الأنشطة الممولة في إطار التعاون التقني، و 12 في المائة للخبراء المعاونين، وبنسبة تتراوح بين 7 في المائة و 10 في المائة لكل من المفوضية الأوروبية، والإطار المتكامل المعزز، ومبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، والمشاريع التي تمويلها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

142 - وتمثل التحويلات والمخصصات الأخرى ترتيبات مشتركة بالأساس بين المنظمات ومبادرات متعددة الجهات المانحة تدرج في إطار الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

143 - ويرد فيما يلي توزيع التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى حسب نوع الاتفاق:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
59 915	48 938	التبرعات المقدمة بموجب اتفاقات غير مشروطة
18 500	34 291	التبرعات المقدمة بموجب اتفاقات مشروطة
78 415	83 229	مجموع التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى^(أ)

(أ) يشمل هذا المبلغ القيمة المخصومة للمبالغ المستحقة القبض في السنة المقبلة.

144 - ويتألف مجموع التبرعات غير المشروطة والتحويلات والمخصصات الأخرى البالغ 48,938 مليون دولار من حوالي 11,340 مليون دولار لعام 2019 و 37,598 مليون دولار للسنوات المقبلة (2020: 19,831 مليون دولار؛ و 2021: 12,187 مليون دولار؛ و 2022: 4,204 ملايين دولار؛ و 2023: 1,354 مليون دولار؛ و 2024: 0,022 مليون دولار).

145 - ويبلغ مجموع تعهدات الجهات المانحة التي لم تُصَفَ عليها الصفة الرسمية 53,631 مليون دولار (2018: 97,569 مليون دولار).

التبرعات العينية

146 - تتألف التبرعات العينية البالغة 2,817 مليون دولار (2018: 2,779 مليون دولار) من إعانة الإيجار المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية، وهي الفرق بين القيمة السوقية للإيجار والإيجار الفعلي المدفوع. ويُقيد مصروف مطابق للإيجار العيني في نفس الوقت الذي يُعترف فيه بالتبرعات كإيرادات. وسُجِّلَ 55 عقد إيجار تشغيلي تجاري في عام 2019 لمكاتب المشاريع الميدانية التابعة للمركز، 10 منها على أساس الإيجار المجاني، وقدّرت القيمة العادلة لكل من تلك الممتلكات بما هو أقل من عتبة الاعتراف البالغة 5 000 دولار.

147 - وقدّرت قيمة الخدمات العينية، التي تتألف أساساً من التبرعات المقدمة إلى المؤتمرات وحلقات العمل والتدريب، بمبلغ 2,124 مليون دولار (2018: 2,449 مليون دولار) ورد أساساً من الحكومات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية دعماً للمشاريع وعمليات المكاتب الميدانية خلال السنة. ويقاس المبلغ بالقيمة العادلة. ولا يُعترف بالخدمات العينية في البيانات المالية.

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
421	482	الخدمات المقدمة
172	334	الإيرادات الأخرى
593	816	مجموع الإيرادات الأخرى

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
1 250	2 652	إيرادات الاستثمار
1 250	2 652	مجموع إيرادات الاستثمار

16 الملاحظة

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
39 323	42 071	مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم
11 396	12 407	تكاليف المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمين
1 007	1 114	الاستحقاقات الأخرى
51 726	55 592	مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

148 - تتمثل مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم في جميع المصروفات المتعلقة بالموظفين الدوليين والوطنيين من قبيل المرتبات، وتساويات مقر العمل، والاستحقاقات، واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية وخطة الرعاية الصحية لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وتشمل أيضا مصروفات الموظفين المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة ومصروفات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لموظفي المركز السابقين.

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
14 140	22 226	أتعاب فرادى الخبراء الاستشاريين، وتأمينهم، وسفرهم
433	481	التكاليف المتعلقة بفرادى المتعاقدين
2 220	3 221	سفر غير الموظفين
16 793	25 928	مجموع تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

149 - تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم هي تكاليف فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين، بما في ذلك ما يرتبط بها من مصروفات التأمين والسفر.

السفر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
4 099	4 699	سفر الموظفين
2 693	3 495	سفر الممثلين
6 792	8 194	مجموع مصروفات السفر

150 - يتصل السفر بالسفر العادي للموظفين، والمشاركين في الاجتماعات، والأشخاص الموفدين في مهام رسمية.

المنح والتحويلات الأخرى

151 - المنح والتحويلات الأخرى هي مساهمات مالية مقدمة إلى المستفيدين النهائيين والشركاء المنفذين والوكالات والكيانات الأخرى.

المصروفات التشغيلية الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
11 829	16 387	الخدمات التعاقدية
350	1 353	اقتناء السلع
368	445	اقتناء الأصول غير الملموسة
1 531	1 584	إيجار المكاتب وأماكن العمل
421	264	استئجار المعدات
151	209	الصيانة والتصلح
24	39	مصروفات الديون المعدومة
1 726	0	صافي الخسائر/(المكاسب) الناجمة عن صرف العملات الأجنبية
199	210	مصروفات أخرى
16 599	20 491	مجموع المصروفات التشغيلية الأخرى

المصروفات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
2 779	2 817	المصروفات المتصلة بالتبرعات العينية
5	20	مصروفات أخرى
2 784	2 837	مجموع المصروفات الأخرى

152 - تشمل المصروفات المتصلة بالتبرعات العينية إعانة الإيجار المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية البالغة 2,817 مليون دولار (2018: 2,779 مليون دولار)، وهي الفرق بين القيمة السوقية للإيجار والإيجار الفعلي المدفوع. ويُعترف بتبرع عيني مطابق كإيرادات في نفس الوقت الذي يُعترف فيه بالإيجار ضمن المصروفات.

الملاحظة 17

عملية المقارنة والتسوية المتعلقة بالميزانية

153 - يقر كل من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ميزانية مركز التجارة الدولية لفترة السنتين. ويمكن تعديل الميزانية فيما بعد من خلال الجمعية العامة أو المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أو عن طريق ممارسة السلطة المفوضة.

154 - وتُعد ميزانية المركز باستخدام أسلوب المحاسبة على أساس نقدي معدل وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

155 - وترد في البيان خامسا، المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، مقارنة بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس المتبع في حساب المبالغ المقابلة في الميزانية. وتقتصر المقارنة على الميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور.

الاختلاف بين الميزانيتين الأصلية والنهائية (الميزانية العادية)

156 - نظرا لأن الميزانية الأصلية تُعتمد بالفرنك السويسري، تراعي الميزانية النهائية نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين الفرنك السويسري ودولارات الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ.

تحليل الفروق بين الميزانية والمبالغ الفعلية

157 - ترد في الفقرة 35 من تقرير المديرية التنفيذية عن السنة المالية المرافق لهذه البيانات المالية إيضاحات للفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية وبين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية (انظر الفصل الرابع أعلاه).

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان الأداء المالي

158 - يشمل بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان خامسا) الميزانية الأصلية والنهائية والإيرادات والمصروفات الفعلية على نفس الأساس المتبع في الميزانية.

159 - ولما كان الأساس المستخدم لإعداد الميزانية مختلفا عن ذلك المستخدم لإعداد البيانات المالية، فإن هذه الملاحظة تتضمن التسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان خامسا والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات المالية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

160 - وتمت تسوية المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية المعروضة في بيان التدفقات النقدية، مع تحديد أي فروق ناشئة عن اختلاف الأساس والتوقيت والكيان بشكل مستقل، وذلك على النحو التالي:

(أ) الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس تبين الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس الاستحقاق المعدل. ومن أجل التسوية بين نتائج الميزانية وبيان التدفقات النقدية، يجب استبعاد العناصر المبينة وفق أسلوب المحاسبة على أساس نقدي معدل مثل الالتزامات غير المصفاة، وهي التزامات محملة على الميزانية ولكنها لا تمثل تدفقات نقدية. وبالمثل، تبين الفروق الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل التدفقات النقدية الاستثمارية المتصلة باقتناء الممتلكات أو المنشآت أو المعدات أو الأصول غير الملموسة، والتدفقات النقدية التشغيلية غير المباشرة المتصلة بالتغيرات في المبالغ المستحقة القبض بسبب التغيرات في بدلات تغطية المبالغ المشكوك في إمكانية تحصيلها والخصوم المستحقة، على أنها فروق ناشئة عن اختلاف الأساس لأغراض التسوية مع بيان التدفقات النقدية؛

(ب) تحدث الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولأغراض المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، لا توجد فروق ناشئة عن اختلاف التوقيت بالنسبة إلى المركز؛

(ج) تمثل الفروق الناشئة عن اختلاف الكيانات فئات الأموال غير أموال الميزانية العادية المبلغ عنها في البيانات المالية. وتشمل البيانات المالية النتائج الخاصة بجميع الأموال.

161 - ويرد فيما يلي بيان التسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان خامسا والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات المالية:

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة والمبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	
(37 423)	-	-	(37 423)	المبلغ الفعلي على أساس قابل للمقارنة (البيان خامسا)
				الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
1132	-	-	1132	شطب الالتزامات غير المصفاة
(140)	-	-	(140)	مستحقات المصروفات
12	-	-	12	المكاسب/(الخسائر) الناجمة عن صرف العملات الأجنبية
(5)	-	-	(5)	الحصة في الترتيب المشترك
(2 817)	-	-	(2 817)	المصروفات المتصلة بالتبرعات العينية
224	-	-	224	شطب المعاملات المشتركة بين الصناديق
(52 848)	-	-	(52 848)	المصروفات المتصلة باستحقاقات الموظفين
(1)	-	(18)	17	اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات
(54 443)	-	(18)	(54 425)	مجموع الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
36946	-	-	36 946	إيرادات الميزانية وفقا للبيان خامسا

المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض				
2817	-	-	2817	إيرادات التبرعات العينية
(779)	-	-	(779)	المبالغ المرودة المتعلقة بفائض فترة السنتين السابقة
1 401	-	-	1 401	شطب التغيرات غير النقدية في الأصول والخصوم في إطار التدفقات النقدية التشغيلية
-	-	131	(131)	إيرادات الاستثمار المعروضة كأشطة استثمارية
40 385	-	131	40 254	مجموع الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض
الفروق في الكيانات				
(79 333)	-	-	(79 333)	نفقات الصناديق الأخرى
86 258	-	-	86 258	إيرادات الصناديق الأخرى
115 550	-	-	115 550	شطب التغيرات غير النقدية في الأصول والخصوم في إطار التدفقات النقدية التشغيلية
(25 105)	-	-	(25 105)	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
-	-	2521	(2 521)	إيرادات الاستثمار المعروضة كأشطة استثمارية
587	-	-	587	الاستهلاك والإهلاك
(17 605)	-	(17 605)	-	الحصة التناسبية من صافي الزيادات في صندوق النقدية المشترك
(40)	-	(40)	-	اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات
(1 128)	-	(1 128)	-	اقتناء الممتلكات غير الملموسة
79 184	-	(16 252)	95 436	مجموع الفروق في الكيانات
27 703	-	(16 139)	43 842	المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان رابعا)

الملاحظة 18

الأطراف ذات العلاقة: موظفو الإدارة الرئيسيون

162 - موظفو الإدارة الرئيسيون في المركز هم المديرية التنفيذية، ونائبة المديرية التنفيذية، ومديرو الشعب، وكبير المستشارين في مكتب المديرية التنفيذية، ورئيس قسم التخطيط الاستراتيجي، وهم يضطلعون بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المركز وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في توجيهه الاستراتيجي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
8	7,1	عدد الأفراد (مكافئات الدوام الكامل)
1 998	1 817	إجمالي الأجر
30	50	السلف المستحقة السداد في 31 كانون الأول/ديسمبر

163 - وتشمل الأجر الإجمالية المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين إجمالي المرتبات، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات، ومنح الانتداب وغيرها من المنح، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية، ورد ضريبة الدخل، ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية والمساهمات الجارية في التأمين الصحي. ويحق أيضاً لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، التي لا تُدفع إلا بعد انتهاء الخدمة. ولم تدفع أي استحقاقات غير نقدية وغير مباشرة لموظفي الإدارة الرئيسيين. وموظفو الإدارة الرئيسيون هم أعضاء عاديون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

164 - وتمثل السلف المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ولم تقدم أي قروض لموظفي الإدارة الرئيسيين.

المعاملات مع الكيانات الأطراف ذات العلاقة

165 - ما لم يذكر خلاف ذلك في هذه البيانات بالنسبة للإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية، بما في ذلك التبرعات العينية، تجرى جميع المعاملات مع الأطراف الثالثة، بما فيها منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في إطار علاقة عادية بين المورد أو العميل والمستفيد أو بأحكام وشروط قائمة على أساس مبدأ الاستقلالية.

166 - وعلى النحو المبين في الملاحظة 5 أعلاه، تتولى خزنة الأمم المتحدة إدارة ما للمركز من نقدية واستثمارات في إطار صندوق النقدية المشترك الرئيسي.

الملاحظة 19

الحصة في الترتيب المشترك

167 - يشارك المركز في عملية مشتركة التمويل تتعلق بالسلامة والأمن، أنشئت بموجب اتفاق ملزم. إلا أن المركز ليس لديه سيطرة كبيرة على هذا النشاط. وتتمثل حصة المركز في هذا النشاط في حصته في صافي أصول النشاط المعترف بها باستخدام طريقة حقوق الملكية، التي تستند إلى نسبة مئوية من مخصصات التمويل من قبيل عدد الموظفين وإجمالي المساحة المشغولة. وبما أن إجمالي النشاط تتشأ عنه خصوم صافية، فيُعترف بتلك الحصة باعتبارها خصوماً غير متداولة في بيان المركز المالي لمركز التجارة الدولية.

168 - وقد بلغت حصة المركز من الخسائر التشغيلية للنشاط للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قدره 0,005 مليون دولار (2018: فائض قدره 0,009 مليون دولار)، ويُعترف بها في بيان الأداء المالي للمركز باعتبارها مصروفات. وحيثما يكون للنشاط أيضاً معاملات مسجلة مباشرة في صافي الأصول، تُقيد حصة المركز في هذه المعاملات في بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان ثالثاً)، وفي السنة التي يتعلق بها هذا الرصيد بالمكاسب/الخسائر الاكتوارية المتصلة بتقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

169 - وترد في الجدول أدناه التغيرات في الترتيب المشترك أثناء السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2018	2019	
40	36	التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير
		التغيرات أثناء السنة:
5	(3)	التغيرات في صافي أصول الترتيب المشترك المعترف بها في بيان التغيرات في صافي الأصول
(9)	5	الحصة من العجز/(الريح) خلال السنة في الترتيب المشترك المعترف بها في بيان الأداء المالي
(4)	2	مجموع التغيرات في الترتيب المشترك أثناء السنة
36	38	الحصة في الترتيب المشترك المعترف بها باستخدام طريقة حقوق الملكية والمبلغ عنها في قيود صافي الخصوم في بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر

الملاحظة 20

عقود الإيجار والالتزامات

170 - أبرم المركز عقود إيجار تشغيلي لاستئجار مبنى مقره في جنيف وأماكن مكاتبه الميدانية وخدمات النسخ التصويري ومعدات الطباعة والنشر.

171 - ويرد فيما يلي الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار بموجب عقود إيجار الممتلكات غير القابلة للإلغاء:

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي للممتلكات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
1 473	1 479	المستحقة في غضون أقل من سنة واحدة
740	912	المستحقة خلال فترة تتراوح بين سنة و 5 سنوات
2 213	2 391	مجموع لالتزامات الدنيا لعقود الإيجار التشغيلي

172 - أبرم عقد إيجار لمبنى مقر المركز في جنيف بين مؤسسة مباني المنظمات الدولية والمركز مقابل دفع إيجار سنوي قدره 1,085 مليون فرنك سويسري (1,085 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019). ويمكن تجديد عقد الإيجار لمدة خمس سنوات أخرى بموجب اتفاق صريح يبرم بين الطرفين أو إنهاؤه بموجب إشعار خطي رسمي يوجه إلى المؤسسة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء العقد في 30 أيلول/سبتمبر 2020. ويتضمن عقد الإيجار شرطاً يقيد إمكانية استمرار الإيجار دون موافقة المؤسسة.

173 - ويستأجر المركز أماكن للمكاتب الميدانية بعقود يمكن إلغاؤها عموماً بتوجيه إشعار بمهلة تتراوح بين 30 و 90 يوماً.

174 - وتتعلق عقود استئجار المعدات بآلات النسخ التصويري وآلات الطباعة. ويستند استئجار آلات النسخ التصويري متعددة الوظائف إلى عقد مدته خمس سنوات. ويسري هذا العقد على أساس مبلغ سنوي ثابت لاستئجار 16 آلة للنسخ التصويري وعلى احتساب التكلفة لكل نسخة. وبما أن المبالغ المتغيرة منتظمة

وجارية، فثمة احتمال كبير بأن يتكبد المركز تكاليف نسخ إضافية على أساس مستمر. ويعتمد استئجار معدات الطباعة على مبلغ ثابت سنويًا لعقد أولي مدته أربع سنوات، قابل للتجديد مرتين لفترة عامين حتى 28 شباط/فبراير 2026. ولا يشمل أي من الاتفاقيين خيارات للشراء، ويجوز لكل من الطرفين أن ينهي العقد، كلياً أو جزئياً، بإخطار الطرف الآخر خطياً، في ظرف 30 يوماً. وقد بلغ مجموع مصروفات الإيجار لعام 2019 ما مقدار 0,216 مليون دولار (2018: 0,274 مليون دولار). ويشمل هذا المبلغ تكاليف النسخ الإضافية المتكبدة وفقاً لاتفاقيات الإيجار.

الالتزامات الأخرى

الالتزامات التعاقدية المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
222	438	الممتلكات والمنشآت والمعدات
6 734	4 008	المنح
16 827	11 143	السلع والخدمات
23 783	15 589	مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة

175 - تتعلق الالتزامات الأخرى بالتزامات مستقبلية بتحويل الأموال إلى المستفيدين النهائيين واقتناء السلع والخدمات، بما في ذلك أوامر الشراء، التي تم التعاقد بشأنها ولكنها لم تسلم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

21 الملاحظة

الأصول الاحتمالية والخصوم الاحتمالية

176 - قدم الموظفون الموجودون في جنيف مطالبات أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات للطعن في تنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بتخفيض تسوية مقر العمل في جنيف. وإذا ما نجحت الشكوى، قد يتعين على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تدفع الفرق بين تسوية مقر العمل القديمة والتسوية الجديدة. بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ تنفيذ تسوية مقر العمل الجديدة.

22 الملاحظة

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

177 - لم تظراً أحداث جوهرية، سواء إيجابية أم سلبية، بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها، باستثناء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أُعلن أنه يشكل جائحة في 11 آذار/مارس 2020. بيد أن التقييم الذي قام به المركز لا يقدم أي دليل إضافي على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ الإبلاغ والتي يلزم تعديل البيانات المالية بناء عليها.

المرفق الأول

بيان الاعتمادات

الصدوق العام: بيان الاعتمادات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات		الاعتمادات ^(أ)				
الرصيد الحر	المجموع	الالتزامات غير المصفاة	المدفوعات	الاعتماد المنقح	التغييرات	الاعتماد الأصلي
						مركز التجارة الدولية
1 350	73 771	1 132	72 639	75 121		برنامج الأنشطة

(أ) تُمثل الاعتماد الأصلي الذي بلغ 75,12 مليون دولار لفترة السنتين 2018-2019، والذي لم يتغير. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قراراتها 263/72 ألف و 250/74 ألف وباء.

المرفق الثاني

بيان الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق (بالنسبة المئوية)	الميزانية المتاحة للعموم ^(أ)			النفقات الفعلية على أساس
	الميزانية الأصلية لفترة السنتين	الميزانية النهائية لفترة السنتين	الميزانية لعام 2019	
(1)	58 404	58 404	57 777	النفقات المتصلة بالوظائف
(4)	16 717	16 717	15 994	النفقات غير المتصلة بالوظائف
(2)	75 121	75 121	73 771	المجموع

(أ) تُمثل الاعتماد الأصلي الذي بلغ 75,121 مليون دولار لفترة السنتين 2018-2019، والذي لم يتغير. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قرارها 263/72 ألف و 280/73 ألف.